

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة
دراسة فقهية مقارنة

الدكتورة

نوره سيد أحمد سيد أحمد مصطفى

مدرس الفقه المقارن

كلية الدراسات الإسلامية والعربية – بنات القاهرة
جامعة الأزهر

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

الحج أحد أركان الإسلام الخمس ودعائمه، فرضه الله على كل مكلف مستطيع مرة واحدة في العمر، سواء كان رجلاً أو امرأة. قال الله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (١) وَلِمَا رَوَتْ السيدة عَائِشَةُ أم المؤمنين ورضي الله عنها قَالَتْ: { يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ } فَقَالَ: نعم. عليهن جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ { (٢).

وحيث أن السفر إلى تلك الأماكن المقدسة لأداء فريضة الحج، يحتاج إلى قدرة مالية وبدنية وأمنية، تختلف باختلاف موطن الحاج قريباً أو بعيداً من الأماكن المقدسة، فقد جاء هذا البحث لبيان أحكام الاستطاعة الخاصة بالمرأة، والتي هي شرط من شروط وجوب الحج. أهمية الموضوع:

يتعرض موضوع البحث إلى مسائل تقع في هذا العصر، وتمس حاجة المرأة لمعرفة الحكم الشرعي فيها. وقد تكلم عنها الفقهاء السابقون لكن طراً عليها ما يستدعي إعادة النظر والاجتهاد فيها، نظراً لتغير الظروف والأحوال التي ترتب عليها تغير موجب الحكم السابق، ونوازل استطاعة المرأة التي تدخل في هذا البحث على ثلاثة أنواع: الاستطاعة المالية، والاستطاعة البدنية، والاستطاعة الأمنية. فالمرأة مكلفة بالحج كالرجل ما دامت مستطاعة لذلك. فكان لزاماً عليها التفقه في أمور دينها، ومنها أحكام الاستطاعة، لذلك خصصت موضوع البحث (بنوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة). أسباب اختيار موضوع البحث من أهم أسباب اختيار الموضوع:

(١) آل عمران 97.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه 968 / 2 : للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه (207-275هـ) طبعة دار الفكر للنشر والتوزيع - باب الحج جهاد النساء .

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

- 1- موضوع الحج موضوع مهم ولا بد من التفقه فيه.
- 2- حدوث بعض النوازل العصرية في موضوع الحج.
- 3- كثرة توجيه الأسئلة من قبل النساء في هذا الموضوع، وتعدد الإجابات عنها.
- 4- جهل كثير من النساء بأحكام الحج بسبب انشغالهن.

خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة ، ومبحث تمهيدي ، وأربعة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فتشتمل على:

- 1- أهمية موضوع البحث.
- 2- سبب اختيار موضوع البحث.
- 3- خطة البحث.

المبحث التمهيدي: معنى (نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة

بالمرأة)، ويتكون من أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى نوازل ويشتمل على فرعين :

الفرع الأول : تعريف النوازل لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني :سبب تسمية الفقهاء للواقعات بالنوازل .

المطلب الثاني : ماهية الاستطاعة. ويشتمل على فرعين :

الفرع الأول : مفهوم الاستطاعة لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: مشروعية الاستطاعة في حج المرأة.

المطلب الثالث : معنى الحج.

المطلب الرابع: معنى الخاصة بالمرأة، ويشتمل على فرعين :

الفرع الأول: المراد بالخاصة بالمرأة.

الفرع الثاني:خصال الاستطاعة في حج المرأة

المبحث الأول :الاستطاعة المأليّة للمرأة ، ويتكون من خمسة

مطالب:

المطلب الأول: أقوال الفقهاء في الاستطاعة المأليّة.

المطلب الثاني : حكم الاستطاعة المالية للمرأة، ويشتمل على

فرعين:

الفرع الأول: حكم الاستطاعة المالية للمرأة.

الفرع الثاني : هل تتحقق الاستطاعة المالية بالبذل أم يشترط لها

الملك؟

المطلب الثالث : نفقة المرأة في الحج، ويشتمل على ثلاثة فروع:

الفرع الأول : نفقة المرأة في حجّ الفريضة دون سفر الزوج معها.

الفرع الثاني :نفقة المرأة في حجّ التَّطَوُّع.

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

الفرع الثالث : نفقة المرأة حال امتناعها من السفر للحج مع الزوج.

المطلب الرابع: دفع المرأة أجره للزوج من أجل خروجه للحج معها.

المطلب الخامس: قضاء الدين.

المبحث الثاني : الاستطاعة البدنية للمرأة ، ويتكون من ستة مطالب:

المطلب الأول: الاستطاعة البدنية للمرأة ، ويشتمل على ثلاثة فروع

الفرع الأول: أقوال الفقهاء في الاستطاعة البدنية.

الفرع الثاني: المراد بالاستطاعة البدنية للمرأة.

الفرع الثالث: الاستطاعة بصحة بدن المرأة شرط وجوب ، أم شرط للأداء.

المطلب الثاني: إذن الزوج للزوجة في السفر للحج.

المطلب الثالث: المرأة الحائض والنفساء، ويشتمل على فرعين:

الفرع الأول: طواف الحائض عند استحالة بقائها وامتناع رجوعها لمكة.

الفرع الثاني : استعمال دواء يمنع نزول الدم أو يرفعه.

المطلب الرابع: طواف المرأة حاملة للنجاسة كقسطرة البول

ونحوه.

المطلب الخامس: حج المرأة الحامل والمرضع.

المطلب السادس: المرأة المعتدة، ويشتمل على فرعين:

الفرع الأول: حج المرأة المعتدة.

الفرع الثاني : موت الزوج واعتداد الزوجة في الطريق للحج.

المبحث الثالث: الاستطاعة الأمنية للمرأة ، ويتكون من أربعة

مطالب:

المطلب الأول: أقوال الفقهاء في الاستطاعة الأمنية .

المطلب الثاني: الاستطاعة الأمنية عند المرأة هل هي شرط

وجوب؟ أم شرط أداء؟

المطلب الثالث: تخصيص أوقات لطواف النساء وأخرى للرجال.

المطلب الرابع : اشتراط الزوج أو المحرم مع المرأة، ويشتمل على ثلاثة فروع:
الفرع الأول: اشتراط الزوج أو المحرم هل هو شرطٌ وجوبٌ أو شرطٌ للزوم.
الفرع الثاني: حكم سفر المرأة للحج بدون محرم .
الفرع الثالث: عجز زوج المرأة أو محرمها من اتمام السفر للحج معها.
الخاتمة.

المبحث التمهيدي

معنى نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة، ويتكون من خمسة مطالب:

المطلب الأول

معنى (نوازل)

الفرع الأول : تعريف النوازل لغة واصطلاحاً :

النوازل في اللغة: مفردها نازلة، والنازلة : هي المصيبة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس^(١).

وقيل : النوازل من النزول وهو الحلول ، تقول : نزل ينزل نزولاً ، ويقال : نزل بهم أمر^(٢).
النوازل اصطلاحاً:

لم يتطرق العلماء السابقون إلى تعريف " النازلة " وإعطائها وصفاً دقيقاً ، بل تمّ ذكرها بدون تفصيل^(٣).
أما بالنسبة للعلماء المتأخرين :

-
- (١) لسان العرب: لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفریقی المصرى - طبعة دار التراث العربى، ومطبعة دار المعارف، مادة:(نزل) ، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير: للرافعى لأحمد بن محمد بن على القرى الفيومى سنة 770هـ - دار الفكر - مختار الصحاح ص 335: لمحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى - رحمه الله - عنى بترتيبه السيد محمود خاطر - راجعه نخبة من علماء اللغة - طبعة دار النهضة مصرى ودار المعارف، ودار الفكر (سنة 1401هـ - 1981م) مادة (نزل).
- (٢) لسان العرب / مادة (نزل) ، مختار الصحاح / مادة (نزل).
- (٣) الرسالة ص 20 : لأبى عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)المحقق: أحمد شاكر الناشر : مكتبة الحلبي، مصر الطبعة الأولى: 1358هـ/1940م) وفيه (قال الشافعي فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها) ، إعلام الموقعين عن رب العالمين 132/4: لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن أيوب المعروف بابن القيم الجوزية (المتوفى سنة 751هـ) رتبة وضبطه وخرج آياته محمد بن عبد السلام طبعة دار الكتاب العلمية - بيروت - لبنان.

فقد عرّف العلامة ابن عابدين النوازل بأنها : "الفتاوى والوقائع ، وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك ، ولم يجدوا فيها رواية " (١).

وعرّفها من العلماء المعاصرين الدكتور عبد الناصر أبو البصل: فذكر أن كلمة النوازل تطلق بوجه عام على المسائل والوقائع التي تستدعي حكماً شرعياً ، والنوازل بهذا المعنى تشمل جميع الحوادث التي تحتاج لفتوى تبينها سواء أكانت هذه الحوادث متكررة أم نادرة الحدوث، وسواء أكانت قديمة أم مستجدة (٢).

وعرفت "النازلة" في "معجم لغة الفقهاء" : المصيبة ليست بفعل فاعل ، وهي الحادثة التي تحتاج لحكم شرعي (٣). نستخلص من هذه التعريفات بأن النوازل هي : ما استدعى حكماً شرعياً من الوقائع المستجدة.

الفرع الثاني :سبب تسمية الفقهاء للوقائع بالنوازل . وسبب تسمية الفقهاء للوقائع بالنوازل قد يرجع إلى أحد الاحتمالات الآتية :

- 1- لملاحظة معنى الشدة لما يعانیه الفقيه في استخراج حكم النازلة، وما قد تحتاجه من اجتهاد يخشون من الوقوع في الخطأ فيه (٤).
- 2- أولملاحظة معنى الحلول، فهي مسألة نازلة يجهل حكمها تحل بالفرد أو الجماعة (١).

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار في شرح تنوير الأبصار لمحمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز المشهور بابن عابدين المتوفى سنة 1252هـ- طبعة بولاق 69/1.

(٢) المدخل إلى فقه النوازل ، د. عبد الناصر أبو البصل 602/2 ، بحث منشور ضمن كتاب بحوث في دراسات فقهية في قضايا فقهية معاصرة .

(٣) معجم لغة الفقهاء 75/2: لمحمد رواس قلعي - حامد صادق قنبي الناشر : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة : الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

(٤) فقه النوازل دراسه تأصيلية تطبيقية 24/1 : للدكتور/ محمد بن حسين الجيزاني- دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية - طبعة 1427هـ - 2006م.

وقد تجتمع النقاط السابقة كلها أو بعضها، فتشكّل سبب التسمية .

المطلب الثاني

ماهية الاستطاعة

الفرع الأول : معنى الاستطاعة لغة واصطلاحاً.

الاستِطَاعَةُ فِي اللُّغَةِ :

هي الْفُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ (٢) وَالْفُدْرَةُ: هِيَ صِفَةٌ بِهَا إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَنَلَّحْنَا آلَ فِرْعَوْنَ مَا هُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٤).

الاستِطَاعَةُ فِي اصطلاح الفقهاء:

لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، وهي بمعنى الْفُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ (٥).

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي 281/2 العدد الحادي عشر .

(٢) لسان العرب مادة : (طوع) .

(٣) فواتح الرحموت 1 / 137 : للغلامه عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة 1225هـ - بهامش المستصفي- شرح مسلم الثبوت - للإمام القاضي محب الله بن عبد الشكور البهاري المتوفى سنة 119هـ طبعة الأميريه بولاق.

(٤) آل عمران 97.

(٥) فهم يقولون: استِطَاعَةُ النِّكَاحِ : الْفُدْرَةُ عَلَى مُؤَنَةِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ . (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد الناشر مطبعة السنة المحمدية 168/2) ،

وَإِذَا كَانَتْ الْأَسْتِطَاعَةُ وَالْقُدْرَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يَجْدُرُ بِنَا أَنْ نُنَوِّهَ أَنَّ الْفُقَهَاءَ يَسْتَعْمِلُونَ كَلِمَاتِنَا الْكَلِمَتَيْنِ : (اسْتِطَاعَةٌ ، قُدْرَةٌ) وَأَنَّ الْأَصُولِيِّينَ يَسْتَعْمِلُونَ كَلِمَةً : (قُدْرَةٌ) (١).

أقوال الفقهاء فى تعريف الاستطاعة:

ذكر الحنفية : الاستطاعة بملك الزاد، والراحلة، ومنافع البدن شرط الوجوب والمراد منها استطاعة التكليف، وهى سلامة الأسباب، والآلات، وأرتفاع الموانع الحسية (٢)، وللمرأة أن يكون معها محرم أو زوجها لتحج معه.

وعند المالكية: هى القدرة على الوصول مع الأمن على النفس وأمال (من غير عظيم مشقة) (٣).

المنتقى شرح الموطأ 269/2: لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى (474 - 1081 هـ) طبعة دار الكتاب الإسلامى ، فتاوى السبكي 263/1: لأبى الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: 756هـ) الناشر : دار المعارف)، كشاف القناع عن متن الإقناع 387/2: للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتى (المتوفى 1051هـ) طبعة دارالكتب العلمية ، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار 282/3: للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (المتوفى سنة 840هـ)، طبعة دار الكتاب الإسلامى - القاهرة .

- (١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت 136/1 .
- (٢) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبى بكر بن مسعود بن أحمد الكاسانى الحنفى الملقب بملك العلماء المتوفى سنة 587 هـ - طبعة دار الكتب العلمية 121/2، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى وبهامشة حاشية الشيخ الشلبى الطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة 1313هـ - الناشر دار الكتاب الإسلامى 122/3 .
- (٣) مواهب الجليل على شرح مختصر خليل 535/2 : لأبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعينى المعروف بالحطاب (902 هـ - 954 هـ) وبهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل لأبى عبد الله محمد بن يوسف بن أبى القاسم العبدري الشهير بالمواق (المتوفى سنة 768 هـ) - (طبعة دار الفكر - الطبعة الثالثة سنة 1412هـ ت - 1992م) ، الفواكه الدواني 351/1: للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفاوى المالكى الأزهرى (المتوفى سنة 1125هـ) على رسالة أبى محمد بن أبى زيد عبد الرحمن القيروانى المالكى (سنة 316هـ - 386هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

وفي الموطأ: **هِيَ** **الِاسْتِطَاعَةُ** **عَلَى** **الْوُصُولِ** **إِلَى** **الْبَيْتِ** **مِنْ** **غَيْرِ** **خُرُوجٍ** **عَنْ** **عَادَةِ** ^(١). ولم يشترطوا الزاد والراحلة ^(٢).
وعند الشافعية: **هِيَ** **وُجُودُ** **الزَّادِ** **وَأَوْعِيَّتِهِ**، **وَوُجُودُ** **الرَّاحِلَةِ**، **وَأَمْنُ** **الطَّرِيقِ** ^(٣).

وعند الحنابلة: **هِيَ** **مِلْكُ** **زَادٍ** **وَمِلْكُ** **رَاحِلَةٍ** ^(٤)، واشترطوا أن لا تُسَافِرُ **أَمْرَأَةً** **إِلَّا** **وَمَعَهَا** **ذُو** **مَحْرَمٍ** ^(٥)
وذكر الزيدية: **الِاسْتِطَاعَةُ** **ثَلَاثَةٌ** **أَرْكَانٌ** : **صِحَّةٌ** **فِي** **الجِسْمِ**، **وَأَمْنُ** **الطَّرِيقِ**، **وَالزَّادُ** **بِأَنَّ** **يَمْلِكُ** **الْحَاجُّ** **كِفَايَةَ** **مِنْ** **الْمَالِ** **تَسُدُّهُ** **لِلْحَجِّ** ^(٦)، **وَدَهَبٌ** **أَبْنُ** **الزَّبِيرِ** **وَجَمَاعَةٌ** **مِنَ** **التَّابِعِينَ** **إِلَى** **أَنَّ** **الِاسْتِطَاعَةَ** **هِيَ** **الصِّحَّةُ** **لَا** **غَيْرَ** ^(٧).

وذكر الإباضية: **الزَّادُ**، **وَالرَّاحِلَةُ**، **وَأَمْنُ** **الطَّرِيقِ** ^(٨).

-
- (١) المنتقى شرح الموطأ 269/2.
(٢) ذكر ابن الحاج: **الِاسْتِطَاعَةُ** **هِيَ** **بِذَلِكَ** **الْمَجْهُودِ**. (المنتقى شرح الموطأ 269/2).
(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج 22-21/4: لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي المتوفى سنة 974هـ - 1567م وحاشيته المسماه التجريد لبفتح العبيد - طبعة دار الفكر العربي .
(٤) شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولى النهى لشرح المنتهى 517/1 : لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (المتوفى سنة 1051هـ) الناشر عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة 1414هـ - 1993م .
(٥) دقائق أولى النهى 517/1، المغني 97/3: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي إسماعيل الدمشقي الصالحى الحنبلى (المتوفى سنة 620هـ)، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلوة - طبعة دار إحياء التراث العربى .
(٦) التاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار 264/1 : لأحمد ابن قاسم المنسى اليمانى الصنعانى - طبع فى مكتبة اليمن الكبرى.
(٧) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام لمحمد بن إسماعيل الأمير اليمنى الصنعانى (المتوفى سنة 1182هـ) طبعة دار الحديث 306/1.
(٨) شرح النيل وشفاء العليل 7/4: للشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثمينى (المتوفى سنة 1223هـ) وشرحه : العلامة محمد بن يوسف أطفيش . طبعة مكتبة الإرشاد جدة المملكة العربية السعودية - الطبعة الثالثة 1405 1985م.

التعريف المختار:

بالنظر إلى التعريفات السابقة للفقهاء نجد أن المذاهب اتفقت على أن الاستطاعة بالحج تكون بالقدرة على الوصول إلى مكة، واختلفوا فيما تكون به هذه القدرة، فمنهم من قصر القدرة على الزاد والراحلة، وذهب البعض إلى أن من القدرة وجود الزوج أو محرم للمرأة، ولم يقل بذلك البعض الآخر. (وسيتم عرض ذلك وبيانه أثناء البحث).
الفرع الثاني: مشروعية الاستطاعة في حج المرأة.
ثبتت مشروعية الاستطاعة في حج المرأة بكتاب الله وسنة

رسوله (ﷺ):

أما الكتاب:

فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَبَلَّغْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(١).

وجه الدلالة:

في قوله تعالى: ﴿ عَلَى النَّاسِ ﴾ هو عام للجميع يشمل الرجال والنساء، يقول الإمام الطبري في تفسيره للآية: أن الحج يكون على من استطاع من أهل التكليف^(٢)، فوجوب الحج مشروط بالاستطاعة للمكلف، للمكلف، وتعد النساء البالغات العاقلات من أهل التكليف بلا خلاف، ففي الآية دلالة واضحة على مشروعية الاستطاعة للنساء.
أما السنة:

فما روى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: { حَطَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَحُجُّوا . فَقَالَ رَجُلٌ أَكَلَّ عَامَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَوَجِبَتْ ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ . ثُمَّ قَالَ : ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ }^(٣).

(١) آل عمران 97.

(٢) جامع البيان في تأويل آيات القرآن 37/6 : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - طبعة دار الفكر.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه - باب فرض الحج مرة في العمر - 102/4

رقم/3321: للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري) -206

وجه الدلالة :

جاء في بداية الحديث نداء رسول الله (ﷺ) " يَا أَيُّهَا النَّاسُ " لأن الناس جمع معرف بأل الاستغراقية فأفاد العموم.
وفي قوله "لما استطعتم " هذا من قواعد الاسلام المهمة ومن جوامع الكلم التي اعطيها (ﷺ) اشارة إلى أن الأمر يكون مبنياً على اليسر والسهولة وبقدر استطاعة الناس، لا على العسر والصعوبة فيراعي (ﷺ) الاستطاعة على الناس -رجالاً ونساء - في الحج وفي الواجبات جميعها (١).

وأرى أن الاستطاعة بالحج عند المرأة هي : القدرة التي تصبح المرأة عندها قادرةً على الوصول إلى مكة والقيام بأعمال الحج والعودة إلى دارها ، وتكون القدرة مالية وبدنية وأمنية.

261هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى 1375- 1955م.
(١) صحيح مسلم بشرح النووي 102/9 : لمحى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (المتوفى سنة 678هـ) المطبعة المصرية - وطبعة دار الريان للتراث "بتصرف"

المطلب الثالث

معنى الحج

أَلْحَجُّ لُغَةً : أَلْحَجُّ بِفَتْحِ أَلْحَاءٍ وَكَسْرِهَا لُغْنَانٌ وَهُوَ الْقَصْدُ وَهُوَ مِنْ بَابِ دَخَلَ وَقِيلَ هُوَ الزِّيَارَةُ وَقِيلَ هُوَ إِطَالَةُ الْإِخْتِلَافِ إِلَى الشَّيْءِ وَقِيلَ هُوَ الْعَوْدُ إِلَى الشَّيْءِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ . وَالْحَجُّ : الْقَصْدُ لِمُعْظَمٍ . وَالْحَجُّ بِالْكَسْرِ : الْأِسْمُ . وَالْحِجَّةُ بِالْكَسْرِ : الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ وَقَدْ غَلَبَ الْحَجُّ عَلَى قَصْدِ الْكَعْبَةِ لِلنُّسُكِ الْمَعْرُوفِ ، وَالْقِيَاسُ الْفُنْحَةُ (١) .
أَلْحَجُّ شَرْعًا :

عرفه الحنفية بأنه : قَصْدُ الْبَيْتِ لِأَدَاءِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ ، أَوْ قَصْدُ زِيَارَتِهِ لِذَلِكَ (٢) .

والمالكية بأنه: الْعِبَادَةُ الْمُسْتَمْلَةُ عَلَى إِحْرَامٍ وَحُضُورٍ بِعَرَفَةَ جُزْءًا مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَطَوَافٍ بِالْبَيْتِ وَسَعْيٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَيْنًا (٣) .
والشافعية بأنه: قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلنَّاسِكِ (١) .

-
- (١) طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية / كِتَابُ الْمَنَاسِكِ (ح ج ج) : لنجم الدين أبو حفص النسفي (المتوفى سنة 537هـ) مكتبة المثنى بغداد سنة 1311 هـ ، المغرب في ترتيب المعرب (أَلْحَاءٌ مَعَ الْجِيمِ) / ص 103 : لأبي الفتح ناصر بن السيد بن علي المطرزي الفقيه الحنفي الخوارزمي (المتوفى سنة 616هـ) دار الكتاب العربي بيروت .
- (٢) شرح فتح القدير 408 / 2 : للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي (المتوفى سنة 861هـ) على الهداية شرح بداية المبتدى : لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغياني (المتوفى سنة 593هـ) ومعه شرح العناية على الهداية للإمام محمد بن محمود البابرتي ، وحاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعد حلبى وبسعد أفندى ويليه تكملة شرح فتح القدير المسماة نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده (المتوفى سنة 988هـ) - طبعة دار الفكر .
- (٣) منح الجليل شرح مختصر خليل 186/2 : لمحمد بن أحمد بن محمد عlish ، أبو عبد الله المالكي (المتوفى : 1299 هـ) الناشر : دار الفكر - بيروت والطبعة : بدون طبعة تاريخ النشر : 1409 هـ / 1989 م .

والحنابلة بأنه: قَصْدُ مَكَّةَ لِعَمَلٍ مَخْصُوصٍ فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ (٢)

بالنظر إلى تلك التعريفات نجد أن الحج هو: قَصْدُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مَعَ الْقِيَامِ بِأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ، فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ، مَعَ الْإِحْرَامِ بِنِيَّةِ الْحَجِّ. الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ لِلْحَجِّ :
الْحَجُّ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ مُسْتَطِيعٍ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً ، وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، تَبَيَّنَتْ فَرَضِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .
أَمَّا الْكِتَابُ :

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَبَلَّغْ عَلَى النَّاسِ حُجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣)

(١) المجموع شرح المذهب 565/6 : للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي)

المتوفى سنة 676هـ) ومعه في أجزاء منفردة التكملة الثانية للمجموع : للسبكي،
والثالثة للمحقق محمد نجيب المطيعي - الناشر مطبعة المنيرة .

(٢) دقائق أولى النهى 1 / 511 .

(٣) سورة آل عمران / 97 .

وجه الدلالة :

هَذِهِ الْآيَةُ نَصٌّ فِي إِثْبَاتِ الْفَرَضِيَّةِ ، حَيْثُ عَبَّرَ الْقُرْآنُ بِصِيغَةِ ﴿ وَبَلَّغَ الْأَفْظِ الْوَجُوبِ ؛ تَأْكِيدًا لِحَقِّهِ ، وَتَعْظِيمًا لِحُرْمَتِهِ ، وَتَقْوِيَةً لِفَرَضِهِ ﴾^(١) ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَذَا ظَاهِرٌ فِي إِجَابِ فَرَضِ الْحَجِّ عَلَى شَرِيْطَةِ وُجُودِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ^(٢).

وَأَمَّا السَّنَةُ فَأَحَادِيثُ مِنْهَا:

1- عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ : { بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ ، وَالْحَجِّ }^(٣).

وجه الدلالة :

قَدْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ : " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ . . " وَالْمُرَادُ قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ ، وَمِنْهَا الْحَجُّ^(٤).

2- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) فَقَالَ { أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا } . فَقَالَ رَجُلٌ أَكَلَّ عَامَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ - ثُمَّ قَالَ - ذُرُونِي مَا تَرَكْتُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ

(١) أحكام القرآن لابن العربي 1 / 374.

(٢) أحكام القرآن للجصاص 2 / 36.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - باب الإيمان - 1 / 12 رقم / 8 : للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي رحمه الله، ضبط الدكتور: مصطفى البيغا ، طبعة اليمامة، دمشق - بيروت، الطبعة الثالثة 1407 1987م.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 1 / 129 : للحافظ أبي الفضل شهاب الدين

أحمد بن علي بن محمد حجر العسقلاني الشافعي (المتوفى سنة 852هـ -

1449م) راجعه وقدم له وضبط أحاديثه وعلق عليه طه عبد الرؤف سعد ،

وراجعه لغويا السيد محمد عبد العاطي، مكتبة الكليات الأزهرية ، طبعة شركة

الطباعة المتحدة، 1398 - 1978م.

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ
وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ {^(١).
وجه الدلالة :

الحديث نص على مشروعية الحج ، وأن الحج لا يجب في العمر
الامرّة واحدة بأصل الشرع^(٢).
أَمَّا الإِجْمَاعُ :

فَقَدْ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الحر المسلم العاقل البالغ الصحيح
الجسم واليدين والبصر والرجلين الذي يجد زادا وراحلة وشيئا يتخلف
لأهله مدة مضيه وليس في طريقه بحر ولا خوف ولا منعه أبواه أو
أحدهما فان الحج عليه فرض^(٣).

المطلب الرابع

معنى الخاصة بالمرأة.

الفرع الأول: المراد بالخاصة بالمرأة.

أى أن للحج كيفية وهيئة يؤدي بها، وهناك أحكام تختلف فيها
النساء عن الرجال، بل وأحكام تختص بها المرأة عن الرجل، فكان لابد
من البحث والدراسة في موضوع أحكام الاستطاعة الخاصة بالنساء
لأهميتها.

الفرع الثاني: خصال الاستطاعة في حج المرأة

(١) أخرجه مسلم في صحيحه - باب فرض الحج مرة في العمر 102 /4 رقم /
3321.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم 102/9.

(٣) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات 41 /1 : لابن حزم ونقد
مراتب الإجماع لابن تيمية - تحقيق لجنة إحياء التراث العربى فى دار الآفاق
الجديدة - الطبعة الثالثة سنة 1402 هـ 1982 م .

تتنوع خصال الاستطاعة الخاصة بالمرأة إلى ثلاثة أنواع وهى:
الاستطاعة المالية، والاستطاعة البدنية، والاستطاعة الأمنية.

المبحث الأول

الاستطاعة المالية للمرأة

الاستطاعة المالية للمرأة: وهى أن تمتلك المرأة مالاً تتمكن به من أداء فريضة الحج ذهاباً وإياباً، وأن يكون هذا المال فاضلاً عن حاجاتها الأساسية، ونفقة من تجب نفقتهم عليها.

المطلب الأول

أقوال الفقهاء في الاستطاعة المالية

قول الحنفية: الاستطاعة المالية هي قُدْرَةٌ زَادَ وَرَاجِلَةٌ فَضَلَتْ عَنْ مَسْكَنِهِ وَعَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ وَنَفَقَةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ وَعِيَالِهِ^(١).
قول المالكية: الاستطاعة المالية هي عَلَى الْمَشْهُورِ إِمَّا كَانَ الْوُصُولُ بِهَا مَشَقَّةً عَظِيمَةً مَعَ الْأَمْنِ عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، فَقَدْ يَجِبُ الْحَجُّ بِهَا زَادٍ وَلَا رَاجِلَةٌ إِذَا كَانَ الْمُكَلَّفُ لَهُ صَنْعَةٌ يَعْمَلُهَا

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق 334/2 : لزين الدين بن ابراهيم بن محمد المشهور بابن نجيم الحنفى المتوفى سنة 970 - 1563م، وبهامشه حاشية الحواشى المسماة بمنحة الخالق على البحر الرائق: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، طبعة دار الكتاب الإسلامى.

فِي الطَّرِيقِ بَحَيْثُ يَحْصُلُ مِنْهَا قُوَّتُهُ، وَيَكُونُ قَادِرًا عَلَى الْمَشْيِ ، فَإِنْ لَمْ يَفِدْرَ عَلَى الْمَشْيِ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَنْعَةٌ أُعْتَبِرَ فِي حَقِّهِ وَجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ الْمُبْلَغَ إِلَى مَكَّةَ أَوْ مَا يَرُدُّ بِهِ إِلَى بَلَدِهِ، فَإِذَا قَدَرَ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَكُنْ بِهِ مَرَضٌ وَلَا ضَعْفٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الرُّكُوبِ فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَحِقَتْهُ مَشَقَّةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَظِيمَةً لَا يُمَكِّنُهُ تَحْمُلُهَا^(١).

قول الشافعية: الاستطاعة المَالِيَّةُ تتحقق بشرطين: الشرط الأول: وَجُودُ الزَّادِ الَّذِي يَكْفِيهِ وَأَوْ عَيْتِهِ وَمُؤْنَةٌ ذَهَابِهِ لِمَكَّةَ وَإِيَابِهِ مِنْهَا إِلَى بَلَدِهِ ، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِلَدِهِ أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ لَمْ تُشْتَرَطْ فِي حَقِّهِ نَفَقَةُ الْإِيَابِ لِأَنَّ الْبِلَادَ كُلَّهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ سَوَاءٌ ، وَالْأَصْحُ الْأَوَّلُ لِمَا فِي الْعُرْبَةِ مِنَ الْوَحْشَةِ ، وَالْوَجْهَانِ جَارِيَانِ أَيْضًا فِي الرَّاحِلَةِ لِلرُّجُوعِ . وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بِلَدِهِ مَسْكَنٌ ، وَمَا إِذَا كَانَ لَهُ فِي الْحِجَازِ حِرْفَةٌ تَقُومُ بِمُؤْنَتِهِ وَإِلَّا أُشْتَرَطَتْ نَفَقَةُ الْإِيَابِ بِلَا خِلَافٍ . فَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا ذَكَرَ ، وَلَكِنْ كَانَ يَكْتَسِبُ كُلَّ يَوْمٍ فِي سَفَرِهِ مَا يَفِي بِزَادِهِ وَبِاقِي مُؤْنَتِهِ وَسَفَرُهُ طَوِيلٌ مَرَّحَلَتَانِ فَأَكْثَرَ لَمْ يَكْلَفِ الْحَجَّ وَلَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْقَطِعُ عَنِ الْكَسْبِ لِعَارِضٍ وَيَتَّقَدَّرُ عَدَمُ الْإِنْقِطَاعِ ، فَالْجَمْعُ بَيْنَ تَعَبِ السَّفَرِ وَالْكَسْبِ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ ، وَإِنْ قَصُرَ السَّفَرُ كَانَتْ مَكَّةَ ، أَوْ عَلَى دُونَ مَرَّحَلَتَيْنِ مِنْهَا وَهُوَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامِ الْحَجِّ كَلَّفَ الْحَجَّ لِقَلَّةِ الْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ^(٢).

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل 3 / 448: لأبي عبد الله محمد بن يوسف أبي القاسم العبدري الشهير بالموثق (المتوفى سنة 897هـ) مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب- طبعة دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- سنة 1416هـ - 1995م ، مواهب الجليل 2 / 498 ، أحكام القرآن 378/1 : لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الأندلسي المالكي المعروف بابن العربي (المتوفى سنة 543هـ) (راجع أصوله وخرج أحاديث وعلق عليه محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) حاشية البيجرمي على الخطيب 2/425،426 : للشيخ سليمان بن محمد البيجرمي، وحاشيته المسماه بتحفة الحبيب على شرح الخطيب المعروف بالإقناع في حل ألفاظ إبي شجاع للشيخ محمد الشريبي الخطيب، الطبعة الأخيرة دار الفكر سنة 1401هـ 1981م ، مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج 2 / 210-211 : للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشريبي على متن المنهاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي تحقيق الشيخ

الشرط الثاني: وجود الرَّاحِلَةِ الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ بِشِرَاءٍ أَوْ اسْتِجَارٍ بِثَمَنٍ أَوْ أُجْرَةٍ ، مِثْلُ لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ فَأَكْثَرَ ، قَدَّرَ عَلَى الْمَشِيِّ أَمْ لَا ، لَكِنْ يَنْدُبُ لِلْقَادِرِ عَلَى الْمَشِيِّ الْحَجَّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ ، وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشِيِّ يَلْزِمُهُ الْحَجُّ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فَلَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِ وَجُودُ الرَّاحِلَةِ ، فَإِنْ ضَعُفَ عَنِ الْمَشِيِّ بِأَنْ عَجَزَ أَوْ لِحَقِّهِ ضَرَرٌ ظَاهِرٌ فَكَالْبَعِيدِ عَنِ مَكَّةَ فَيُسْتَرْطَفُ فِي حَقِّهِ وَجُودُ الرَّاحِلَةِ (١).

قول الحنابلة: الاستطاعة المَالِيَّةُ هي أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لِذَهَابِهِ وَعَوْدِهِ أَوْ يَمْلِكَ (مَا يُقَدَّرُ بِهِ عَلَى تَحْصِيلِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ : مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرَضٍ ، وَالزَّادُ : مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَكِسْوَةٍ ، وَيُسْتَرْطَفُ أَيْضًا الْقُدْرَةُ عَلَى وَعَاءِ الزَّادِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ . وَمِلْكُ رَاحِلَةٍ لِرُكُوبِهِ بِأَلْتِهَا بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ يَصْلُحَانِ لِمِثْلِهِ ، وَتُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ فَقَطُّ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الْمَشِيِّ . (وَهُوَ مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ) ، وَ لَا تُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ فِيمَا دُونَ الْمَسَافَةِ الَّتِي تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ ، مِنْ مَكِّيٍّ وَغَيْرِهِ وَيَلْزِمُهُ الْمَشِيُّ؛ وَلِأَنَّ مَشَقَّتَهَا يَسِيرَةٌ وَلَا يُخْشَى فِيهَا عَطْبٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْقِطَاعِ بِهَا بِخِلَافِ الْبَعِيدِ (٢).

وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ فِي الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَعَلَى هَذَا يُعْتَبَرُ فِي اسْتِطَاعَتِهَا أَنْ تَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لَهَا وَلِمَحْرَمِهَا (٣).

قول الظاهرية: الاستطاعة المَالِيَّةُ هي زَادٌ وَرَاحِلَةٌ (٤).

قول الزيدية: الاستطاعة المَالِيَّةُ هي الْقُدْرَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ وَهُوَ مُطْلَقُ الْمُكْنَةِ أَوْ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى هَذَا التَّقْيِيدِ كَمَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ فِي آيَةِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ

على محمد عوض ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وقدم له وقرظه - الأستاذ
/ محمد بكر إسماعيل - طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة 1415 هـ
1994 م .

(١) حاشية البيجرمي على الخطيب 2/426، 425، مغنى المحتاج 2/210-211.

(٢) دقائق أولى النهى 1/517، كشف القناع 2/387

(٣) المغنى 3/99.

(٤) المحلى بالآثار 27/5 : لأبي محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري)

المتوفى سنة 456 هـ) طبعة دار الفكر

فَعَلِمَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ قَدْرُ زَائِدٍ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ إِلَّا الْمَالُ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مَسَافَةٍ فَافْتَقَرَ وَجُوبُهَا إِلَى مَلِكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ كَالْجِهَادِ ، وَالزَّادُ بَأَنَّ يَمْلِكُ الْحَاجُّ كِفَايَةً مِنَ الْمَالِ تَسُدُّهُ لِلْحَجِّ (١) .
قول الإمامية: الاستطاعة المَالِيَّةُ هي الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ وَهُمَا يُعْتَبِرَانِ فِيمَنْ يَفْتَقِرُ إِلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ . وَالْمُرَادُ بِالزَّادِ : قَدْرُ الْكِفَايَةِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْمَشْرُوبِ ، ذَهَابًا وَعَوْدًا ، وَبِالرَّاحِلَةِ : رَاحِلَةٌ مِثْلِهِ (٢) .

المطلب الثاني

حكم الاستطاعة المالية للمرأة

الفرع الأول:

حكم الاستطاعة المالية للمرأة

اتفق الفقهاء (٣) على أن الاستطاعة بالمال من شروط وجوب الحج ، فإن لم يكن للمرأة مالاً زائداً عن حاجاتها الأساسية من مسكن وملبس

-
- (١) التاج المذهب 264/1، سبل السلام 306/1.
(٢) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام 200/1، 201 : لجعفر بن الحسين بن يحيى الهذلي - طبعة مطبعة الآداب - الطبعة الأولى سنة 389 هـ - 1969 م ، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، الطبعة الثانية سنة 1408 هـ .
(٣) كشف الأسرار شرح أصول 211/1 : لليزدوي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: 730) الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، أحكام القرآن 40 /2 : لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي(المتوفى سنة 370 هـ) ، طبعة دار الفكر 1414 هـ - 1993 م ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 8/2 : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي المالكي (المتوفى سنة 1230 هـ) على الشرح الكبير: لشيخ الدردير (

ومأكل وغيره، أو كانت لها أبوان أو أولاد، وليس لهم من ينفق عليهم غيرها ؛ فلا تعد مستطبعةً مالياً هذا إن كان من مالها.

المتوفى سنة 1201هـ) طبعة دار إحياء الكتب العربية ، أحكام القرآن لابن العربي 4 / 221، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (حاشية الجمل) فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب 2 / 372 : لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل (المتوفى: 1204 هـ -الناشر : دار الفكر، أحكام القرآن 1 / 113 : للشافعي لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) مكتب هوامشه : عبد الغني عبد الخالققدم له :محمد زاهد الكوثريالناشر :مكتبة الخانجي - القاهرة الطبعة :الثانية، 1414 هـ - 1994 م ، كشاف القناع 2 / 386، المحلى بالآثار 5 / 29، التاج المذهب 1 / 264.

الفرع الثاني :

هل تتحقق الاستطاعة بالبدل أم يشترط لها الملك؟

اختلف الفقهاء في الحكم إن لم تكن المرأة ذات مال، وبذل لها زوجها أو ابنها أو غيرهم ما تحج به، فهل يجب على المرأة قبوله؟ وهل تعد المرأة محققة لشرط الاستطاعة المالية، ويجب عليها الحج؟ أم لا؟ على مذهبين:

المذهب الأول :

يري أنه يجب على المرأة قبوله، وخصول الاستطاعة به، وهو المشهور عند المالكية^(١) وأحد قولي الشافعية^(٢) فبهذا المال تعد محققة لشرط الاستطاعة المالية؛ وبذلك يصبح الحج واجباً في حقها. قال ابن عرفة: وَقُدْرَةُ سَائِلٍ بِالْحَضَرِ عَلَى سُؤْلِ كِفَائِيهِ بِالسَّفَرِ اسْتِطَاعَةٌ^(٣).

المذهب الثاني:

يري أنه لا يجب على المرأة قبوله، ولا تعد به محققة لشرط الاستطاعة المالية وهو مذهب الحنفية^(٤)، وقول عند المالكية^(٥)، والأصح

(١) الفواكه الدواني 352/1.

(٢) حاشيتنا قليوبي وعميرة الأولى 16/2 : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري المتوفى سنة 639هـ) والثانية لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة (المتوفى سنة 956هـ) على شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلى (المتوفى سنة 846هـ) على منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي - طبعة دار إحياء التراث العربي - فيصل عسى البابي الحلبي.

(٣) الفواكه الدواني 352/1.

(٤) الميسوط 154/4 : لشمس الأمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المحتوى على كتاب ظاهر الرواية: للإمام محمد الشيباني عن الإمام الأعظم أبي حنيفة، طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة سنة 1398هـ-1978م.

(٥) الفواكه الدواني 352/1.

عند الشافعية^(١)، وقول الحنابلة^(٢).

ذكر النفراوى: وَأَمَّا فُذْرَتُهُ بِالذَّيْنِ أَوْ قَبُولِ الْعَطِيَّةِ مِنَ الْغَيْرِ وَلَوْ مِنْ
الْإِبْنِ لِأَبِيهِ كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَوْ بِالسُّؤَالِ فَلَا تَكُونُ
اسْتِطَاعَةً وَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهُ السُّؤَالُ^(٣).

ذكر البهوتي: وَلَا يَصِيرُ مَنْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ مُسْتَطِيعًا بِبَدْلِ غَيْرِهِ لَهُ مَا
يَحْتَاجُهُ لِحَجِّهِ وَعُمَرَتِهِ ، وَلَوْ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ لِلْمِنَّةِ كَبَدْلِ رَقَبَةٍ لِمُكْفَرٍ ، وَكَبَدْلِ
أَنْسَانٍ نَفْسَهُ لِيَحُجَّ عَنْ نَحْوِ مَرِيضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ وَلَيْسَ لَهُ مَا يَسْتَنْبِئُ بِهِ
(٤).

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه يجب على المرأة قبوله،
وحُصُولِ الْإِسْتِطَاعَةِ بِهِ بِالْمَعْقُولِ وَهُوَ: انتفاء المنة^(٥).

(١) حاشيتنا قليوبي وعميرة 16/2.

(٢) دقائق أولى النهى 517/1، الفروع 3 / 250 وفيه قوله: " تجوز النيابة بلا

مال "

(٣) الفواكه الدواني 352/1.

(٤) دقائق أولى النهى 517/1.

(٥) الفواكه الدواني 352/1.

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه لا يجب على المرأة قبوله بالمعقول وهو: لما فيه من المنة الثقيلة^(١).
الراجع:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم، يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني، بأنه لا يجب على المرأة قبول هذا المال ولا تعد مستطاعة مالياً به، فأرى أن الاستطاعة المالية تتحقق بحُر مالها ودون منة من أحد، ويجوز لها قبوله، على غير الإلزام.

(١) المبسوط 154/4.

المطلب الثالث

نفقة المرأة في الحج

اتفق الفقهاء^(١) على أن الزوجة إذا سافرت لأداء فريضة الحج والزوج معها فإن لها النفقة .
بينما اختلف الفقهاء في وجوب النفقة لها في حال عدم خروج الزوج معها إلى الحج ، موضحين الفرق بين كون السفر لتأدية الفريضة أو لتأدية غيره ، كحج التطوع أو امتنعت من السفر معه ، على النحو التالي:

الفرع الأول : نفقة المرأة في حج الفريضة دون سفر الزوج معها :
اختلف الفقهاء في وجوب النفقة للزوجة فيما لو خرجت لتأدية حج الفريضة بإذن الزوج دون سفر الزوج معها على مذهبين:
المذهب الأول :

يرى أنه تجب للزوجة النفقة إذا خرجت لحج الفريضة دون سفر الزوج معها . وإليه ذهب المالكية^(٢) ، وقول للشافعية^(٣) ، وقول عند الحنابلة^(٤) ، وهو رواية أبي يوسف من الحنفية^(١) . وفي رواية عند الحنفية يؤمر بالخروج معها والإنفاق عليها^(٢) ، ووافقهم الزيدية^(٣) .

(١) بدائع الصنائع 4 / 21 ، الفتاوى الهندية 545/1 : للعلامة الهمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، وبهامشه فتاوى قاضيخان، والفتاوى البزازية - طبعة دار الفكر سنة 1411هـ - 1991م، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 517 ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج 328/8 ، المجموع شرح المهذب 405/7 ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل 5 / 474: لعلاء الدين أبي الحسن على بن سليمان المرداوي (سنة 817 هـ - 885هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي. 382/9 ، كشف القناع ، شرائع الإسلام 292/2.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 517 ، و شرح مختصر خليل للخرشي لمحمد بن عبدالله الخرشي (المتوفى سنة 1101هـ) وبهامشه حاشية الشيخ العدوى - طبعة دار الفكر 3 / 195 .

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج 328/8 ، المجموع شرح المهذب 405/7.

(٤) الإنصاف 380/9 ، كشف القناع 5 / 473 ، المغني 9 / 286 .

المذهب الثاني :

يرى أنه لا تجب لها النفقة ، وهو الأظهر عند الحنفية (٤) ،
والأصح عند الشافعية (٥) ، والمذهب عند الحنابلة (٦) .
قال الشافعية : فَإِنْ سَافَرَتْ وَحَدَّهَا بِإِذْنِهِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا فِي
الْأَظْهَرِ (٧) .
الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول :

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه تجب للزوجة النفقة إذا
خَرَجَتْ لِحَجِّ الْفَرِيضَةِ دُونَ سَفَرِ الزَّوْجِ مَعَهَا بِالْمَعْقُولِ مِنْ وَجْهَيْنِ:
1- لَأَنَّ الزَّوْجَةَ فَعَلَتْ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا بِأَصْلِ الشَّرْعِ فِي وَقْتِهِ فَلَمْ
تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا كَصِيَامِ رَمَضَانَ (٨) .
2- وَلِأَنَّ التَّسْلِيمَ الْمُطْلَقَ قَدْ حَصَلَ بِالِانْتِقَالِ إِلَى مَنْزِلِ الزَّوْجِ ثُمَّ
فَاتَ بَعَارِضُ أَدَاءِ فَرَضٍ، وَهَذَا لَا يُبْطِلُ النِّفْقَةَ كَمَا لَوْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَنْزِلِ
زَوْجِهَا ثُمَّ لَزِمَهَا صَوْمُ رَمَضَانَ (٩) .
3- لِأَنَّهَا مُمَكَّنَةٌ وَهُوَ الْمَفْوُوتُ لِحَقِّهِ بِإِذْنِهِ (١٠) .

أدلة أصحاب المذهب الثاني :

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه لا تجب لها النفقة بالمعقول
من وجهين:

-
- (١) رد المحتار على الدر المختار 2 / 648 ، الفتاوى الهندية 545/1 .
 - (٢) رد المحتار على الدر المختار 2 / 648 .
 - (٣) شرائع الإسلام 292/2 .
 - (٤) بدائع الصنائع 4 / 21 ، الفتاوى الهندية 545/1 .
 - (٥) المجموع شرح المذهب 405/7 ، مغني المحتاج 3 / 438 - 439 .
 - (٦) الإنصاف 380/9 ، المغني 286 / 9 .
 - (٧) مغني المحتاج 1 / 536 - 3 / 438 - 439 .
 - (٨) المغني 9 / 286 ، كشف القناع 5 / 474 .
 - (٩) بدائع الصنائع 4 / 20 .
 - (١٠) تحفة المحتاج بشرح المنهاج 328/8 .

- 1- لَأَنَّ فَوَاتَ الْاِحْتِيَّاسِ لَا مِنْ قَبْلِهِ يُوجِبُ سُقُوطَ النَّفَقَةِ (١) .
- 2- لَأَنَّ فِي ذَهَابِهَا تَفْوِيَتْ حَقَّ الزَّوْجِ ، وَحَقُّ الْعَبْدِ مُقَدَّمٌ (٢) .

الراجع:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم، يبدو لى – والله تعالى أعلم – رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائل بأنه تجب للزوجة النفقة إذا خرجت لحج الفريضة دون سفر الزوج معها، لقوة أدلته ورجاحة حجته.

الفرع الثاني: نفقة المرأة في حج التطوع
فَرَّقَ الْفُقَهَاءُ بَيْنَ سَفَرِ الزَّوْجَةِ لِتَأْدِيَةِ الْحَجِّ غَيْرِ الْفَرَضِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ
وَبَيْنَ سَفَرِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ .
فَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ (٣) عَلَى أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لِلْمَرْأَةِ إِنْ سَافَرَتْ لِحَجِّ تَطَوُّعٍ بِغَيْرِ
بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِالْمَعْقُولِ وَهُوَ: أَنَّهَا فِي مَعْنَى
الْمُسَافِرَةِ وَحَدَّهَا فَلَا تَكُونُ لَهَا نَفَقَةٌ (٤).
وَاخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ النَّفَقَةِ لِلزَّوْجَةِ إِنْ أَحْرَمَتْ بِحَجِّ تَطَوُّعٍ
وَسَافَرَتْ بِإِذْنِ زَوْجِهَا عَلَى مَذْهَبَيْنِ:

-
- (١) شرح فتح القدير 4 / 198 ، و رد المحتار على الدر المختار 2 / 648 .
 - (٢) وإن لم يذكره بعضهم في شروط الحج ، لكن ذكروا ما يدل عليه في أبواب العدة ، كما نبه الحطاب 2 / 526 أو في الإحصار ، كما في مغني المحتاج 1 / 536 وغيره .
 - (٣) رد المحتار على الدر المختار 2 / 648 ، الفتاوى الهندية 545/1 ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 517 ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج 331/8 ، الإنصاف 382/9 ، والمغني 9 / 286 ، شرائع الإسلام 292/2 .
 - (٤) المغني 9 / 286 .

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

المذهب الأوّل :

يرى أن الزّوجَة إنّ أحرمت بحجّ تطوّع وسافرت بإذن زوجها لا نفقة لها، وإليه ذهب الحنفيّة^(١)، والأظهر عند الشافعية^(٢)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٣).

(١) رد المحتار على الدر المختار 2 / 648 ، الفتاوى الهندية 545/1 .

(٢) مغني المحتاج 3 / 439 ، فتوحات الوهاب 502/4 .

(٣) الإنصاف 381/9 ، المغني 9 / 286 ، وكشاف القناع 5 / 473 .

المذهب الثاني :

يرى أنه تجب النفقة للزوجة إذا أحرمت بحج التطوع بإذن زوجها، وإليه ذهب المالكية^(١)، والأصح عند الشافعية^(٢) وقول الحنابلة^(٣) ووافقهم الزيدية^(٤).

قال الشافعية : إن أحرمت الزوجة بحج تطوع بإذن من زوجها ففي الأصح لها نفقة ما لم تخرج لأنها في قبضته ، ولو خرجت لحج التطوع سقطت نفقتها إن خرجت وحدها فإن خرج معها لم تسقط^(٥).
الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول :

استدل أصحاب المذهب الأول على أن الزوجة إن أحرمت بحج تطوع وسافرت بإذن زوجها لا نفقة لها، بالمعقول وهو : أنها فوتت عليه التمكين بشيء مستغنى عنه، فتسقط نفقتها كما لو سافرت بغير إذنه^(٦).

أدلة أصحاب المذهب الثاني :

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه تجب النفقة للزوجة إذا أحرمت بحج التطوع بإذن زوجها، بالمعقول من وجهين^(٧) :
1- أنها سافرت بإذن زوجها فلم تسقط نفقتها كما لو سافرت في حاجة زوجها.

2- لأنها مسافرة بإذنه ، أشبه ما لو سافرت في حاجته ، وسواء كان سفرها لتجارة ، أو حج تطوع ، أو زيارة.
الراجح:

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 517 .

(٢) مغني المحتاج 3 / 439 .

(٣) الإنصاف 381/9 ، المغني 9 / 286 ، وكشاف القناع 5 / 473

(٤) شرائع الإسلام 292/2.

(٥) مغني المحتاج 3 / 439 .

(٦) كشف القناع 5 / 474 ، المغني 8 / 184 .

(٧) المغني 8 / 184 .

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم، يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائل بأنه إن أحرمت المرأة بحج تطوع وسافرت بإذن زوجها لا نفقة لها، لأن النفقة حق للزوجة على الزوج، وهذا الحق للزوجة في مقابل تمكينه من نفسها، فإذا خرجت من البيت لغير واجب فقد أسقطت حقها في النفقة. لكن له فعل ذلك من باب الإحسان إليها.

الفرع الثالث: امتناع الزوجة من السفر مع الزوج
اختلف الفقهاء في وجوب النفقة للزوجة أو عدم وجوبها إذا امتنعت عن السفر للحج مع زوجها وكان الطريق آمناً غير مخوف، مع عدم وجود المسقة غير المحتملة، ولم يكن لها عذر يمنعها من السفر معه مع استيفاء سائر شروط صحة الحج عند كل منهم. على مذهبين:
المذهب الأول:

يرى أنه لا نفقة للزوجة إذا امتنعت عن السفر مع زوجها، واعتبروا الممتنعة عن السفر مع زوجها دون عذر ناشئة.

وإليه ذهب جمهورُ الحَنَفِيَّةِ (١) ، وهو مذهبُ المَالِكِيَّةِ (٢) ،
وَالشَّافِعِيَّةِ (٣) ، وَالْحَنَابِلَةَ (٤) .

المذهب الثاني :

يرى أنه تجبُ لِلزَّوْجَةِ النَّفَقَةُ إِذَا امْتَنَعَتْ عَنِ السَّفَرِ مَعَ زَوْجِهَا ، وَلَا تُعَدُّ نَاشِزًا إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ بِهَا مَسَافَةً الْقَصْرِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا بِدُونِ رِضَاهَا ، وَهُوَ قَوْلُ لِبَعْضِ الحَنَفِيَّةِ (٥) . وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَسَافَةُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَهُ فَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى السَّفَرِ مَعَهُ ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ كَانَتْ نَاشِزًا وَسَقَطَتْ نَفَقَتُهَا . وَفِي قَوْلِ آخَرَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَيْضًا يُتْرَكُ أَمْرُ ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي حَسَبَ مَا يَظْهَرُ لَهُ (٦) .

وَإِنْ كَانَ السَّفَرُ لَيْسَ فِيهِ إِضْرَارٌ بِالزَّوْجَةِ وَإِنَّمَا كَانَ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ كَالتَّجَارَةِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ وَهُوَ مَأْمُونٌ عَلَيْهَا أَجَابَهُ الْقَاضِي إِلَى طَلَبِهِ ، فَإِنْ امْتَنَعَتْ كَانَ امْتِنَاعُهَا بِغَيْرِ حَقٍّ وَسَقَطَتْ نَفَقَتُهَا فِي مَدَّةِ الْامْتِنَاعِ (٧) .

(١) رد المحتار على الدر المختار 2 / 646 ، 360 ، 361 .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 297 ، جواهر الإكليل شرح مختصر

خليل في مذهب الإمام مالك 1 / 207 : للشيخ صالح عبد السميع الأبى الأزهرى - طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه .

(٣) مغني المحتاج 3 / 436 ، و حاشيتنا قليوبي وعميرة 4 / 74 ، 77 .

(٤) كشف القناع 5 / 472 ، مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى 5 / 258 :

للشيخ مصطفى السيوطى الرحيبانى، وتجريد زوائد الغاية والشرح الشيخ حسن الشطى الناشر المكتب الإسلامى .

(٥) رد المحتار على الدر المختار 2 / 648 ، 361 .

(٦) المرجع السابق.

(٧) العناية شرح الهداية لمحمد بن محمد بن محمود البابرى الحنفى المتوفى سنة

786 هـ - طبعة دار الفكر 2 / 474 ، رد المحتار على الدر المختار 2 / 360 ،

361 .

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول :
استدل أصحاب المذهب الأول على أنه لا نفقة للزوجة إذا امتنعت
عن السفر مع زوجها ، بالمعقول وهو:
أن الزوجة إنما تستوجب النفقة بتسليمها نفسها إلى الزوج فتسقط
بامتناعها عن السفر معه (١).
أدلة أصحاب المذهب الثاني :

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه تجب للزوجة النفقة إذا
امتنعت عن السفر مع زوجها، إذا أراد السفر بها مسافة القصر أو أكثر
منها بدون رضاها، بالمعقول وهو:
أن امتناعها بحق فلا تسقط نفقتها (٢).

(١) رد المحتار على الدر المختار 2 / 646 ، 360 ، 361 ، و حاشية الدسوقي
على الشرح الكبير 2 / 297 ، وجواهر الإكليل 1 / 207 ، ومغني المحتاج 3 /
436 ، و حاشيتنا قليوبي وعميرة 4 / 74 ، 77 ، وكشاف القناع 5 / 472 ،
ومطالب أولي النهى 5 / 258 .
(٢) العناية شرح الهداية 2 / 474 ، رد المحتار على الدر المختار 2 / 360 ،
361 .

الراجع:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم، يبدو لي - والله تعالى أعلم -
رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائل بأنه لا نفقة للزوجة إذا
امتنعت عن السفر مع زوجها ، لأن الزوجة إنما تستوجب النفقة بتسليمها
نفسها إلى الزوج فنسقط بامتناعها عن السفر معه.

المطلب الرابع

دفع المرأة أجره للزوج من أجل خروجه للحج معها:
اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

يرى أنه يلزم المرأة دفع أجره للزوج إن أبى أن يخرج للحج معها إلا بأجره ، وهو أحد قولي الحنفية^(١)، وقول عند المالكية^(٢)، والأصح عند الشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

وأضاف المالكية : يشترط للزوم أجره الزوج أو المحرم على المرأة : أن تكون قادرة عليها ، قال الدسوقي : ومحل لزوم الأجره إذا كانت لا تجحف بها، وإن كان ظاهر كلامهم أنه يلزمها ذلك مطلقاً^(٥).
ذكر الشافعية: وَ الْأَصْحُ أَنَّهُ يَلْزَمُهَا أَجْرَهُ الْمَحْرَمِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا^(٦).

المذهب الثاني:

يرى أنه لا يلزم المرأة دفع أجره للزوج أو المحرم، وهو أحد قولي الحنفية^(٧)، والمشهور عند المالكية^(٨)، وقول للشافعية^(٩)، وفي هذه الحالة الحالة لا يجب الحج عليها.

وفي المبسوط: فَمَنْ قَالَ هُوَ شَرَطُ الْوُجُوبِ قَالَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ أَنَّ شَرَطَ الْوُجُوبِ لَا يَجِبُ تَحْصِيلُهُ^(١٠).

(١) المبسوط 4/ 111 " بتصرف " .

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل 3/ 496 .

(٣) حاشيتا قليوبى وعميرة 2/ 116 .

(٤) المغنى 3/ 99 .

(٥) التاج والإكليل لمختصر خليل 3/ 496 .

(٦) حاشيتا قليوبى وعميرة 2/ 116 .

(٧) تبين الحقائق 2/ 6 .

(٨) التاج والإكليل لمختصر خليل 3/ 496 .

(٩) حاشيتا قليوبى وعميرة 2/ 116 .

(١٠) تبين الحقائق 2/ 6 .

والقول الثاني عند الشافعية : مِنْ حَقِّهِ الْخُرُوجُ مَعَهَا فَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِأَجْرَةٍ ، لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَيْهَا (١).
الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه يجب على المرأة دفع أجره للزوج إن أبي أن يخرج إلا بأجرة، بالمعقول من وجهين :
الأول: أن خروج الزوج أو المحرم معها من ضروريات حجها، بمنزلة الزاد والراحلة، إذ لا يمكنها الحج بدون أحدهما، ولا يمكن إلزام الزوج أو المحرم بتحمل نفقة الحج فيلزمها ذلك لهما كما يلزمها الزاد والراحلة لنفسها (٢).

الثاني: لَأَنَّهُ مِنْ أَهْبَةِ سَفَرِهَا، فَيُسْتَرَطُّ فِي وُجُوبِ الْحَجِّ عَلَيْهَا قُدْرَتُهَا عَلَى أَجْرَتِهِ (٣).

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه لا يجب على المرأة دفع أجره للزوج أو المحرم بالمعقول وهو:
لأنه لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ اسْتِطَاعَةِ الْمَرْأَةِ وُجُودَ زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ عَلَى الْمَشْهُورِ بَلْ يَكْتَفِي بِالرَّفْقَةِ الْمَأْمُونَةِ (٤).
الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء، وأدلتهم، يبدو لي - والله تعالى أعلم - بأن الأمر يعود إلى الاستطاعة المالية، فإن استطاعت المرأة أن تدفع أجره من يحج معها، ولم يكن مستطيعاً مادياً، أو أبي أن يخرج إلا بأجره، لزمها ذلك، وإلا فلا تعد مستطيعاً ولا حج عليها.

(١) حاشيتنا قليوبى وعميرة 2/ 116 .

(٢) الميسوط/4/ 111 " بتصرف " .

(٣) حاشيتنا قليوبى وعميرة 2/ 116 .

(٤) التاج والإكليل لمختصر خليل 3/ 496 .

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

المطلب الخامس

قضاء الدين

اتفق الفقهاء^(١) على أنه يُسْتَرَطُّ لَوْجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ قَضَاءُ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْهَا ، لِأَنَّ الدَّيْنَ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الدَّيْنُ لِأَدَمِيٍّ أَوْ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةٍ فِي ذِمَّتِهَا أَوْ كَفَارَاتٍ وَنَحْوِهَا .
بينما اختلف الفقهاء فيمن كان لها مسكن واسع يفضل عن حاجتها ، بحيث لو باعت الجزء الفضيل عن حاجتها من الدار الواسعة لوفى ثمنه للحج ، وكذلك لو كان مسكنها نفيساً يفوق على مثله لو أبدل داراً أدنى لوفى تكاليف الحج - وكذا لو عند المرأة ذهب تنزين به ونحوه، هل يجب عليها ذلك؟ على مذهبين:

المذهب الأول:

يرى أنه لا يجب على المرأة بيع الجزء الفضيل عن حاجتها من الدار الواسعة، وهو مذهب الحنفية^(٢).

فمن أقوال الحنفية: فَيَلْزَمُهُ فَرَضُ الْحَجِّ فَإِنْ أَمَكَّنَهُ بَيْعُ مَنْزِلِهِ ، وَأَنْ يَسْتَرِي بِثَمَنِهِ مَنْزِلًا دُونَهُ ، وَيَحْجُّ بِالْفَضْلِ فَهُوَ أَفْضَلُ لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ إِلَى سَكْنَاهُ فَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْحَاجَةِ قَدْرُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بَيْعُ الْمَنْزِلِ ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى السُّكْنَى ، وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ قَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ ، وَلَا خَادِمٌ ، وَلَا قَوْتٌ عِيَالِهِ ، وَعِنْدَهُ دَرَاهِمٌ تُبَلِّغُهُ إِلَى الْحَجِّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَجِّ فَإِنْ فَعَلَ أَنْتُمْ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ

(١) البحر الرائق 332/2، شرح فتح القدير 2 / 405 وفيه (وَيُكْرَهُ الْخُرُوجُ لِلْحَجِّ

لِمَدْيُونٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقْضَى بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذِنَ الْغَرِيمُ ، فَإِنْ كَانَ بِالدَّيْنِ كَفِيلٌ يَأْذِنُهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا ، وَإِنْ بَغِيْرَ إِذْنِهِ فَيَأْذِنُ الطَّالِبُ وَحْدَهُ) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 7 / 2 ، مواهب الجليل 505/2، حاشيتا قليوبي وعميرة 110/2، الفروع 3 / 230 : لشمس الدين المقدس أبي عبد الله محمد بن مفلح (المتوفى سنة 763هـ) ويليهِ تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المداوي ثم الصالحى الحنبلى راجعه عبد الستار أحمد فرج - طبعة عالم الكتب الطبعة الرابعة سنة 1405هـ - 1985م ، والمغني 3 / 222 .

(٢) شرح فتح القدير 2 / 127 ، بدائع الصنائع 2 / 124 ، المبسوط 4 / 102.

لِمَلِكِ الدَّرَاهِمِ فَلَا يُعَدُّ فِي التَّرْكِ ، وَلَا يَتَضَرَّرُ بِتَرْكِ شِرَاءِ الْمَسْكَنِ ،
وَالْخَادِمِ بِخِلَافِ بَيْعِ الْمَسْكَنِ ، وَالْخَادِمِ ، فَإِنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِبَيْعِهِمَا (١).

المذهب الثاني:
يرى أنه يجب على المرأة بيع ما زاد عن حاجتها، لأداء فريضة
الحج، وهو مذهب جمهور الفقهاء من المالكية (٢)، والشافعية (٣)، والحنابلة (٤)

من أقوال المالكية: لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الاستطَاعَةِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِنَ
الدَّنَانِيرِ أَوْ الدَّرَاهِمِ مَا يَصْرِفُهُ فِي حَجِّهِ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْ عَرُوضِهِ مَا
يَبِيعُ الْقَاضِي عَلَى الْمُفْلِسِ مِنْ رُبْعِ وَعَقَارٍ وَمَاشِيَةٍ وَخَيْلٍ وَدَوَابٍّ وَسِلَاحٍ
وَمُصْحَفٍ وَكُتُبِ الْعِلْمِ وَفِي كَلَامِ صَاحِبِ الطَّرَازِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ
بَيْعُهَا وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا (٥).

من أقوال الشافعية: وَالْخِلَافُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ الدَّارُ مُسْتَعْرِقَةً لِحَاجَتِهِ
، وَكَانَتْ سُكْنَى مِثْلِهِ وَالْعَبْدُ عَبْدَ مِثْلِهِ ، فَأَمَّا إِذَا أُمِكَ بَيْعُ بَعْضِ الدَّارِ وَوَقَّى
ثَمَنُهُ بِمُؤَنَةِ الْحَجِّ ، أَوْ كَانَا نَفِيسَيْنِ لَا يَلِيقَانِ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ أَدْبَلَهُمَا لَوْقَى
التَّفَاوُتُ بِمُؤَنَةِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ جَزْمًا وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَأْتِيَ فِي النَّفِيسَيْنِ
الْمَأْلُوفَيْنِ الْخِلَافُ فِيهِمَا فِي الْكِفَارَةِ (٦).

من أقوال الحنابلة: إِنْ فَضَلَ مِنْهُ عَنِ حَاجَتِهِ وَأَمَكَنَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ
مَا يَكْفِيهِ بَأَنْ كَانَ الْمَسْكُنُ وَاسِعًا أَوْ الْخَادِمُ نَفِيسًا فَوْقَ مَا يَصْلُحُ لَهُ وَأَمَكَنَ

(١) بدائع الصنائع 2 / 124.

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل 463/3، الفواكه الدواني 352/1، منح الجليل
شرح مختصر خليل 194/2.

(٣) حاشيتنا قليوبي وعميرة 110/2، نهاية المحتاج إلى شرح ألفاظ المنهاج 254/3:
لشمس الدين محمد بن أحمد الرملى المصرى الشهير الشافعى الصغير
1004 هـ-1596 م، طبعة دار الفكر.

(٤) المغني 3 / 223.

(٥) مواهب الجليل 502/2.

(٦) حاشيتنا قليوبي وعميرة 110/2، نهاية المحتاج 254/3.

بِيعُهُ وَشِرَاءُ قَدْرٍ الْكِفَايَةِ مِنْهُ وَيَفْضُلُ مَا يَحُجُّ بِهِ لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَعْنَى بِإِحْدَى نُسَخَتِي كِتَابِ بَاعِ الْأُخْرَى^(١).
الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء يبدو لي - والله تعالى أعلم - أنه لو كان عند المرأة ذهب تتزين به ونحوه، فيجوز لها بيع الأموال التي يمكن الاستغناء عنها من غير مشقة، لكن لا يلزمها ذلك ، لأنها عاجزة، والله يقول: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢).

المبحث الثاني

الاستطاعة البدنية للمرأة

المطلب الأول: الاستطاعة البدنية :

الفرع الأول: أقوال الفقهاء في الاستطاعة البدنية:

قول الحنفية: الاستطاعة البدنية هي صحة البدن بالنسبة للحاج، وذلك بعدم الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في سفر الحج ؛ لأنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فلا يجب الحج على المريض، والزمن والمقعد والأعمى وإن وجد قائداً، والشيخ الكبير الذي لا يثبت على الرحلة بنفسه، والمرأة منها عند الحنفية: استطاعة التكليف ، وهي سلامة الأسباب، والآلات^(٣).

وقول المالكية: الاستطاعة البدنية هي إمكان الوصول إلى التبيت من غير خروج عن عادة ، وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس ، إما ماشياً أو ركباً ، بلا مشقة عظيمة خارجة عن العادة ، فالأعمى القادر على المشي يجب عليه الحج إذا وجد قائداً، ويكره عندهم للمرأة الحج بمشي بعيد، وتعتبر عندهم الاستطاعة ذهاباً فقط إلا إذا لم يمكنه الإقامة بمكة^(٤)، فلا يشترط أن يكون المكلف صحيح الأعضاء جميعها فلو كانت

(١) كشف القناع 389/2.

(٢) آل عمران: 97

(٣) بدائع الصنائع 121/2.

(٤) مواهب الجليل 299 /2، المنقى شرح الموطأ 269/2.

كَانَتْ بِهِ زَمَانَةٌ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ وَأَمَكْنَهُ الْوُصُولُ مَعَهَا إِلَى مَكَّةَ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ مَعَ الْأَمْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ^(١).

وقول الشافعية: الاستطاعة البدنية هي أن يكون الحاج صحيح البدن، وعدم العجز بعارض كبير أو سقم أو فطرة خلقة، لا يقدر معها على الثبوت على المركب بلا ضرر أو مشقة شديتين، والمراد أن يثبت على الراحلة، بغير مشقة شديدة، فإن وجد مشقة شديدة لمرض أو غيره فليس مستطيعاً^(٢).

وقول الحنابلة: الاستطاعة البدنية هي أن يكون الحاج بدنه صحيحاً سليماً، فلا يجب الحج على العاجز عن المشي، كشيخ كبير، أو مرض لا يرجى برؤه، ولا يلزمه السير حبواً ولو أمكنه، فكل من أمكنه المشي والتكسب بالصنعة: فعليه الحج^(٣).

وقال الظاهرية: الاستطاعة البدنية هي صحة الجسم والطاقة على المشي والتكسب من عمل أو تجارة ما يبلغ به إلى الحج ويرجع إلى موضع عيشه أو أهله، وإن لم يكن صحيح الجسم إلا أنه لا مشقة عليه في السفر براً أو بحراً، فالحج فرض عليه، ومن عجز عن جميعها فلا حج عليه^(٤).

الفرع الثاني: المراد بالاستطاعة البدنية للمرأة بعد النظر في أقوال الفقهاء نستخلص أن الاستطاعة البدنية للمرأة هي: صحة الجسم والطاقة على المشي، والتي تجعل المرأة قادرة على ركوب البحر أو البر، للوصول إلى مكة - إن كانت من خارجها - لأداء مناسك الحج، والرجوع بعد الانتهاء من المناسك إلى موضع عيشها أو

(١) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني 519/1 : لعلى الصعدي

العدوى طبعة دار الفكر ، مواهب الجليل 498 /2.

(٢) الأم 132 /2 : للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي 0 المتوفى

سنة 204هـ) مع مختصر المزني - طبعة دار المعرفة ، المجموع شرح المهذب 52 /7.

(٣) الإنصاف 401/3، دقائق أولى النهى 517/1.

(٤) المحلى بالآثار 27/5.

أهلها، وإن لم تكن صحيحة الجسم إلا أنها لا مشقة عليها في السفر براً أو بحراً، بحيث لا يلحقها ضرر أو أذى معتبر.

الفرع الثالث: الاستطاعة بصحة بدن المرأة شرط وجوب، أم شرط للأداء اتفق الفقهاء^(١) على أن سلامة البدن من الأمراض والعاهات التي تعوق عن الحج شرط لوجوب الحج، فالمرأة المريضة بمرض يمنعها من الوصول وأداء المناسك، أو الكبيرة الهرمة، أو من لا تستطيع الركوب في أي وسيلة نقل، من سيارة أو طائرة أو غيرها، أو المسجونة أو الأسيرة، أو من لديها أي مانع أو مشقة بدنية معتبرة؛ كل أولئك لا يتحقق فيهن شرط الاستطاعة البدنية، فلا يجب عليهن الحج بأنفسهن

لكن اختلف الفقهاء في هل صحة بدن المرأة شرط لأصل الوجوب، أو هي شرط للأداء بالنفس، على مذهبين:

المذهب الأول:

يرى أن صحة البدن ليست شرطاً للوجوب، بل هي شرط للزوم الأداء بالنفس، يعني إن لم تكن المرأة قادرة صحياً على الوصول وأداء الحج بنفسها، يسقط عنها أداء الحج بنفسها، ولكن يجب عليها أن تنيب من حج عنها، وهو ما ذهب إليه الصحابي من الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥)، والزيدية^(٦).

المذهب الثاني:

يرى أن الاستطاعة البدنية شرط وجوب للحج، وبناءً على ذلك لا يجب على فاقد صحة البدن أن يحج بنفسه ولا بإتابة غيره، يعني إن فقدت المرأة للقدرة البدنية لا يوجب عليها فريضة الحج، فهي لا تعد مستطاعة،

(١) شرح فتح القدير 2 / 125، حاشية العدوي 1 / 456، حاشية الدسوقي على

الشرح الكبير 2 / 6، المحلى بالآثار 27/5.

(٢) شرح فتح القدير 2 / 125، 416.

(٣) الأم 8/158، نهاية المحتاج 2 / 385، المجموع شرح المهذب 52/7.

(٤) الكافي في فقه الإمام أحمد: 1 / 214 لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد

بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى 620هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1414 هـ -

1994.

(٥) المحلى بالآثار 27/5.

(٦) سبل السلام 1/605.

ولا يجب عليها أن تنيب من يحج عنها، فالحج عبادة تقوم بالمال والبدن معاً ، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية ^(١) ، والمالكية ^(٢) .
الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا إليه من أن صحّة البدن ليست شرطاً للوجوب ، بل هي شرط للزوم الأداء بالنفس بالسنة ومنها:

الحديث الأول: ما روى أن الفضل بن عباس رضي الله عنهما {كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمٍ . فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ . وَجَعَلَ النَّبِيُّ (ﷺ) يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَنْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ } ^(٣) .
وجه الدلالة :

في الحديث دليل على أنه يُجْزَى الْحَجُّ عَنِ الْمُكَلَّفِ إِذَا كَانَ مَأْيُوسًا مِنْهُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ^(٤) .

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث من عدة أوجه منها:

1- بأنه إنما جاء في شيخ كبير ، وعجوز كبيرة ، فمن أين تعدّيتم ما فيها إلى كل من لا يستطيع الحركة بزمانة ، أو مريض ولم يكن شيخاً كبيراً ؟
وأجيب من وجهين ^(٥) :

(١) شرح فتح القدير 2 / 125 ، 416 .

(٢) مواهب الجليل 2/ 475 ، 491 ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 6 .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه - باب الحج عن العاجز لزمانة وهره - 101/4 رقم

3315 .

(٤) فَإِنَّهُ مَأْيُوسٌ زَوَّالُهَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ لِأَجْلِ مَرَضٍ أَوْ جُنُونٍ يُرْجَى

بُرُؤُهُمَا فَلَا يَصِحُّ (سبل السلام/1/605)، الأم 158/8.

(٥) المحلى بالآثار 275.

الأول: بأنه ليس كل شيخ كبير تكون هذه صفة وإنما يكون بهذه الصفة من غلبه الضعف، فإنما أمر عليه السلام بذلك فيمن لا يستطيع ثباتاً على الدابة وليس للشيخ هنالك معنى أصلاً.

الثاني: ليس للشيخ حد محدود إذا بلغه المرء سمي، ولو كان للشيخ في ذلك حكم لبين رسول الله (ﷺ) حده الذي به ينقل حكمه إلى أن يحج عنه كما أثبت ذلك فيمن لا يستطيع الثبات على الرحلة، فبين أن الحكم للعجز عن الركوب والمشى فقط.

2- أن الاستطاعة ثابتة إذا قدروا على اتخاذ من يرفعهم ويضعهم ويفودهم بالمك أو الاستنجار.

وأجيب: بأن ملاءمة القائد والخادم وحصول المقصود معه منهُم من الرفق غير معلوم والعجز ثابت للحال. فلا يثبت الوجوب عليهم بالشك، على أن الاستطاعة بالبدن هي الأصل والمُتبادر من قولنا فلان يستطيع عمل كذا فليكن محملاً ما في النص، إلا أن هذا قد يدفع بأن هذه العبادة تجري فيها النيابة عند العجز لا مطلقاً توسطاً بين المألية المحضنة والبدنية المحضنة، لتوسطها بينهما^(١).

الحديث الثاني: عن ابن عباس رضي الله عنهما { أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي (ﷺ) فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ فقال: حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين، أكنت قاصيته عنها؟ أقضوا الله، فالله أحق بالوفاء {^(٢).

الحديث الثالث: عن ابن عباس: أن النبي (ﷺ) سمع رجلاً يقول {لبيك عن شبرمة فقال: من شبرمة فذكر أخاه أو قرابة له قال: أحجبت قط قال لا قال فاجعل هذه عنك ثم حج عن شبرمة {^(٣).

(١) شرح فتح القدير 417/2.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - باب الحج والنذور عن الميت- 656/2

رقم 1754.

(٣) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى - باب من ليس له أن يحج عن غيره- 336 /4

هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح منه: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى:

وجه الدلالة :

في الأحاديث دلالة على أن العاجز ببدنه، القادر لما أفرهم رسول الله (ﷺ) بماله، يجب عليه أن ينيب من يحج عنه^(١).

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أن صحة البدن شرط للوجوب ، يعني إن فقدت المرأة للقدرة البدنية لا يجب عليها فريضة الحج، فهي لا تعد مستطاعة، ولا يجب عليها أن تنيب من يحج عنها، فالحج عبادة تقوم بالمال والبدن معاً ، من الكتاب بآيات منها:

قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢).

وجه الدلالة :

دلت الآية على أن غير المستطيع بنفسه لا يجب عليه الحج .

والاستطاعة هي القدرة بالبدن وغيره، وكل عبادة تعلق فرضها بالبدن لا تنتقل إلى الغير إن كان عاجزاً، كالصلاة^(٣).

ونوقش هذا الاستدلال:

بأنَّ هَذَا مُسْتَطِيعٌ بِمَالِهِ فَالِاسْتِطَاعَةُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا بَبَدْنِهِ وَاحِدًا مِنْ مَالِهِ مَا يَبْلُغُهُ الْحَجَّ بَزَادٍ وَرَاحِلَةً . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مَعْضُوبًا فِي بَدْنِهِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَنْتَبِثَ عَلَى مَرْكَبٍ بِحَالٍ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِطَاعَتِهِ لَهُ أَوْ يَسْتَأْجِرَهُ فَيَكُونَ هَذَا مِمَّنْ لَزِمَهُ فَرَضُ الْحَجِّ^(٤).

أما المعقول:

(١) الأم 158/8 " بتصرف".

(٢) آل عمران / آية 97 .

(٣) مواهب الجليل 475/2 " بتصرف".

(٤) الأم 158/8.

أن كل عبادة تعلق فرضها بالبدن لا تنتقل إلى الغير إن كان عاجزاً، كالصلاة.
ونوقش هذا الاستدلال:
بأن هذا قياس مع الفارق فالصلاة لا يدخلها المال^(١).

(١) الأم 158/8، المجموع شرح المهذب 84 /7.

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

الراجح

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم، وما ورد من مناقشات وتم
الجواب عن بعضها، يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان الجمع بين
المذهبين فنقول بأن المرأة العاجزة بدنياً لا يجب عليها أن تنيب من حج
عنها، ولكنّه يجوز منها لما ورد في ذلك من أدلة.

المطلب الثاني

إذن الزوج للزوجة في السفر للحج:
إذا صارت المرأة مستطبعة مالياً وبدنياً وأمنياً ووجدت من تحج معه، فهل عليها أن تستأذن زوجها؟ وهل إنه يعد شرطاً من شروط الاستطاعة؟ وهل يحق للزوج أن يمنعها؟ اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين:
المذهب الأول:

يرى أن للمرأة الخروج لحج الفريضة دون إذن زوجها، وليس لها ذلك في حج التطوع، وله أن يمنعها في التطوع لا الفريضة. وإليه ذهب إليه الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، وأحد القولين عند الشافعية^(٣)، ويستحب أن تستأذنه عند الحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

وذكر الحنفية: وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ شَابَةً أَوْ عَجُوزًا فَإِنَّهَا لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِزَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ، لِحَاجَةِ الْمَرْأَةِ إِلَى مَنْ يُرْكَبُهَا، وَيُنْزِلُهَا بَلْ حَاجَةُ الْعَجُوزِ إِلَى ذَلِكَ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهُ يُخَافُ عَلَيْهَا مِنَ الرَّجَالِ. وَكَذَا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا مِنْ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهَا الرَّجَالُ حَالَ رُكُوبِهَا، وَنَزُولِهَا فَتَحْتَاجُ إِلَى الزَّوْجِ أَوْ إِلَى الْمَحْرَمِ لِيَصُونَهَا عَنْ ذَلِكَ^(٦).

المذهب الثاني:

(١) المبسوط 102/4.

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل 489/3، المدونة الكبرى 1/491: للإمام مالك بن أنس الأصبحي 179 هـ - 795 هـ رواية الإمام سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت 1415 هـ - 1940 م.

(٣) أسنى المطالب شرح روض الطالب 527/1: للفاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (سنة 826 هـ - 926 هـ) وبهامشه حاشية الشيخ أبي العباس بن أحمد الرملي الكبير الأنصاري - طبعة دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ، المجموع شرح المذهب 306/8.

(٤) دقائق أولى النهى 206/3 ، المغني 173/3.

(٥) المحلى بالآثار 26/5.

(٦) بدائع الصنائع 124/2.

يرى أن المرأة لا تحرم دون إذن زوجها، وله منعها. وهو الراجح عند الشافعية^(١).

وقالوا: يَحْرُمُ عَلَيِ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ إِحْرَامُهَا بِالنَّفْلِ ، فَإِنْ فَعَلَتْ ، أَيِ أَحْرَمَتْ بِلَا إِذْنِ فَلَهُ تَحْلِيلُهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَى الْفَوْرِ وَالنُّسْكِ عَلَى التَّرَاخِي^(٢).

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أن للمرأة الخروج لحج الفريضة دون إذن زوجها، وليس لها ذلك في حج التطوع، وله أن يمنعها في التطوع لا الفريضة. بالسنة والمعقول:
أما السنة :

فما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ
خَطَبَ فَقَالَ : { لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ، وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ مَحْرَمٍ ،
فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي كَتَبْتُ فِي
عَزْوَةِ كَذَا . قَالَ : فَانْطَلِقْ فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ }^(٣).

(١) أسنى المطالب 527/1.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه - باب سفر المرأة مع محرم للحج- 104 / 4 رقم/

وجه الاستدلال :

دل الحديث على أن المرأة إن أرادت حج فريضة أو تطوع فأذن الزوج وأحرمت به لزمه تمكينها من إتمامه، سواء كان فرضاً أو نقلاً^(١).
أما المعقول فمن أوجه:

1- أنها إذا وجدت محرماً فقد استطاعت إلى حج البيت سبيلاً ؛
لأنها قدرت على الركوب ، والنزول وأمنت المخاوف^(٢).

2- لأن المحرم يصونها^(٣).

3- لأن ذلك فريضة من فرائض الله ليس له عليها فيها طاعة^(٤).

4- أن الحج لازم للحرّة فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة
الزوج فجاز لها الإحرام ونُدب الاستئذان^(٥).

5- أنه فرض فلا يملك تحليلها منه كالصوم والصلاة^(٦).

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أن المرأة لا تحرم دون إذن زوجها، وله منعها. من السنة والمعقول:
أما السنة :

ما روى عن ابن عمر أن النبي (ﷺ) قال { ليس لها أن تنطلق إلى الحج إلا بإذن زوجها }^(٧).
وجه الدلالة :

(١) المجموع شرح المذهب 306/8.

(٢) بدائع الصنائع 124/2.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المصنف في الأحاديث والآثار 428/4 : لأبي عبد الله بن محمد بن أبي شيبة

إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العباسي (المتوفى سنة 235 هـ)
(ضبطه وعلق عليه سعيد اللحام، طبعة دار الفكر سنة 1414-1994 م.

(٥) أسنى المطالب 527/1.

(٦) المجموع شرح المذهب 306/8.

(٧) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى - باب حصر المرأة تحرم بغير إذن زوجها-

223/5، السنن الصغرى -باب الإحصار - 151/4 .

الحديث صريح الدلالة على أن المرأة لا يحل لها أن تخرج لأداء الحج إلا بإذن زوجها.
أما المعقول فمن عدة أوجه:

1- لأن في الحج تضييع لحق الزوج وهو ليس كالصلاة والصوم لأن مدتهما لا تطول^(١).

ونوقش: بأن مَنَافِعَهَا مُسْتَنْنَاةٌ عَنِ مِلْكِ الزَّوْجِ فِي الْفَرَائِضِ كَمَا فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٢).

2- أَنَّ فِي الْخُرُوجِ تَفْوِيتَ حَقِّهِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا وَهُوَ : الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا فَلَا تَمْلِكُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ .

3- أَنَّ لَهُ أَنْ يُحَلِّلَهَا لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي ، فَقَدَّمَ حَقَّهُ^(٣).

(١) المجموع شرح المذهب 306/8.

(٢) بدائع الصنائع 124/2.

(٣) المجموع شرح المذهب 306/8.

الراجع:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم، وما ورد من مناقشات وتم
الجواب عن بعضها، يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان ما ذهب إليه
أصحاب المذهب الأول، القائل بأن للمرأة الخروج لحج الفريضة دون إذن
زوجها، وليس لها ذلك في حج التطوع، وبالأخص ما ذكره الحنابلة، من
أنه يستحب للمرأة أن تستأذن زوجها، وهو من باب حسن المعاملة، وليس
للزوج منعها من أداء فرضها، وله ذلك في حج النفل.

المطلب الثالث

الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالنُّفْسَاءُ :

الفرع الأول: طواف الحائض عند استحالة بقائها وامتناع رجوعها لمكة
اتفق الفقهاء^(١) على أن الطواف بطهارة هو الأصل . واستدلوا
على ذلك من السنة والمعقول:
أما السنة فأحاديث منها:

1- عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قدمت مكة وأنا حائض
ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة قالت فشكوت ذلك إلى رسول الله
(ﷺ) فقال: {أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي
{(٢)}

2- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ
(ﷺ) حِينَ قَدِمَ مِنْ مَكَّةَ أَنْ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ طَافَ }{(٣)}

أما المعقول:

فَلأنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ لَهَا تَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَرْطِهَا
الطَّهَارَةُ كَالصَّلَاةِ (٤).

كما اتفق الفقهاء^(١) على أن طَوَافُ الْقُدُومِ ، والوداع لا يجبان على
الحائض .

(١) بدائع الصنائع 129/2، المبسوط 4 / 35 و 36 ، المنتقى شرح الموطأ 237/2،

مغنى المحتاج 149/1 ، المغنى 197/3 ، الفتاوى الكبرى 1 / 459: لتقى
الدين بن تيمية (المتوفى سنة 728هـ)، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر عطا
ومصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى سنة
1408هـ - 1978م ، المحلى 189/5 ، التاج المذهب 1 / 306 ، شرح النيل
وشفاء العليل 131/4.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا - 594 / 2
رقم 1567.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - باب الطواف على وضوء - 591/2 رقم
1560.

(٤) المنتقى شرح الموطأ 50/3.

واستحباب انتظار المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة ، فإنها تبقى على إحرامها حتى تطهر ثم تطوف .

ولكن اختلف الفقهاء فيما إذا امتنع رفقة المرأة من انتظارها، وتعذر بقاؤها وحدها، وتعذر رجوعها بعد طهر لمكة ، هل يجوز لها أن تطوف للإفاضة وهي حائض؟ وهل يجزىء عنها ذلك ؟ اختلفوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يرى أنه يجوز للمرأة أن تطوف في هذه الحالة بعد أن تتحفظ ، ولا دم عليها ، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٢) .

المذهب الثاني:

يرى أنه يجوز للمرأة أن تطوف في هذه الحالة بعد أن تتحفظ، وعليها فدي، لأن الطهارة واجبة في الطواف وليست شرطا فيه. وإليه ذهب الحنفية^(٣)، وقول للمالكية^(٤)، ورواية عن الإمام أحمد^(٥)، والظاهرية^(٦)، والزيدية^(٧).

ذكر الكاساني: فَأَمَّا الطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ ، وَالْجَنَابَةِ ، وَالْحَيْضِ ، وَالنَّفَاسِ فَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِحُجُوزِ الطَّوَافِ ، وَلَيْسَتْ بِفَرْضٍ عِنْدَنَا بَلْ وَاجِبَةٌ حَتَّى يَجُوزَ الطَّوَافُ بِدُونِهَا^(٨) . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الطَّوَافُ فِي الْمَسْجِدِ بَلْ خَارِجَهُ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ لِمَا عُرِفَ مِنْ أَنَّ الطَّهَارَةَ لَهُ وَاجِبَةٌ عَلَى

(١) تبيين الحقائق 15/2، العناية شرح الهداية 458/2، منح الجليل شرح مختصر خليل 298/2، التاج والإكليل لمختصر خليل 198/4، مواهب الجليل 38،68/3، الأم 165/8، المجموع شرح المهذب 14/8، المحلى بالآثار 291/1، شرح النيل وشفاء العليل 141/4.

(٢) الإنصاف 16/4.

(٣) شرح فتح القدير 23/3، المبسوط 179/4.

(٤) منح الجليل شرح مختصر خليل 298/2.

(٥) الإنصاف 16/4.

(٦) المحلى بالآثار 178/5.

(٧) البحر الزخار 364/3، التاج المذهب 306/1.

(٨) بدائع الصنائع 129/2.

الصَّحِيحُ فَتَرَكُهَا يُوجِبُ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ وَلَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ إِلَّا تَرَكَ الْفَرَضَ
وَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَمَا دَخَلَتْ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَطُوفَ وَحَرَّمَ مَكْنُهَا كَمَا
صَرَّحُوا بِهِ (١).

المذهب الثالث:

يرى أن المرأة الحائض ليس لها أن تطوف بالمسجد الحرام بهذه
الحالة إذ أن الطهارة شرط من شروط الطواف. وهو مذهب المالكية (٢) ،
والشافعية (٣) ، والصحيح من مذهب الحنابلة (٤).

ذكر ابن الهمام: أَنَّ حُرْمَةَ الطَّوَافِ مِنْ وَجْهَيْنِ : دُخُولِهَا الْمَسْجِدِ
وَتَرْكُهَا وَاجِبِ الطَّوَافِ ، فَإِنَّ الطَّهَارَةَ وَاجِبَةٌ فِي الطَّوَافِ فَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ
تَطُوفَ حَتَّى تَطْهَرَ ، فَإِنْ طَافَتْ كَانَتْ عَاصِيَةً مُسْتَحَقَّةً لِعِقَابِ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَزِمَهَا الْإِعَادَةُ ، فَإِنْ لَمْ تُعِدْهُ كَانَ عَلَيْهَا بَدَنَةٌ ، وَتَمَّ حَجُّهَا (٥).

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه يجوز للمرأة أن تطوف في
هذه الحالة بعد أن تتحفظ، ولا دم عليها، من الكتاب والسنة .
أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٦).

وجه الدلالة :

قوله تعالى : ﴿ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ أَي فِيمَا لَا تَخَافُونَ فِيهِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛
لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ نَفْيُ الْإِسْتِطَاعَةِ فِيمَا يَشُقُّ عَلَى الْإِنْسَانِ فِعْلُهُ . وَالْمَرْأَةُ

(١) البحر الرائق 1/207-208.

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل 94/4 ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير
124/1.

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج 146/1 ، مغنى المحتاج 149/1، المجموع شرح
المهذب 237/8.

(٤) الإنصاف 16/4.

(٥) شرح فتح القدير 23/3.

(٦) التغابن /آية 16.

الحائض لَا تَسْتَطِيعُ إِلَّا هَذَا ، وَقَدْ اتَّقَتْ اللَّهَ مَا اسْتَطَاعَتْ ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ ذَلِكَ بِالنَّصِّ وَقَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ ^(١) .
أما السنة :

فما روى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ﷺ) (ذروني ما تركتم . فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم . فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) ^(٢) .

(١) أحكام القرآن للجصاص 243/2 ، إعلام الموقعين 28/3 .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سنن - باب اتباع سنة رسول الله - (3 / 1) قال الشيخ الألباني : صحيح

وجه الدلالة :

أن طوافها مع التحفظ هو مدى استطاعتها، وإلا سبترتب على ذلك سقوط الركن ، أو تكليفها بما لا تطيق، وكلاهما ممنوع شرعاً، والمرأة في هذه الحالة لا تستطيع إلا هذا ، وَقَدْ اتَّقَتْ اللَّهَ مَا اسْتَطَاعَتْ ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ ذَلِكَ (١).

أما المعقول فمن عدة أوجه:

1- إذا قلنا الطهارة شرط من شروط الطواف، فهي بمنزلة شروط الصلاة، وشروط الصلاة تسقط مع العجز، فشروط الطواف من باب أولى، وفقاً للقاعدة الشرعية أنه : " لَا وَاجِبَ مَعَ عَجْزٍ ، وَلَا حَرَامَ مَعَ ضَرُورَةٍ " (٢).

ونوقش : بأن شروط العبادة لا تسقط عند العاجز إلا مع خوف فوات الوقت، والطواف لا حد لوقته على الصحيح. ويجب: بأن العجز مسقط لشروط الصلاة حتى مع فوات الوقت. ومثاله: من خرج وقت الصلاة وهو عريان فإنه يصلى على حسب حاله (٣).

2- أن دُخُولَ الْحَائِضِ الْمَسْجِدِ مَحْذُورٌ ، فَكَيْفَ بِأَفْضَلِ الْمَسَاجِدِ؟ (٤).

وأجيب عنه بأربعة أوجه (٥) :
أحدها : أن الضرورة تُبيح دُخُولَ الْمَسْجِدِ لِلْحَائِضِ وَالْجُنْبِ ، وَقَدْ تَخَافُ فِي إِقَامَتِهَا مِمَّنْ يَنْعَرِضُ لَهَا ، وَلَيْسَ لَهَا مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا .
الثاني : أن طوافها بمنزلة مرورها في المسجد ، وَيَجُوزُ لِلْحَائِضِ الْمُرُورُ فِيهِ إِذَا أَمِنَتْ التَّلَوِثَ ، فَإِذَا جَازَ مُرُورُهَا لِلْحَاجَةِ فَطَوَّافُهَا لِلْحَاجَةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ مِنْ حَاجَةِ الْمُرُورِ أَوْلَى بِالْجَوَازِ .

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية 1: 466. "بتصرف".

(٢) إعلام الموقعين 2/ 16 ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية 1: 450. "بتصرف"..

(٣) الإنصاف 1/ 400. "بتصرف".

(٤) إعلام الموقعين 3/ 23.

(٥) إعلام الموقعين 3/ 23-24.

الثالث: أن دم الحيض في تلوينه المسجد كدم الاستحاضة ،
والمستحاضة يجوز لها دخول المسجد للطواف إذا تلجمت اتفاقاً ، وذلك
لأجل الحاجة ، وحاجة هذه أولى .

الرابع: أن منعها من دخول المسجد للطواف كمنع الجنب ،
وكلاهما يجوز له الدخول عند الحاجة .

3- طواف الحائض في حال الحيض قد منعها الشارع منه كما
منعها من الصلاة ، فالذي منعها من الصلاة مع الحيض هو الذي منعها
من الطواف معه (١)

وجوابه من وجهين (٢):

الأول: أن الطواف تجب فيه الطهارة وسنن العورة ، ولا ريب أن
وجوب الطهارة وسنن العورة في الصلاة أكد من وجوبها في الطواف ؛
فإن الصلاة بلا طهارة مع القدرة باطلة بالاتفاق ، وكذلك صلاة العريان ،
وأما طواف الجنب والحائض والمحدث والعريان بغير عذر ففي صحته
قولان مشهوران.

الثاني: إذا لم تمنع الحائض من قراءة القرآن لحاجتها إليه فعدم
منعها في هذه الصورة عن الطواف الذي هي أشد حاجة إليه بطريق
الأولى والأخرى.

4- أن الطواف ليس كالصلاة في اشتراط الطهارة .

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه يجوز للمرأة أن تطوف في
هذه الحالة بعد أن تتحفظ، وعليها فدي، بالكتاب والأثر والمعقول:
أما الكتاب:

قال تعالى: ﴿ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٣).

وجه الدلالة:

أن الله تعالى أمر بالطواف وهو الدوران حول الكعبة من غير قيد
الطهارة فلم يكن فرضاً بالآية (١).

(١) إعلام الموقعين 23/3.

(٢) إعلام الموقعين 25، 28-24/3.

(٣) الحج / آية 29.

ونوقش من عدة أوجه:

1-بأنها عامة مخصصة بالأدلة التي دلت على لزوم الطهارة.
2-لَا يَتَنَاوَلُ طَوَافَ الْمُحَدِّثِ الَّذِي نَهِيَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ لَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ^(١).

3-أن الطواف بغير طهارة مكروه، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه، لأن الله لا يأمر بمكروه^(٢).
ويجاب: بأن طَوَافَهَا حَرَامًا وَلَوْ فَعَلْتَهُ كَانَتْ عَاصِيَةً مُعَاقَبَةً وَتَتَحَلَّلُ بِهِ مِنْ إِحْرَامِهَا بِطَوَافِ الزِّيَارَةِ وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ كَطَوَافِ الْجُنُبِ^(٤).
أما المعقول فمن أوجه :

1- قياس الطواف على باقي أركان الحج كالإحرام والوقوف بعرفة، فيستحب أن يكونوا على طهارة ولا يشترط، فكذلك الطواف .
ونوقش: بأن الطهارة ليست واجبة إلا في الطواف، فلم تكن شرطاً كذلك إلا في الطواف^(٥).

2- أما وجوب الدم فلأن الطهارة واجبة، ومن تركها فقد ترك واجباً من واجبات الحج^(١).

ونوقش: بأن الطهارة ليست نسكاً مستقلاً، بل هي شرط أو واجب من واجبات النسك، وهذا الشرط أو الواجب يسقط للعجز، أما النسك فقد جاء به الحاج علي قدر استطاعته، مثاله رمى الجمار نسكاً وكون الإنسان يؤديه بنفسه واجباً، ولكنه يسقط بالعجز، فإذا وكل غيره لا يلزم بدم.
3- لأنه لَا يَشْتَرُطُ فِي الطَّوَافِ الطَّهَارَةَ مِنْ حَدِّثٍ وَلَا مِنْ حَبْتٍ، وَإِنْ أَثِمْتَ عِنْدَهُمَا أَوْ عِنْدَ أَحَدٍ فَقَطْ بِدُخُولِهَا الْمَسْجِدَ حَائِضًا^(٧).

(١) العناية شرح الهداية 50/3.

(٢) المستصفي / ص 64: لحة الإسلام أبو حامد الغزالي الشافعي (505 هـ).

(٣) 1111م) طبعة دار الكتب العلمية .

(٣) حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع 1/ 257 : لحسن بن محمد بن محمود العطار ، طبعة دار الكتب العلمية .

(٤) البحر الرائق 1/ 207-208.

(٥) المجموع شرح المذهب 8/ 24.

(٦) إعلام الموقعين 3/ 20.

(٧) منح الجليل شرح مختصر خليل 2/ 298.

أدلة أصحاب المذهب الثالث:

استدل أصحاب المذهب الثالث على أن المرأة الحائض ليس لها أن تطوف بالمسجد الحرام بهذه الحالة إذ أن الطهارة شرط من شروط الطواف. بالسنة ومنها:

1- عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى جِئْنَا سَرَفَ فَطَمِنْتُ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ « مَا يُبْكِيكِ » فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ قَالَ « مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ ». قُلْتُ نَعَمْ. قَالَ { هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي }^(١)

وجه الدلالة :

دل الحديث على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت، والنهي يقتضي الفساد المرادف للبطلان فيكون طواف الحائض باطلاً^(٢).

ونوقش: بأنه إن كان النهي للطهارة فإن الطواف لا يعدوا أن يكون شبيهاً بالصلاة، والصلاة تجوز مع سقوط بعض شروطها عند الضرورة، أما إن كان النهي لحرمة دخول المسجد للحائض فيجاب من وجهين: الأول: أن الضرورة تبيح للحائض دخول المسجد والمكث فيه، كما لو خافت من عدو أو غيره، وهذه تخاف من البقاء في مكة وحدها فكانت ضرورة جاز أن تطوف من أجلها^(٣).
الثاني: أن دم الحيض في تلوينه المسجد كدم الاستحاضة، والمستحاضة يجوز لها دخول المسجد للطواف إذا تلجمت اتفاقاً، وذلك لأجل الحاجة، وحاجة هذه أولى^(٤).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه - باببيان وجوه الإحرام وأنه يجوز- 30 / 4

رقم 2977.

(٢) سبل السلام 156/1. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار

56/5 : لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى سنة 1250 هـ) طبعة دار التراث.

(٣) إعلام الموقعين 26/3.

(٤) المرجع السابق.

2- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: {حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَقَالَ: أَحَابَسْتُنَا هِيَ ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ ، قَالَ : فَلْتَنْفِرْ إِذْنُ } (١).

وجه الدلالة :

أن النبي (ﷺ) بين أنه سيحبس على صفة لو حاضت قبل الطواف، وهذا فيه دلالة واضحة على أنها لا يجوز لها الطواف وهي حائض، وإلا لما حبس النبي (ﷺ) عليها (٢).

ونوقش الاستدلال بهذا الحديث بما نوقش به الحديث الأول.

3- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: {الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحَلَّ لَكُمْ النُّطْقَ ، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ} (٣).

وجه الدلالة :

دل الحديث على أنه لا يجوز أن يفعل الرجل والمرأة في الطواف إلا ما يجوز لهما أن يفعلاه في الصلاة، فالطواف يستوجب له جميع أحكام الصلاة إلا فيما استثناه الدليل، ومن شروط الصلاة الطهارة فهو شرط للطواف بموجب دلالة الحديث (٤).

ونوقش من عدة أوجه:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن - 93/4،

رقم 3286.

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب 125/5 : للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد

الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة 806) طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه - باب ذكر الاخبار عن اباحة الكلام للطائف

رقم 143/9، 3836.

(٤) المنتقى شرح الموطأ 33/1.

الوجه الأول: أن المقصود بالتنشيبه بالصلاة في حق الثواب دون الحكم، ولذا فالكلام مفسد للصلاة، وكذا المشي وهما غير مؤثرين في الطواف^(١).

الثاني: أنه ليس من شرط صحته عدم ترك الكلام، فوجب أن لا يكون من شرطه الطهارة كالصوم. واعترض عليه: بمس المصحف، ليس من شرطه ترك الكلام، ومن شرطه الطهارة^(٢).

الثالث: أن الفوارق بين الطواف والصلاة أكثر من الجوامع، فإنه يباح فيه الكلام والأكل والشرب، والعمل الكثير، وليس فيه تحريم ولا تحليل، ولا ركوع، ولا سجود، ولا قراءة، ولا تشهد، ولا تجب له جماعة وإنما تجتمع هي والطواف في كونهما طاعة وقربة^(٣).
الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم وما ورد من مناقشات وأجوبة عليها، يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان القول بجواز طواف الحائض إذا استحال بقاؤها وامتنع رجوعها لمكة ببسر وسهولة حتى ولو قلنا باشتراط الطهارة، وذلك لعدة اعتبارات:

- قوة أدلة هذا القول وظهور دلالتها.
- المناقشة التي وردت على استدلال الأقوال الأخرى.
- في زمننا هذا كل حاج يرتبط بحملة حدد لها موعد إقامتها وسفرها سلفاً، وتأخر الحاج قد يترتب عليه مخالفة للأنظمة المرعية في ذلك، وأن أجوبة الأئمة بكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً، كأن مع القدرة على أن تطوف طاهراً لا مع العجز عن ذلك.

الفرع الثاني: استعمال دواء يمنع نزول الدم أو يرفعه وجه دخول هذه المسألة في النوازل ما جد في هذا الزمان من أدوية ترفع الحيض بعد نزوله، كما تمنعه من النزول ابتداءً، فأصبحت المرأة في حاجة إلى معرفة الحكم الشرعي لرفع الحيض بهذه الأدوية لأجل الطواف.

(١) المبسوط 4 / 35 و 36.

(٢) الأم 286/1.

(٣) إعلام الموقعين 26/3.

وبالنظر إلى هذه المسألة نجد أن الفقهاء اختلفوا في حكم تناول الأدوية التي تؤخر نزول الدم أو ترفعه على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يرى جواز تناول هذه الأدوية التي تؤخر نزول الدم أو ترفعه مطلقاً لأجل الطواف ، وهو ما ذهب إليه بعض الحنابلة^(١).

المذهب الثاني:

يرى عدم جواز تناول هذه الأدوية التي تؤخر نزول الدم أو ترفعه مطلقاً، وإليه ذهب بعض أهل العلم (الشيخ محمد محمد المختار الشنقيطي: "هذه الأشياء (يقصد أدوية منع الحيض) لا يجوز تعاطيها من حيث الأصل كما ذكرناه؛ لوجود الضرر"^(٢).

المذهب الثالث:

يرى جواز تناول هذه الأدوية التي تؤخر نزول الدم أو ترفعه لأجل الطواف بشرط أمن الضرر، وهذا القول هو الذي عليه فقهاء المالكية^(٣)، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(٤)، وبعض فقهاء العصر^(٥).
ذكر المالكية: قَالَ ابْنُ كِنَانَةَ يُكْرَهُ مَا بَلَّغَنِي أَنْ يَصْنَعَهُ يَتَعَجَّلَنَّ بِهِ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ شَرَابِ الشَّجَرِ وَالتَّعَالِجِ بِهَا وَبَعْيَرِهِ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: الْمَعْنَى فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ مَا يُخْشَى أَنْ تَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهَا مِنَ الضَّرَرِ بِجِسْمِهَا بِشُرْبِ الدَّوَاءِ الَّذِي قَدْ يَضُرُّهَا^(٦).

(١) الإنصاف 383/1 ، دقائق أولى النهى 122-121/1.

(٢) شرح زاد المستنقع للشنقيطي 325/14 : لمحمد بن محمد المختار الشنقيطي - مصدر الكتاب :دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة

الإسلامية <http://www.islamweb.net> الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم

الدرس - 417 درسا.

(٣) مواهب الجليل 366/1.

(٤) الإنصاف 383/1 ، دقائق أولى النهى 122-121/1، كشاف القناع 218/1.

(٥) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين 247 /11، مجموع فتاوى العلامة عبد

العزیز بن باز رحمه الله 61/17. فتاوى يسألونك - لحسام الدين عفانة 51/2.

(٦) مواهب الجليل 366/1.

ذكر الحنابلة: يَجُوزُ شُرْبُ دَوَاءٍ مُبَاحٍ لِقَطْعِ الْحَيْضِ مُطْلَقًا . مَعَ
أَمْنِ الضَّرَرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا
يُبَاحُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ (١).

وقيد الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - الجواز بشرطين (٢):
الأول: ألا يخشى الضرر عليها.

الثاني: أن يكون ذلك بإذن الزوج إن كان له تعلق به مثل أن تكون
معتدة منه على وجه تجب عليه نفقتها، فتستعمل ما يمنع الحيض لتطول
المدة وتزداد عليه نفقتها، فلا يجوز لها أن تستعمل ما يمنع الحيض حينئذ
إلا بإذنه، وكذلك إن ثبت أن منع الحيض يمنع الحمل فلا بد من إذن
الزوج، وحيث ثبت الجواز فالأولى عدم استعماله إلا لحاجة؛ لأن ترك
الطبيعة على ما هي عليه أقرب إلى اعتدال الصحة فالسلامة.
وقيد الشيخ ابن باز - رحمه الله تعالى - ذلك بالألا يكون فيه محذور
شرعي أو مضرة (٣).

المذهب الرابع:

يرى أنها إن علمت أن الدم إنما يرتفع اليوم ونحوه فلا يجوز لها
الإقدام على ذلك، وإن عاودها بعد اليومين والثلاثة إلى الخمسة فحكمها
حكم الحائض، وإن كان ارتفاعه يستديم عشرة أيام أو ثمانية صح، وإن
جهلت تأثيره في رفع الدم فلم يُرْ نص في جواز الإقدام على ذلك، وهذا
القول قاله ابن فرحون المالكي في مناسكه (٤)، واختاره الشيخ ابن باز وابن
وابن عثيمين (٥).

(١) الإنصاف 383/1 ، دقائق أولى النهى 121-122/1 ، كشاف القناع 218/1 ،
مطالب أولى النهى 168/1.

(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين 247/11.

(٣) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله 61/17 : لعبد العزيز بن

عبد الله بن باز المحقق: محمد بن سعد الشويعر حالة الفهرسة: غير مفهرس

لناشر: دار القاسم للنشر سنة النشر: 1420.

(٤) مواهب الجليل 366/1.

(٥) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله 61/17 ، مجموع فتاوى

ورسائل ابن عثيمين 247/11 : لمحمد بن صالح العثيمين المحقق: فهد بن

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المالكي:
"قال ابن رشد: سئل مالك عن المرأة تخاف تعجيل الحيض فيوصف لها
شراب تشربه لتأخير الحيض؟ قال: ليس ذلك بصواب وكرهه، قال ابن
رشد: إنما كرهه مخافة أن تدخل على نفسها ضرراً بذلك في جسمها"^(١).
قال الإمام الدسوقي: "فعلم من كلام ابن رشد أنه ليس في ذلك إلا
الكرهية؛ خوفاً من ضرر جسمها"^(٢).

وما ذهب إليه ابن الماجشون المالكي من أن أقل الطهر بين
الحيضتين خمسة أيام، فإذا استخدمت دواء يقطع الدم عن وقت نزوله أقل
من هذه الفترة ثم نزل الدم قبل الخمسة علم أنها في حكم الحائض، وتكون
قد عاملت نفسها على أنها طاهر فقامت بما تقوم به الطاهرات ثم تبين
حيضها، وبالتالي فإن الإقدام على مثل هذا لا يجوز"^(٣).
الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على جواز تناول هذه الأدوية التي
تؤخر نزول الدم أو ترفعه مطلقاً، بالمعقول من عدة أوجه:
1- البراءة الأصلية إذ الأصل الإباحة حتى يرد دليل التحريم ولم
يُرد"^(٤).

2- أكثر ما في هذا الدواء أنه يمنع الحمل وهذا جائز بدليل جواز
العزل عن النساء"^(٥).

ناصر بن إبراهيم السليمان حالة الفهرسة: غير مفهرس الناشر: دار الوطن سنة

النشر: 1413.

(١) مواهب الجليل 366/1.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 167/1.

(٣) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني 151/1.

(٤) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر 223 /1 : لأحمد بن محمد

الحموي (المتوفى 794هـ) - دار الكتب العلمية .

(٥) فتح العلى المالك 399/1.

3- ما ورد عن بعض السلف أنهم كانوا يسقون نسائهم أدوية مأخوذة من الأعشاب لمنع نزول دم الحيض أثناء الحج^(١).
أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على عدم جواز تناول هذه الأدوية التي تؤخر نزول الدم أو ترفعه مطلقاً . بالمعقول وهو:
لما فيه من إدخال الضرر على النفس، ولما فيه أيضاً من فوات المقصود شرعاً من حصول النسل، ولما فيه من إرباك العادة واختلالها على وجه قد تصبح المرأة فيه مضطربة العادة، حتى لا تستطيع أن تميز بين كونها حائضاً أو كونها ستحاضة، وتعاطي الأسباب للإخلال لا يجوز ، وقد ثبت طبيياً مؤخراً أنها تضر بالبدن، وأصبح وجود الضرر فيها موجباً لمنعها^(٢).

أدلة أصحاب المذهب الثالث:

استدل أصحاب المذهب الثالث الذين أجازوا تناول هذه الأدوية التي تؤخر نزول الدم أو ترفعه مع أمن الضرر بإخبار أهل الخبرة والثقة : وهو يجمع بين أدلة المذهبين السابقين. من السنة والمعقول:
أما السنة :

عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع النبي (ﷺ) لا نذكر إلا الحج فلما جئنا سرف طمئنت فدخل علي النبي (ﷺ) وأنا أبكي فقال: { ما يبكيك؟ قلت: لوددت والله أنني لم أحج العام، قال: لعلك نفس؟ قلت: نعم، قال: فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري }^(٣).
وجه الدلالة :

أخبر الرسول (ﷺ) من أن الحيض شيء كتبه الله على بنات آدم، وأن المرأة تترك من أجله الصلاة والصيام، وهذا يدل على منعها من أن تأخذ ما يمنع الحيض عنها لأجل الطواف.

(١) فتاوى يسألونك - لحسام الدين عفانة 51/2.

(٢) شرح زاد المستنقع للشنقيطي (103 / 11، بترقيم الشاملة آليا).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه - باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا - 117/1

- أما المعقول فمن عدة أوجه^(١):
- 1- لما فيه من المصلحة للمرأة في صومها وأدائها للعبادة مع الناس وعدم القضاء.
 - 2- أن الشرع علق المنع والتحریم على وجود الدم، والدم غير موجود، وبناءً على ذلك يعتبر صومها وصلاتها وسائر عبادتها صحيحاً من هذا الوجه.
 - 3- البراءة الأصلية إذ الأصل الإباحة ولا دليل على التحريم مع أمن ضررها.
- أدلة أصحاب المذهب الرابع:
- استدل أصحاب المذهب الرابع على أن المرأة إن علمت أن الدم إنما يرتفع اليوم ونحوه فلا يجوز لها الإقدام على ذلك بالمعقول وهو: مخافة أن تدخل على نفسها ضرراً بذلك في جسمها^(٢).
- الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم يبدو لى - والله تعالى أعلم - رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثالث الذي يرى تقييد جواز تناول هذه الأدوية بأمن الضرر بإخبار أهل الخبرة والثقة، مع اشتراط وجود الحاجة لها؛ وذلك لما يأتى:

- 1- هذا القول وسط بين المانعین بإطلاق، والمجيزین بإطلاق، ويجمع بينهما، ويُعمل كلا من أدلتهم، والجمع بين الأدلة المتعارضة ولو في الجملة أولى من إلغاء كليهما بالكلية^(٣)، والجمع هنا ممكن بحمل أدلة المانعین على المنع إذا وجد الضرر المتحقق، وحمل أدلة المجيزین مع عدم تحقق الضرر.

(١) شرح زاد المستقنع للشنقيطي 103/11.

(٢) مواهب الجليل 366/1.

(٣) التقرير والتحبير في شرح التحرير 4/3: لمحمد بن محمد بن (أمير حاج) دار الكتب العلمية.

2- القول بالمنع مطلقاً يوقع في الحرج والضيق والمشقة، لأن الحرج وتكليف ما لا يطاق مرفوع^(١)، والمشقة تجلب التيسير^(٢)، والأمر إذا ضاق اتسع^(٣)، لأن المرأة إذا قصدت البيت الحرام للحج أو العمرة من أصقاع الأرض ثم منعت من تناول مثل هذه الأدوية فذلك يوقعها في الحرج والمشقة؛ لأن الدم قد يفاجئها في أي لحظة من اللحظات ولا تكون قد أتمت المناسك، فتحتاج إلى أن تبقى في إحرامها إلى أن تتمها، كطواف الإفاضة مثلاً إذا حاضت يوم التاسع أو ليلة العيد واستمر بها الدم من ستة إلى سبعة أيام وربما إلى عشرة أيام أو أكثر فيخشى من فوات رفقتها عليها، وهذا يوقعها مع محرمة في الحرج والمشقة خصوصاً في هذا الزمان؛ بسبب التقييد بالبعثات وحجوزات السفر التي تحتاج إلى متابعة وجهد، وكأن يأتيها الدم وهي قريبة من الميقات، وكونها تقصد العمرة أو الحج متمتعة مثلاً فيلزمها الإحرام، والامتناع عن أداء نسك الطواف، وبالتالي لا بد من بقائها في إحرامها حتى تطهر، وهذا يوقعها في جهد ومشقة، مع مراعاة ما يواجهه بعض الحجاج والعمار من بعد المساكن والذي يحوجهم إلى كثرة المشي وبعض النساء ربما لا تتحمل فتتهراق الدم، ويحتاج وليها أن يكون قريباً منها؛ لصيانتها وحراستها من الأذى خصوصاً أوقات فراغ هذه المساكن من الناس في أوقات الصلوات، وللنساء اللواتي يطول حيضهن، مع كون الإقامة فترتها محدودة، وهذه المواسم عابرة، وهذا يسبب لها ولوليها الانقطاع عن إدراك الخيرات والمسابقة إليها، وربما بغضت المرأة النسك والعبادة للحالة التي هي فيها، ولما تخشاه من إدخال المحذور على النسك، فربما كرهت التكليف، وهذا حرج بيّن، ومشقة ظاهرة، والحرج مرفوع، والمشقة تجلب التيسير.

-
- (١) الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ/المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر : دار ابن عفان : الطبعة الأولى 1417هـ/1997م 94/3).
- (٢) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية 76/7 : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (المتوفى سنة 911هـ) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى سنة 1413هـ - 1983م.
- (٣) غمز عيون البصائر 273/1.

3- أن ضرر هذه الأدوية نسبي يختلف باختلاف النساء؛ لأن من النساء من يكون عندها مرض عضوي في الرحم، ومثل هذه لا ينفعها هذا الدواء، وأخرى بطانة الرحم عندها ضعيفة لا تتحمل، وأسباب أخرى، لذا تجد أن بعض النساء تأخذ دواءً معيناً لتأخير نزول الدم فينضبط معها، وأخرى تأخذ نفس الدواء فلا ينفع معها بل ربما أضر بها بينما ينفع معها دواء آخر، وثالثة لا ينفع معها أي دواء بل تتضرر باستخدام الجميع، إذا مسألة الضرر مسألة نسبية تختلف من امرأة لأخرى، وبالتالي لا يستقيم القول بالجواز مطلقاً، ولا بالمنع مطلقاً، بل لا بد على المرأة التي تريد استخدام هذا الدواء أن تسأل أهل الاختصاص والخبرة والأمانة دون غيرهم، ومن خلالهم يتبين وجود الضرر من عدمه.

4- مما سبق ذكره يتبين أن إدراك المرأة للمناسك، واللاحاق برفقتها، والصوم مع الناس والقيام معهم، وإدراك الأماكن والأوقات الفاضلة، مصلحة متحققة بيقين، والضرر في هذه الأدوية محتمل؛ لأن الضرر فيها نسبي فقد يضر امرأة دون غيرها، وهذه يناسبها دواء معين لا يناسب غيرها، فإطلاق الضرر ربما لا يكون دقيقاً، خصوصاً وأن بعض الأطباء يقولون هذه الأدوية قد تسبب ضرر، وهذا على سبيل الاحتمال لا القطع، وبالتالي المفسدة هنا محتملة لا مقطوع بها، والمتحقق لا يترك للمحتمل، إلا أن يخبرها أهل الخبرة والأمانة أن هذا يضر والضرر متحقق، أو محتمل احتمال يلحقه بالمتحقق فحينها نقول إن الضرر لا يزال بمثله، وإن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، فلا بد من مراعاة الحال والشخص والمكان.

5- استعمال هذه الأدوية عند الحاجة إليها فقط وبصورة نادرة كحج وعمرة يضيق من دائرة الضرر المترتب عليها على فرض أن استعمال هذه الأدوية يسبب الضرر، ولهذا استعمل بعض نساء السلف أدوية من الأعشاب لقطع الدم أثناء الحج.

المطلب الرابع

طواف المرأة حاملة للنجاسة كقسطرة البول ونحوه

من الصور الحديثة للحدث المستمر حمل النجاسة ، وهو ما يسمى بقسطرة البول، فهل يجوز للمرأة في مثل هذه الحالة المرضية الطواف على هذه الحال أم لا؟

والكلام في هذه المسألة في نقاط :
أولاً: هل تعتبر الطهارة من الخبث شرطاً من شروط صحة الطواف أم لا ؟
اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

يرى أن الطهارة من الخبث شرطاً من شروط الطواف لا يصح الطواف إلا بها، وهو مذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٣) . قياساً على الصلاة^(٤) .
المذهب الثاني:

يرى أن الطهارة من الحدث واجب، فمن لم يحم به فعليه دم، فالطهارة واجبة في الطواف وليست شرطاً فيه. أما الطهارة من الخبث فأنها سنة من سنن الطواف، فمن طاف وعلى ثوبه نجاسة عالماً قادراً فإن طوافه صحيح ولا دم عليه، وإليه ذهب الحنفية^(٥)، وقول للمالكية^(٦)، ورواية عن الإمام أحمد^(٧)، والظاهرية^(٨)، والزيدية^(٩).

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل 94/4 ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 124/1.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 278/3 ، مغنى المحتاج 149/1، المجموع شرح المذهب 237/8.

(٣) الإنصاف 19/4.

(٤) كشف القناع 208/1 وفيه: لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ حَامِلُ النَّجَاسَةِ فِي غَيْرِ مَعْدِنِهَا أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ ، أَوْ حَمَلَهَا فِي كُمِّهِ .

(٥) شرح فتح القدير 51/3، المبسوط 179/4.

(٦) منح الجليل شرح مختصر خليل 298/2.

(٧) الإنصاف 16/4.

(٨) المحلى بالآثار 178/5.

ذكر الحنفية: والفرق بينهما عندهم أن الطهارة من الحدث متعلقة بالطواف، فإذا لم تحصل تمكن النقصان في الطواف، فوجب جبره بالدم، بخلاف الطهارة من الخبث فهي متعلقة بالمسجد لصيانته عن إدخال النجاسة وتلويثه، فلا يوجب ذلك نقصاناً في الطواف فلا حاجة إلى الجبر^(٢).

الأدلة :

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أن الطهارة من الخبث شرطاً من شروط الطواف لا يصح الطواف إلا بها، بنفس الأدلة التي استدل بها في مسألة طواف الحائض^(٣).

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أن الطهارة من الحدث واجب، فمن لم يقم به فعليه دم، فالطهارة واجبة في الطواف وليست شرطاً فيه. أما الطهارة من الخبث فأنها سنة من سنن الطواف، فمن طاف وعلى ثوبه نجاسة عالماً قادراً فإن طوافه صحيح ولا دم عليه، بنفس الأدلة التي استدل بها في مسألة طواف الحائض^(٤).

ثانياً: حمل النجاسة أثناء الطواف فلا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يحملها عالماً بها قادراً على إزالتها، فهذا يرد عليه الخلاف السابق على مذهبين، ولا شك أن ظواهر النصوص تؤيد أن طوافه لا يصح في هذه الحال.

وذلك لأنه لا ضرورة في هذه الحالة، ولا عذر للفاعل في فعله لكي يقال بجواز هذا الفعل فيبقى على وجه الاصل، وهو تشبيه الطواف بالصلاة، ولا عذر يسقط هذا الشبه.

(١) البحر الزخار 364/3 ، التاج المذهب 306/1 .

(٢) بدائع الصنائع 129/2.

(٣) ص 30 وما بعدها.

(٤) ص 30 وما بعدها.

الحاله الثانية : من يحمل النجاسة غير عالم بها أو علم بها ونسيها أثناء الطواف، فالكلام فيها كالكلام في حمل النجاسة أثناء الصلاة، وقد اختلف فيه الفقهاء على مذهبين:
المذهب الأول:

يرى أن من حمل النجاسة غير عالم بها أو علم بها ونسيها أثناء الطواف لا يعيد الطواف، قياساً على هذا الرأي في الصلاة، وهو وجه من مذهب الشافعي^(١)، والرواية الأظهر عند الحنابلة^(٢).

المذهب الثاني:
يرى أنه لم يصح الطواف قياساً على الصلاة، وهو مذهب الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والمذهب عند الشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).
قَالَ الْمَالِكِيُّ : إِنَّ سُقُوطَ النَّجَاسَةِ عَلَى الْمُصَلِّي فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ لَهَا وَيَقْطَعُهَا وَسَوَاءٌ كَانَتْ فَرِيضَةً ، أَوْ نَافِلَةً إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ النَّافِلَةِ إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ حَمْلَ النَّجَاسَةِ^(٧).
أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه لا يعيد الطواف، بالسنة والمعقول :
أما السنة:

ما روى عن أبي سعيد الخدري قال: { بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ ذَلِكَ أَلْقَا نِعَالَهُمْ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ مَا حَمَلَكُمْ عَلَى الْإِقَاءِ نِعَالِكُمْ قَالُوا رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْفَيْنَا نِعَالَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ جِبْرِيلَ أَنَانِي

-
- (١) المجموع شرح المذهب 144/3 ، 237/8، تحفة المحتاج في شرح المنهاج 398/1. مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج 284/1 ، 406.
(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية 397/1 ، كشف القناع 290/1، المغني 402/1
(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق 94/1.
(٤) مواهب الجليل 140/1، المنتقى شرح الموطأ 42/1.
(٥) المجموع شرح المذهب 155/3 .
(٦) المغني 403/1
(٧) مواهب الجليل 140/1.

فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا وَقَالَ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلِهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا^(١).

وجه الدلالة :

فيه دلالة على أنه إذا طرأ على العبادة ما شأنه أن يفسدها لو استمر وأمكن تلافيه وإزالته وجب فعل ذلك لتصحيح العبادة .

أما المعقول وهو :

أن النجاسة لا تخرج منها فهو كما لو حمل حيواناً طاهراً^(٢) .

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أن من حمل النجاسة غير عالم

بها أو علم بها ونسيها أثناء الطواف يعيد الطواف، بالمعقول من وجهين:

1- لأنه حمل نجاسة غير معفو عنها في غير معدنها فأشبهه إذا حمل النجاسة في كفه^(٣) .

2- لأنه يصير حاملاً للنجاسة في غير معدنها بلا ضرورة، ويمكنه إزالتها^(٤) .

الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم يبدو لي - والله تعالى أعلم -

رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائل بأنه لا يعيد الطواف،

قياساً على هذا الرأي في الصلاة ، لقوة أدلته وسلامة حجته . ولأنه طرأ

على العبادة ما شأنه أن يفسدها لو استمر وأمكن تلافيه وإزالته وجب فعل

ذلك لتصحيح العبادة ، ولوجود الضرورة في هذه الحالة، ولعذر الفاعل

في فعله فيقال بجواز هذا الفعل لوجود العذر.

(١) أخرجه أبو داود في سننه -باب الصلاة في النعل- 247/1 : للحافظ أبي داود

سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (202-275هـ) الطبعة الجديدة 1421 ، 2000م- مكتبة المعارف الطبعة الثانية .

(٢) المجموع شرح المذهب 155/3 .

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق 94 /1 ، المجموع شرح المذهب 155/3 .

(٤) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج 284 /1 ، 406 ، المجموع شرح

المذهب 237/8.

الحالة الثالثة: أن يحمل النجاسة عالماً بها غير قادر على إزالتها لعذر، كمن يحمل قسطرة البول لمرض فيه ، أو من أصابه ثلث البول، أو المستحاضة، ومن هذا حاله فقد جمع بين أمرين، وهما الحدث المستمر وحمل النجاسة، وقد أجمع أهل العلم على عذرهم، وأن صلاتهم وطوافهم صحيحان^(١).

(١) المبسوط 2 / 17-21 ، المدونة 1 / 120 ، المجموع شرح المذهب 2 / 375 ،
نهاية المحتاج 2 / 35. المغني 1 / 206 ، المحلى بالآثار 1 / 233 ، 4 / 407 ،
شرائع الإسلام 1 / 54.

المطلب السادس

حج المرأة الحامل والمرضع

بناءً على ما سبق ذكره من أقوال الفقهاء في حقيقة الاستطاعة البدنية، وبيان ما المراد بالاستطاعة البدنية للمرأة، وهل هي شرط وجوب أو شرط أداء، يتبين لنا أن المرأة سواء كانت حاملاً أو مرضعاً، يجب عليها الحج إذا توافرت لديها الاستطاعة، وانتفتت الموانع، وتمكنت من الحج بلا مشقة فادحة، وخاصة أن وسائل السفر في تلك الأونة صارت مريحة وميسرة، وبإمكانها أن توكل آخرين لأداء بعض المشاعر الشاقة كالرمي.

كل ذلك بعد استشارة طبيب مسلم ثقة، وإن غلب على ظنها عدم الإضرار بالجنين أو الطفل الرضيع، وعدم تعرضها للإجهاض أو الموت بسبب شدة الزحام، وبشرط ألا تكون مثقلة بحملها ومجهدة به، وكل امرأة تقدر حالها من حيث القدرة على أداء الحج أو عدم القدرة، لاختلاف النساء في ذلك قوة وضعفاً. وإلا فلا يجب عليها الحج على الفور لعدم توفر شروط الاستطاعة.

ويستدل على ذلك من الكتاب والسنة:

أما الكتاب:

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١)،
وَقَوْلُهُ:
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ (٢)، وَقَوْلُهُ : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ (٣)

وجه الدلالة :

دللت النصوص القرآنية على أن شريعتنا السحاء قائمة على التيسر ورفع الحرج والمشقة.
أما السنة فأحاديث منها:

(١) الحج/آية 78.

(٢) البقرة / آية 185.

(٣) النساء / آية 28.

1- عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله (ﷺ) قال :
{ لا ضرر ولا ضرار }^(١).
2- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) {كَفَى بِالْمَرْءِ
إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ} ^(٢).
وجه الدلالة :
دلّت الأحاديث على أن شريعتنا السمحاء قائمة على التيسر ورفع
الحرَج والمشقة.

وإيجاب الحج على المرأة في هذه الحالة يعرضها للضرر ويوقعها
في الحرَج والمشقة، فلذلك جاز لها التأخير حتى تضع حملها وتتعاوى من
الولادة، ثم يصبح حالها كغيرها، من حيث وجوب الحج عليها، بعد تحقق
الاستطاعة وانتفاء الموانع.

وكذا المرأة التي لديها أطفال صغار، ولم تجد من يقوم بما
يحتاجون إليه من رضاع وخدمة ورعاية، ولو بالأجرة، فإنها تقدم
المحافظة على الأبناء على أداء فريضة الحج، فلا يجوز لها الحج في تلك
الحالة وتترك أولادها يشردون ويضيعون.
أما ان انتقت العلة ووجدت المرأة من يقوم برعاية أطفالها،
وتطمئن إليه مع توافر شروط الاستطاعة لديها ، فإن الحج يجب عليها
على الفور.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى -باب ما لا يحتمل القسمة 133 /10 - هذا

مرسل وقد روينا في كتاب الصلح موصولا
(٢) أخرجه أبي داود في سننه - باب في صلة الرحم - 59 /2 - قال الألباني :
حسن.

المطلب السادس

المرأة المعتدة

الفرع الأول: حج المرأة المعتدة

اتفق الفقهاء^(١) على أن من شروط الاستطاعة الخاصة بالمرأة لوجوب الحج ألا تكون المرأة مُعْتَدَّةً عَنْ طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ مُدَّةَ إِمْكَانِ السَّيْرِ لِلْحَجِّ عَلَى تَفْصِيلٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ.

واستدلوا على ذلك بالكتاب وهو:

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^(٢).

وجه الدلالة:

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى الْمُعْتَدَّاتِ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ، وَالْحَجُّ يُمَكِّنُ أَدَاؤَهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ ، فَلَا تُلْزَمُ بِأَدَائِهِ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ . فَثَبِتَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ اسْتِطَاعَتِهَا أَنْ لَا تَكُونَ مُعْتَدَّةً^(٣).

واختلف الفقهاء في إلتزام المرأة المعتدة بيئها وعدم الخروج منه لأجل الحج على ثلاثة مذاهب:

(١) شرح فتح القدير 2 / 128 ، المغني 3 / 236 - 237 .

(٢) سورة الطلاق / 1 .

(٣) أحكام القرآن للجصاص 38/2 .

المذهب الأول :

يرى أنه يحرم على المعتدة سواً كانت عدتها من طلاق بائن أو رجعي، أو وفاة، أو فسخ نكاح، الخروج من بيتها إلا للضرورة خوفاً من انهدام البيت مثلاً. وهو مذهب الحنفية^(١).

ذكر الكاساني: قول أبي حنيفة ليس لها أن تخرج حتى تنقض عدتها، وإن وجدت محرماً، وعند أبي يوسف، ومحمد لها أن تخرج إذا وجدت محرماً، وليس لها أن تخرج بلا محرماً بلا خلاف^(٢).

المذهب الثاني :

يرى أنه لا بأس للمعتدة من وفاة أو طلاق رجعي أم بائن الخروج نهاراً لقضاء حوائجها، وعليها المبيت في بيتها، وهو مذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، واستثنى الشافعية والحنابلة، المعتدة من طلاق رجعي فهي في حكم الزوجة، فإن أذن لها زوجها خرجت وإلا فلا^(٦).

ذكر النفراوي: صرح المالكية بأن خروج المعتدة لقضاء حوائجها يجوز لها في الأوقات المأمونة ذلك يختلف باختلاف البلاد والأزمنة، ولكن لا تبيت إلا في مسكنها^(٧).

وذكر الشافعية: إن أحرمت بعد أن طلقها أو مات بحج أو عمرة أو بهما امتنع عليها الخروج. سواً أخافت الفوات أم لا فإذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو حجها إن بقي وقتها وإلا تحللت بأفعال عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات^(٨).

(١) بدائع الصنائع 124/2.

(٢) بدائع الصنائع 124/2 .

(٣) شرح مختصر خليل 270/2.

(٤) فتوحات الوهاب 551/2، مغني المحتاج 403.

(٥) المغني 99/3.

(٦) مغني المحتاج 1 / 536 ، المغني 99/3.

(٧) الفواكه الدواني 2 / 99 .

(٨) حاشية البجيرمي على الخطيب 62/4.

وَفَصَّلَ الْحَنَابِلَةُ فَقَالُوا : لَا تَخْرُجُ الْمَرْأَةُ إِلَى الْحَجِّ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ،
وَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْمُبْتَوْتِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ لَزُومَ النِّبْتِ فِيهِ
وَاجِبٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَقَدَّمَ عَلَى الْحَجِّ ، لِأَنَّهُ يَفُوتُ ، وَالطَّلَاقُ الْمُبْتَوْتُ لَا
يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ (١).

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول :

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه يحرم على المعتدة سواها
كَانَتْ عِدَّتُهَا مِنْ طَّلَاقِ بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ ، أَوْ وَفَاةٍ ، أَوْ فَسَخِ نِكَاحٍ ، الْخُرُوجِ
مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا لِلضَّرُورَةِ ، مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْمَعْقُولِ :

أما الكتاب:

قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ
بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ (٢).

وجه الدلالة :

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ ﴾ يُفْتَضِي أَنْ يَكُونَ حَقًّا عَلَى
الْأَزْوَاجِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَخْرُجْنَ ﴾ يُفْتَضِي أَنَّهُ حَقٌّ عَلَى الزَّوْجَاتِ
لِلَّهِ تَعَالَى وَالْأَزْوَاجِ ، فَالْعِدَّةُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَالْحَقُّ الَّذِي لِلَّهِ تَعَالَى لَا
يَسْقُطُ بِالْتَّرَاضِي ، لِعَدَمِ قَابِلِيَّتِهِ لِلِاسْقَاطِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، إِلَّا لِلْأَعْدَارِ
وَقَضَاءِ الْحَاجَاتِ (٣).

أما السنة :

لقوله (ﷺ) لفريرة بنت مالك بن سنان {امكثي في أهلِكَ حتى يبلغ
الكتاب أجله} (٤).

(١) المغني 99/3.

(٢) الطلاق/ آية 1

(٣) الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي 18 / 154 وما بعدها ، بدائع الصنائع 3 /

205 ، شرح فتح القدير 4 / 343 ، جواهر الإكليل 1 / 391 - 393 ، الفواكه

الدواني 2 / 98 ، مغني المحتاج 3 / 402 ، روضة الطالبين 8 / 415 ،

المغني 9 / 170 وما بعدها ، 176 ، نيل الأوطار للشوكاني 7 / 100 .

(٤) أخرجه النسائي في سننه للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب

النسائي (المتوفى سنة 303هـ)، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية

وجه الدلالة :
دل الحديث على أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لُزُومَهَا لِبَيْتِهَا ،
وَذَلِكَ تَكْلِيفٌ لَهَا (١) .
أما المعقول فمن وجهين:
الأول: لِعُمُومِ النَّهْيِ عَنْ خُرُوجِ الْمُعْتَدَاتِ وَمَسِيْسِ الْحَاجَةِ إِلَى
تَحْصِينِ الْمَاءِ (٢)
الثاني: لِأَنَّ الْحَجَّ يُمَكِّنُ أَدَاؤَهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ فَأَمَّا الْعِدَّةُ فَإِنَّهَا إِنَّمَا
يَجِبُ قَضَاؤُهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ خَاصَّةً فَكَانَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَوْلَى (٣) .

الإمام السندی، طبعة دار الكتب العلمية – باب مقام المتوفى عنها زوجها فى
بيتها - 200 /6 .

(١) نيل الأوطار للشوكاني 356 /6 .

(٢) بدائع الصنائع 3 / 205 .

(٣) بدائع الصنائع 2 /124 .

أدلة أصحاب المذهب الثاني :

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه لا بأس للمعتدة من وفاة أو طلاق رجعي أم بائن الخروج نهاراً لقضاء حوائجها، وعليها المبيت في بيتها، بالسنة والمعقول:
أما السنة :

فَمَا رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ { اسْتَشْهَدَ رَجَالٌ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَمَّ نِسَاؤُهُمْ وَكُنَّ مُتَجَاوِرَاتٍ فِي دَارِ فَحِئْنَ النَّبِيِّ (ﷺ) فَقُلْنَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَسْتَوْحِشُ بِاللَّيْلِ فَنَبِيتُ عِنْدَ إِحْدَانَا فَإِذَا أَصْبَحْنَا تَبَدَّرْنَا إِلَى بُيُوتِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ) تَحَدَّثْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكُنَّ ، فَإِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَوُوبِ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ إِلَى بَيْتِهَا } (١).
وجه الدلالة :

دل الحديث دلالة واضحة على أنه لا بأس للمعتدة من وفاة الخروج نهاراً لقضاء حوائجها، وعليها المبيت في بيتها.
أما المعقول:

لأن الرجعية فهي زوجته، فعليه القيام بكفائتها، فلا تخرج إلا بإذنه (٢).
الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم ، يبدو لي – والله تعالى أعلم – الجمع بين المذهبين من حيث القول بأن المرأة المعتدة من طلاق رجعي فهي زوجة لا تخرج إلا بإذن زوجها، وأما المعتدة من طلاق بائن تخرج لحاجاتها . وذلك لقوة الأدلة الواردة في ذلك، مع جعل العرف هو مقياس الضرورة والحاجة إضافة إلى تقدير الحاجات الضرورية والحاجية التي لا بد منها. أما المرأة المعتدة من وفاة فإن طرأت عليها العدة قبل الخروج للحج، لا تخرج وتلتزم المنزل، لوجوب تمام العدة، وتفوت العدة بالخروج للحج، فقدمت عليه. هذا ما قال به أصحاب المذهب الأول. وإن كنت أرى

(١) أخرجه البيهقي في سننه – باب كيفية سكنى المطلقة والمتوفى عنها زوجها 7 /

436، من حديث مجاهد مرسلاً . طلقت خالتي ثلاثاً....

(٢) المغني 99/3.

أن في عصرنا الحالي الظروف قد اختلفت، فنقول بجواز خروج المعتدة من وفاة للحج الواجب، وذلك لما يلي:

1- إذا كان يسمح للمعتدة من وفاة الخروج من بيتها للضرورة، فمن باب أولى خروجها لأداء فريضة الحج، إن أتتها الفرصة، وكانت مضطرة.

2- ثم إن الحج في أيامنا هذه يخضع إلى سلسلة طويلة من التقنين والتقييد والتنظيم والتحديد، فمن واتتها فرصة الحج قد لا تواتيها مرة أخرى.

3- نظراً للضرورة، فالواجب لا يترك إلا لواجب.

وبناء على ذلك لا ضير في خروج المعتدة من وفاة لأداء الحج الواجب، وعليها العلم بأن تلتزم السكن ولا تخرج منه إلا لتأدية المناسك، وليس لها أن تذهب للأسواق ولا غير ذلك إلا للضرورة.

الفرع الثاني: موت الزوج واعتداد الزوجة في الطريق للحج إذا اعتدت المرأة من وفاة بعد خروجها للحج الواجب، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

يرى أنه إذا خرجت المرأة إلى الحج فنؤتي عنها زوجها وهي بالقرب، أي دون مسافة قصر الصلاة، رجعت لتفضي العدة؛ لأنها في حكم الإقامة. وإن كانت قد تباعدت بأن قطعت مسافة القصر فأكثر، مضت في سفرها؛ لأن عليها في الرجوع مسقة، فلا يلزمها. فإن خافت أن تتعرض لمخاطر في الرجوع، مضت في سفرها ولو كانت قريبة؛ لأن عليها ضرراً في رجوعها. وإن أحرمت بعد موته لزمها الإقامة؛ لأن العدة أسبق، وإليه ذهب الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

(١) بدائع الصنائع 124/2، رد المحتار على الدر المختار 2 / 146، شرح فتح القدير 4 / 168.

(٢) حاشية البجيرمي على الخطيب 62/4، المجموع شرح المذهب 17 / 164، نهاية المحتاج 7 / 143.

(٣) كشف القناع 1 / 151، المغني لابن قدامة 9 / 174 - 291.

وَلَمْ يَعْتَبِرِ الشَّافِعِيُّ الْمَسَافَةَ الَّتِي تَقَطُّعَهَا الْمُحْرَمَةُ بِالْأَيَّامِ
الَّتِي تُفْصِرُ فِيهَا الصَّلَاةَ . وَلَكِنْ قَالُوا : إِنَّ فَرَاقَتِ الْبُنْيَانِ ، فَهِيَ الْخِيَارُ بَيْنَ
الرُّجُوعِ وَالْتِمَامِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ فِي مَوْضِعِ أَذِنِ لَهَا زَوْجُهَا فِيهِ وَهُوَ السَّفَرُ
، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَعَدَتْ (١) .

المذهب الثاني:

يرى أنه إذا أحرمت المرأة بحج أو عمره ، ثم طرأت عليها عده
بأن توفي زوجها ، بقيت على ما هي فيه ، ولا ترجع لمسكنها لتعتد به ؛
وإن أحرمت بحج أو عمره بعد موجب العدة من طلاق أو وفاة ، فإنها
تمضي على إحرامها الطاري ، وأثمت بإدخال الإحرام على نفسها بعد
العدة بخروجها من مسكنها ، وإليه ذهب المالكية (٢) .

(١) أسنى المطالب 3 / 404 ، نهاية المحتاج 7 / 143 .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير / 486 ، شرح مختصر خليل 4 / 158 .

الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول :
استدل أصحاب المذهب الأول على أنه إذا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى الْحَجِّ
فَتُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ بِالْقُرْبِ ، أَيْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ الصَّلَاةِ ، رَجَعَتْ
لِنَقْضِ الْعِدَّةِ . بِالْأَثَرِ وَالْمَعْقُولِ .
أما الأثر:

فما رُوِيَ عَنْ مجاهد قال كان عمر و عثمان يرجعانهن حواج
ومعتمرات من الجحفة وذي الحليفة (١) .

وجه الدلالة :

دَلَّ الْأَثَرُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَدَّةَ تُمْنَعُ مِنَ الْخُرُوجِ أَثْنَاءَ الْعِدَّةِ (٢) .

أما المعقول:

لأنَّ الْأَمْتِنَاعَ مِنَ الْخُرُوجِ مُوقَّتٌ بِالْعِدَّةِ يَفُوتُ بِمُضِيِّهَا وَالْخُرُوجُ
لِلْحَجِّ لَا يَفُوتُهَا فَتَقَدَّمَ مَا يَفُوتُ عَلَى مَا لَا يَفُوتُ (٣) .

أدلة أصحاب المذهب الثاني :

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه إذا أَحْرَمَتِ الْمَرْأَةُ بِحَجٍّ أَوْ
عُمْرَةٍ ، ثُمَّ طَرَأَتْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ بَانَ تُوْفَى زَوْجُهَا ، فَبَقِيََتْ عَلَى مَا هِيَ فِيهِ ،
وَلَا تَرْجِعُ لِمَسْكِنِهَا لِتَعُدَّ بِهِ . بِالْمَعْقُولِ وَهُوَ:

(١) مصنف عبد الرزاق للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق همام الصنعاني ولد سنة

126 هـ وتوفي سنة 211 هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المكتب

الإسلامي ببيروت - لبنان الطبعة الأولى 1391 - 1972 م 33 / 7 .

(٢) المبسوط 32 / 6 .

(٣) المبسوط 32 / 6 .

أَنَّ الْحَجَّ سَابِقٌ عَلَى الْعِدَّةِ فَبَقِيََتْ عَلَى مَا هِيَ فِيهِ^(١).

الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم في حكم المرأة التي وجبت عليها العدة في سفرها إلى الحج يبدو لي - والله تعالى أعلم - أنها مخيرة، إن شاءت أكملت سفرها، وإن شاءت عادت إلى بيتها، والمضي في سفر الحج أولى لما يأتي:

1- مراعاة لظروف السفر إلى الحج وترتيباته الشائكة، ولما قد يترتب على ذلك من ضرر بالمرأة، إذ ربما تخسر ما دفعته من رسوم لأجل السفر.

2- الحج والعدة فريضتان متساويتان في الوجوب وضيق الوقت، والحج أوجب، فهو من أركان الإسلام.

3- الحج لا يتعارض مع المقصد الرئيسي من العدة، وهو الإحداد وإظهار الوفاء للزوج.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 486.

المبحث الثالث الاستطاعة الأمنية للمرأة

المطلب الأول:

أقول الفقهاء في الاستطاعة الأمنية

قول الحنفية: الاستطاعة الأمنية هي أمن الطريق وهو أن يكون الغالب فيه السلامة، ولا استطاعة بدون الأمن^(١).

قول المالكية: الاستطاعة الأمنية هي الطريق المأمونة فإن خاف على نفسه سقط عنه اتفاقاً^(٢).

قول الشافعية: الاستطاعة الأمنية هي أمن الطريق ولو ظننا الأمن اللائق بالسفر دون الحضر على نفسه وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه، فلو خاف على نفسه أو بعضه أو ماله سبباً أو عدواً مسلماً أو كافراً أو من يرقب الناس في الطريق أو القرى لأخذ شيء منهم ظلماً، ولا طريق له سواه لم يجب الحج، لحصول الضرر، والإظهار وجوب ركوب البحر على الرجل، وكذا المرأة إن وجدت لها محلاً تنعزل فيه عن الرجال، إن غلبت السلامة^(٣).

قول الحنابلة: الاستطاعة الأمنية هي تخليئة الطريق، وهو أن تكون مسلوكة، لا مانع فيها من عدو ونحوه، بعيدة كانت أو قريبة، براً كان أو بحراً، إذا كان الغالب السلامة، فإن لم يكن الغالب السلامة، لم يلزمه سلوكه، ويشتترط لوجوب الحج على المرأة: وجود محرمةا^(٤).

المطلب الثاني: الاستطاعة الأمنية عند المرأة هل هي شرط وجوب؟ أم شرط أداء؟

الاستطاعة الأمنية عند المرأة هي: تحقيق الأمن لها، بحيث تأمن على نفسها وعرضها ومالها من مرض، أو اعتداء، أو سرقة، أو اعتقال، أو رفض من العدو، أو غير ذلك مما يعد مخرلاً لأمنها، أو لم تجد من يقوم على رعاية أطفالها، أو من تجب عليها رعايتهم كالأم أو الأب مثلاً.

(١) بدائع الصنائع 123/2، العناية شرح الهداية 418/2-419.

(٢) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني 519/1.

(٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج 22-21/4، مغنى المحتاج 214/2.

(٤) الإنصاف 410/3، المغنى 86/3.

اتفق الفقهاء^(١) على أن القدرة الأمنية شرط من شروط الحج .
ولكن اختلفوا هل هي شرط وجوب؟ أم شرط أداء؟ على مذهبين:
المذهب الأول:

يرى أن الاستطاعة الأمنية شرط وجوب للحج، لا شرط أداء، وبه
قال: بعض الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة في أحد
القولين^(٥).

فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ سُبْعًا أَوْ عَدُوًّا أَوْ رَصَدِيًّا وَلَا طَرِيقَ
سِوَاهُ لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ^(٦).
المذهب الثاني:

يرى أن الاستطاعة الأمنية شرط أداء للحج، لا شرط وجوب، وبه
قال بعض الحنفية^(٧)، ورأي للإمام أحمد^(٨).
الأدلة:

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أن الاستطاعة الأمنية شرط
وجوب للحج، لا شرط أداء، من الكتاب والمعقول:
أما الكتاب:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَبَلَّغْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾^(٩).

(١) المبسوط 163/4 ، التاج والإكليل لمختصر خليل 601 /5 ، حاشيتنا قليوبي

وعميرة 112/2 ، الفروع لابن مفلح 235/3 .

(٢) كَانَ ابْنُ أَبِي شَجَاعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : هُوَ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ .)

المبسوط 163/4 ، البحر الرائق 339/2 .

(٣) التاج والإكليل لمختصر خليل 601 /5 ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

53/2 .

(٤) حاشيتنا قليوبي وعميرة 112/2 ، مغني المحتاج 215/2 .

(٥) الفروع 235/3 ، الإنصاف 412/3 .

(٦) مغني المحتاج 204 /2 .

(٧) كَانَ أَبُو حَازِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : هُوَ شَرْطُ الْأَدَاءِ . (المبسوط 163/4) .

(٨) الفروع 235/3 ، الإنصاف 412/3 .

(٩) آل عمران /آية 97 .

وجه الدلالة :

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مِنْ حُكْمِ السَّبِيلِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمَكَّنَهُ الْوُصُولُ إِلَى الْحَجِّ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَتْ الْإِسْتِطَاعَةُ مَقْصُورَةً عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ وَالْخَائِفَ وَالشَّيْخَ الَّذِي لَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ الرَّاحِلَةُ وَالزَّمْنَى وَكُلَّ مَنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَطِيعِ السَّبِيلِ إِلَى الْحَجِّ ، وَإِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ^(١) . إذا فمن فقدت الأمان ليست مستطيةة.

(١) أحكام القرآن للجصاص 2/36-37. "بتصرف"

أما المعقول:

فَلَأَنَّ الْمَرْأَةَ إِنْ فَقَدَتْ الْأَمْنَ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهَا الْوُصُولُ إِلَى الْبَيْتِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ فَيَكُونُ شَرْطُ الْوُجُوبِ كَالزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ (١) .

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أن الاستطاعة الأمنية شرط أداء للحج، لا شرط وجوب، بالكتاب وهو:
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٢).

وجه الاستدلال:

أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ فَسَّرَهَا بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَرْطَ الْأَمَنِ، عَلِمًا أَنَّ الْأَمْنَ كَانَ ضَعِيفًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، لَغَلْبَةِ أَهْلِ الشَّرْكِ فِي مَكَّةَ، وَبِالرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَشْتَرِطْهُ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) ، وَخَطَابُ النَّاسِ يَتَنَاوَلُ الذَّكَورَ ، وَالْإِنَاثَ بِلَا خِلَافٍ فَإِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ زَادٌ ، وَرَاحِلَةٌ كَانَتْ مُسْتَطِيعَةً (٣) .

الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء وأدلتهم يبدو لي - والله تعالى أعلم -
ترجيح المذهب الأول القائل بأن الأمن من شروط الوجوب للحج، فالأمن من الاستطاعة ومن فقدته فقدت الاستطاعة، وعليه فلا يجب الحج عليها، لكنه يجوز منها.

(١) بدائع الصنائع 2/124، المبسوط 4/163.

(٢) آل عمران /آية 97 .

(٣) بدائع الصنائع 2/124، المبسوط 4/163.

المطلب الثالث

تخصيص أوقات لطواف النساء وأخرى للرجال
وجه دخول هذه المسألة في النوازل ما طرأ في هذا الزمان من
الزحام في المطاف غير المسبوق في أى عصر من العصور، فهل يكون
من السائغ شرعاً جعل أوقات للرجال وأخرى للنساء لحل هذه المشكلة أم
لا؟

وهذه المسألة يتم النظر فيها من وجهين :
الأول: حكم مخالطة الرجال بالنساء في أماكن العبادة :
فاختلاط الرجال بالنساء ممنوع شرعاً، حتى وإن كان في أماكن
العبادة، ويستدل لذلك بأدلة كثيرة منها:
1- عَنْ أُسَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ { سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ
الْمَسْجِدِ فَاخْتَلَطَ الرَّجَالُ مَعَ النِّسَاءِ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)
لِلنِّسَاءِ : اسْتَأْخِرْنَ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكُنَّ أَنْ تَحْفُقْنَ الطَّرِيقَ ، عَلَيَكُنَّ بِحَافَاتِ
الطَّرِيقِ فَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تُلْصِقُ بِالْجِدَارِ حَتَّىٰ إِنْ تَوَبَّهَا لِيَعْلُقَ بِالْجِدَارِ مِنْ
لُصُوقِهَا بِهِ { (١) قَالَ: فَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تُلْصِقُ بِالْجِدَارِ حَتَّىٰ إِنْ تَوَبَّهَا لِيَعْلُقَ
بِالْجِدَارِ مِنْ لُصُوقِهَا بِهِ .
وجه الدلالة :

دل الحديث على منع المزاحمة بين الرجل الأجنبي والمرأة .
فالمرأة مأمورة بأخذ جانب الطريق للبعد عن مخالطة الرجال، حتى وإن
كان ذلك أثناء الخروج للعبادة ، فيجب أن يضرب بين الرجال والنساء
حائل يمنع من النظر فإنه مظنة الفساد . ويجب منع النساء من حضور
المساجد للصلاة ولمجالس الذكر إذا خيفت الفتنة (٢).
2- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) { خَيْرُ صُفُوفِ الرَّجَالِ
أُولَئِهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أُولَئِهَا } (٣).
وجه الدلالة:

(١) أخرجه أبي داود في سننه - باب في مشى النساء مع الرجال 543/4 .

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى 203/1 .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه - باب تسوية الصفوف وإقامتها 32 /2 - رقم /
1013.

جعل الرسول (ﷺ) صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في المسجد ، وكذا صلاتها في صفوف خاصة بالنساء ، وجعل أول صفوف النساء هو شرها وآخرها هو خيرها ، لغرض بعدها عن الرجال ، وهذا مع عدم وجود الاختلاط، ولكن خوفا من وقوعه.

3- ما روى عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي (ﷺ): {أن النبي (ﷺ) كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده} (١).

وجه الدلالة:

دل الحديث على جواز الاعتكاف للنساء شريطة أن لا يختلطن بالرجال ولا يضيقتن بأخبيتهن على المصلين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح اعتكافها في مسجد بيتها وهو الموضع الذي تتخذ في بيتها خاصة لصلاتها وهذا الأفضل (٢).

الثاني: أن طواف النساء مع الرجال لا يخلوا من ثلاث حالات :

الحالة الأولى: أن تختلط النساء بالرجال في أثناء الطواف.

الحالة الثانية: أن يطفن معهم على حدة بغير اختلاط.

الحالة الثالثة: أن يطفن منفردات عن الرجال بأن يخصص لهن وقت، والرجال لهم وقت. وبيان ذلك على النحو التالي:

1- مَا رَوَى عَطَاءٌ ، قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تَطُوفُ حُجْرَةَ مِنَ الرَّجَالِ ، لَا تُخَالِطُهُمْ ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : انْطَلِقِي نَسْتَلِمُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَتْ : انْطَلِقِي عَنْكَ (٣).

وجه الدلالة :

دل الحديث على أنه لا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ مَزَاحِمَةَ الرَّجَالِ لِاسْتِلَامِ الْحَجْرِ ، لَكِنْ تُشِيرُ بِيَدِهَا إِلَيْهِ ، كَالَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ (٤) .

-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه – باب الاعتكاف في العشر الأواخر (713 /2 رقم 1922).
- (٢) المبسوط 3/ 119 ، موهب الجليل 2/ 117 ، الفتاوى الفقهية 1/ 202 ، المغنى 2/ 172 ، البحر الزخار 3/ 264.
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه – باب طواف النساء مع الرجال- 585/2 رقم 1539.
- (٤) المغنى 3/ 183 ، مطالب أولى النهى 2/ 394.

2- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) إِنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ: { طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ قَالَتْ فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَانِبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَفْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ }^(١).
وجه الدلالة :

دل الحديث على أن المرأة من سنتها أن تطوف وراء الرجال ؛ لأنها عبادة لها تعلق بالبيت فكان من سنة النساء أن يكن وراء الرجال كالصلاة^(٢).

فمن هذه الأحاديث وغيرها يتبين لنا ما يأتي:

1- أن طواف النساء مع الرجال بحال الاختلاط لا يجوز، خاصة إذا كان الزحام شديداً، يؤدي إلى المماساة التامة والالتصاق، والافتتان من الرجال والنساء، ويدل عليه ما ذكر وعرف من أصول الشرع التي تمنع الاختلاط في العبادة وغيرها.

2- أن طوافهم مع الرجال على حدة بغير اختلاط هو الفعل الجائز المشروع.

3- أن يطفن منفردات عن الرجال، بأن يخصص لهن وقت لطوافهن، والرجال لهم وقت، وهذا وإن كان يزيل مفسدة الاختلاط بين الرجال والنساء، ولكن النصوص لم تدل عليه. وقد استنكره عطاء رحمه الله ، وبين أن أمهات المؤمنين ونساء الصحابة طفن مع الرجال على حدة وبدون اختلاط.

ولذا أشار بعض أهل العلم بعدم وضع حاجز دائري بين الرجال والنساء، وذلك لأنه لا تحصل به المصلحة الشرعية، ولما فيه من التضيق للمطاف ولا سيما في المواسم^(٣).

بالنظر في هذه المسألة نستخلص ما يأتي :
أولاً: أن الأصل في طواف النساء مع الرجال أن يكون كلاً منهم على حدة، وألا يختلط الرجال بالنساء.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - باب طواف النساء مع الرجال- 585/2 رقم/1540.

(٢) المنقى شرح الموطأ 295/2.

(٣) فقه النوازل للجيزاني 333/2.

ثانياً: ينبغي للمرأة مراعاة عدم الدخول في أوقات الزحام الشديد إذا كان ذلك في وسعها، لما يترتب على ذلك من المفسدة العظيمة من التصاقها بالرجال والتصاقهم بها، وإذا كانت تعلم علماً يقيناً بأنها لن تستطيع الطواف إلا بذلك فلا ينبغي لها تكرار الحج، ولا شك أن بقائها في بيتها مع الحفظ والصون أحب إلى الله من أن يحصل لها هذه المفسدة العظيمة في المطاف.

ثالثاً: عند حصول الاختلاط وعدم تحاشي بعض النساء الدخول في الزحام الشديد، فينبغي للرجل أن ينأى بنفسه عن القرب من مواضع الفتن، خاصة في هذا الموضع الذي تعظم فيه الخطيئة^(١).

رابعاً: أن يأخذ ولي الأمر ومن ينوب عنه في الاعتبار أمر تفريق الرجال عن النساء في المطاف على سبيل الحزم وتأديب الناس عليه. وإن كنت أرى من واقع الأمر بكثرة الزحام في هذا العصر وعدم اتساع المطاف، أن إنشاء حاجز يسير في المطاف يفصل بين الرجال والنساء فيه درء لتلك المفسدة من الالتصاق بين الرجال والنساء، وهذا يتوافق مع أصل الشريعة الإسلامية من تحريم الاختلاط عند خوف الفتنة. وفيه تحقيق للمصلحة بآداء الطواف في حالة من الطمئينة والخشوع مع الله، ودرأ مفسدة الالتصاق. والله أعلم.

(١) النوازل في الحج/ ص 337-338 - على بن ناصر الشلعان - دار التوحيد للنشر الرياض.

المطلب الرابع

اشتراط الزوج أو المحرم مع المرأة

الفرع الأول: اشتراط الزوج أو المحرم هل هو شرط وجوب أو شرط للزوم اختلف الفقهاء في نوع الاشتراط للزوج أو المحرم هل هو شرط وجوب أو شرط للزوم الأداء بالنفس، على مذهبين: المذهب الأول:

يرى أن المحرم شرط لوجوب الحج، وهو مذهب المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، في الراجح عندهم وهو رواية عن أبي حنيفة^(٤)، ويحل محلّه عند فقهاء الرقعة المأمونة عند الشافعية والمالكية. إلا أن للحنفية قولين في حكم المحرم: قول أنه شرط وجوب، وقول أنه شرط وجوب أداء^(٥).

المذهب الثاني:

يرى أن الزوج أو المحرم شرط للزوم الأداء بالنفس، وهو الراجح عند الحنفية^(٦).

الأدلة:

وَأدلة الفريقين هي ما سبق الاستدلال به في صحة البدن^(٧).

الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائل بأن المحرم شرط لوجوب الحج، ويحل محلّه عند فقهاء الرقعة المأمونة. الفرع الثاني: حكم سفر المرأة للحج بدون محرم^(٨).

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 9/2.

(٢) حاشيتنا قليوبي وعميرة 113/2.

(٣) كتاب الفروع 234/3، كشف القناع 2/394.

(٤) رد المختار على الدر المختار 465/2.

(٥) رد المختار على الدر المختار 465/2.

(٦) العناية شرح الهداية 420/2، شرح فتح القدير 420/2.

(٧) ص 24 وما بعدها.

اتَّفَقَ الفقهاء^(٢) عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُهَاجِرَ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ
الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَحْرَمٌ ، لِأَنَّ إِقَامَتَهَا فِي دَارِ الْكُفْرِ حَرَامٌ إِذَا لَمْ
تَسْتَطِعْ إِظْهَارَ الدِّينِ وَتَخْشَى عَلَى دِينِهَا وَنَفْسِهَا ، وَكَذَا الْأَسِيرَةُ إِذَا
تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ ، فَإِنَّ سَفَرَهَا سَفَرُ ضَرُورَةٍ؛ وَلِأَنَّهَا تَدْفَعُ ضَرَرًا
مُتَبَيِّنًا بِتَحْمُلِ الضَّرَرِ الْمُتَوَهَّمِ ، فَلَا يُلْزَمُ تَحْمُلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ أَصْلًا .
كما اتَّفَقَ الفقهاء^(٣) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ لِغَيْرِ الْفَرَضِ
كَحَجِّ النَّطْوُوعِ وَالزِّيَارَةِ وَالتَّجَارَةِ وَالسِّيَاحَةِ وَطَلْبِ الْعِلْمِ ، وَنَحْوِ هَذَا مِنْ
الْأَسْفَارِ الَّتِي لَيْسَتْ وَاجِبَةً إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ .
واستدلوا على ذلك بالسنة ومنها:

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: {قَالَ النَّبِيُّ ﷺ}: لَا يَجِلُّ
لَا مَرْأَةٌ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ
{^(٤) .

2- عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا { لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا
مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ فِي جَيْشٍ كَذَا وَكَذَا ، وَأَمْرَاتِي تُرِيدُ الْحَجَّ .
قَالَ : أَخْرُجْ مَعَهَا }^(٥) .

(١) الْمَحْرَمُ الْأَمِينُ الْمَشْرُوطُ فِي اسْتِطَاعَةِ الْمَرْأَةِ لِلْحَجِّ هُوَ كُلُّ رَجُلٍ مَأْمُونٍ عَاقِلٍ
بَالِغٍ يَحْرُمُ عَلَيْهِ بِالتَّأْيِيدِ التَّرْوُجُ مِنْهَا سِوَاءَ كَانَ التَّحْرِيمُ بِالْقَرَابَةِ أَوْ الرِّضَاعَةِ أَوْ
الصُّهْرِيَّةِ . . . وَنَحْوِ ذَلِكَ يُسْتَرْطُ فِي الزَّوْجِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ بِزِيَادَةِ شَرْطِ
الْإِسْلَامِ فِي الْمَحْرَمِ . (المغني 3 / 239 ، الفروع 3 / 239 - 240) ومن
مستجدات هذا الحكم (سفر المرأة للحج في الطائفة) .

(٢) المبسوط 4/111 ، مغني المحتاج 2/217 ، المجموع شرح المهذب 7 / 478
. المغني 3/98 ، سبل السلام 1/608 .

(٣) العناية شرح الهداية 2/420 ، شرح فتح القدير 2/420 ، حاشية الدسوقي على
الشرح الكبير 2 / 9 ، مواهب الجليل 2 / 524 ، المنتقى شرح الموطأ 3 / 82 -
83 ، نهاية المحتاج 3 / 250 ، المغني 3 / 236 - 237 ، كشاف القناع 2 /
394 ، سبل السلام 1/608 .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه- باب في كم يقصر الصلاة 1/369 رقم/1038 .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه- باب حج النساء - 2/658 رقم/1763 .

3- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) " لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً ، وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غُرُوزَةٍ كَذَا وَكَذَا . قَالَ : فَانْطَلِقْ فَحُجِّ مَعَ امْرَأَتِكَ } (١).

وجه الدلالة :

لَفْظُ الْمَرْأَةِ عَامٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ النِّسَاءِ ، وَهُوَ وَاضِحٌ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ لِأَيِّ مِنَ الْأَسْفَارِ الَّتِي لَيْسَتْ وَاجِبَةً إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ .

ولكن اختلف الفقهاء في اشتراط المحرم للمرأة عندما تُسَافِرُ لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته -
1094/3 رقم/2844.

المذهب الأول:

يرى أنه يُشْتَرَطُ أَنْ يَصْحَبَ الْمَرْأَةَ فِي سَفَرِ الْحَجِّ زَوْجُهَا أَوْ مَحْرَمٌ مِنْهَا ، مَسِيرَةُ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْوِبَ غَيْرُهُمْ مِنْ رِفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ أَوْ نِسَاءِ ثَقَاتٍ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ^(١) ، وَقَوْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ^(٢) ، وَالْحَنَابِلَةِ^(٣) ، وَالزُّبَيْدِيَّةِ^(٤).

المذهب الثاني:

يرى أنه لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَحْرَمِ أَوْ الزَّوْجِ وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ مَعَ الرُّفْقَةِ الْمَأْمُونَةِ ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَالِكِيَّةُ^(٥) ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ^(٦) ، وَرِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٧) . وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الرُّفْقَةِ الْمَأْمُونَةِ .
فَزَادَ الْمَالِكِيَّةُ تَوْسَعًا فَقَالُوا : وَالرُّفْقَةُ الْمَأْمُونَةُ جَمَاعَةٌ مَأْمُونَةٌ مِنَ النِّسَاءِ ، أَوْ الرِّجَالِ الصَّالِحِينَ . قَالَ مَالِكٌ فِي الْكِتَابِ : تَحُجُّ بِلَا وَليٍّ مَعَ رِجَالٍ مَرْضِيَّيْنَ وَإِنْ ائْتَنَعَ وَلِيُّهَا وَقَالَ : تَخْرُجُ مَعَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ الْمَأْمُونَةِ ، وَأَكْثَرُ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَصْحَابُنَا اشْتِرَاطُ النِّسَاءِ . فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ذَا مَحْرَمٍ وَلَا جَمَاعَةً مِنَ النِّسَاءِ جَازَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْحُجَّاجِ شَابَّةٍ كَانَتْ أَوْ عَجُوزًا وَعَلَيْهَا حِفْظُ نَفْسِهَا وَدِينِهَا وَهَذَا فِي حَجِّ الْفَرِيضَةِ^(٨) . وَاسْتَنْتَى

(١) بدائع الصنائع 123/2 ، والكافي 1 / 519 .

(٢) المجموع شرح المذهب 69/7 ، نهاية المحتاج 2 / 382 .

(٣) المغني 3 / 236 - 237 .

(٤) سبل السلام 608/1 .

(٥) مواهب الجليل 2 / 522 - 523 و 524 ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

9/2 .

(٦) المجموع شرح المذهب 69/7 ، نهاية المحتاج 2 / 382 ، تحفة المحتاج بشرح

المنهاج 2 / 89 ، مغني المحتاج 1 / 467 .

(٧) المغني 3 / 236 - 237 .

(٨) مواهب الجليل 527/2 .

بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ الْمُتَجَالَّةِ أَيِ الْعُجُوزِ الَّتِي لَا تُشْنَهَى فَلَهَا أَنْ تُسَافِرَ كَيْفَ شَاءَتْ (١).

وفي المشهور من مذهب الشافعي: يَجُوزُ أَنْ تُسَافِرَ مَعَ رُفْقَةٍ مَأْمُونِينَ إِلَى الْحَجِّ ، رَجَالًا أَوْ نِسَاءً . وَفِي سَفَرِهَا مَعَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ : خِلَافٌ فِي مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ (٢).

ذكر الشافعية: فَإِنْ وَجَدَتْ امْرَأَةً وَاحِدَةً ثَقَّةً فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَجُّ ، لَكِنْ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحُجَّ مَعَهَا حَجَّةَ الْفَرِيضَةِ أَوْ النَّذْرِ ، بَلْ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ وَحْدَهَا لِأَدَاءِ الْفَرِيضِ أَوْ النَّذْرِ إِذَا أَمِنَتْ (٣).

المذهب الثالث:

يري أنه لا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَحْرَمِ أَوْ الزَّوْجِ وَلَا الرِّفْقَةَ الْأَمْنَةَ، وَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ لِلْحَجِّ لَوْحَدَهَا إِذَا أَمِنَتْ الطَّرِيقَ. وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ صَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ وَضَعَفَهُ آخَرُونَ (٤)، وَوَأَقْفَهُمُ الظَّاهِرِيَّةُ (٥).

(١) مواهب الجليل 527/2.

(٢) المجموع شرح المذهب 69/7، نهاية المحتاج 2 / 382.

(٣) المجموع شرح المذهب 313/8.

(٤) المجموع شرح المذهب 69/7، نهاية المحتاج 2 / 382 ، تحفة المحتاج بشرح

المنهاج 2 / 89 ، مغني المحتاج 1 / 467 .

(٥) المحلى بالآثار 346/1.

الأدلة :

أدلة أصحاب المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول على أنه يُشْتَرَطُ أَنْ يَصْحَبَ الْمَرْأَةَ فِي سَفَرِ الْحَجِّ زَوْجُهَا أَوْ مَحْرَمٌ مِنْهَا، بالسنة والمعقول:
أما السنة :

فبعموم ما ورد عن النبي (ﷺ) من النهي عن سفر المرأة دون محرم، وذلك بألفاظ متعددة منها:

1- عن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: { لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ }^(١).

2- عن ابن عباس رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ (ﷺ) يَقُولُ: { أَلَا لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ }^(٢).

3- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ) أَيْنَ نَزَلْتَ قَالَ عَلِيٌّ فَلَانَةَ قَالَ أَغْلَقْتَ عَلَيْكَ بَابَهَا { لَا تَحْجَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ }^(٣).

4- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): { لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي أَكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَانْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ }^(٤).
وجه الدلالة :

الأحاديث الثلاثة الأولى صريحة الدلالة على أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُسَافِرُ سَفَرًا قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا، سِوَاءَ سَفَرٍ طَاعَةٍ كَانَ أَوْ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ أَوْ مُبَاحًا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه- باب في كم يقصر الصلاة 369/1 رقم/1037.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج- 104 /4 رقم/3336.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه- كتاب الحج 222 /2 .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته -

1094/3 رقم/2844.

، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ، وَسَفَرَهَا لِلْحَجِّ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْفَارِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ . فَيَمْتَنِعُ إِلَّا مَعَ الْمَحْرَمِ (١) .

وفى الحديث الرابع قد أمر رسول الله (ﷺ) الرجل أن يرجع
ويحرم مع زوجته في الحج، مع أنه كان عازماً لما هو واجب، وهو
الجهاد، وفي ذلك دلالة على وجوب المحرم مع المرأة في الحج .
مناقشة:

نوقش هذا الاستدلال من عدة أوجه:

1- أنه معارض بالآية، وهي قوله تعالى: ﴿ وَنَهَى عَلَى النَّاسِ حُجَّ
الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٢) وهي عامة في الرجال والنساء،
فيخصص السفر الواجب للحج ونحوه من عموم هذه الأحاديث بهذه الآية،
وتحمل النصوص على حج التطوع والسفر المباح (٣).
وأجيب: بأن إيجاب الحج على النساء عمومٌ فيخص ذلك بحديث
النهي عن السفر إلا مع زوج أو ذي محرم .
الرد : هَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ إِنَّمَا جَاءَتْ بِالنَّهْيِ عَنْ كُلِّ سَفَرٍ
جُمْلَةً لَا عَنْ الْحَجِّ خَاصَّةً (٤).

2- لَأَنَّهُ سَفَرٌ وَاجِبٌ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهَا الْمَحْرَمُ فِيهِ كَالْمُهَاجِرَةِ
وَالْمَأْسُورَةِ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ .

وأجيب: الْمُهَاجِرَةُ وَالْمَأْسُورَةُ لَا تَنْشِئَانِ سَفَرًا ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُمَا
النَّجَاةُ لَا غَيْرُ خَوْفًا مِنْ تَبَدُّلِ الدِّينِ (٥).

3- أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى سَفَرِ التِّجَارَةِ وَالزِّيَارَةِ وَحَجِّ التَّطَوُّعِ وَسَائِرِ
الْأَسْفَارِ غَيْرِ سَفَرِ الْحَجِّ الْوَاجِبِ (٦).

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام 55/2، شرح معاني الآثار 112 /2.

(٢) آل عمران /آية 97 .

(٣) المحلى بالآثار 24/5.

(٤) المحلى بالآثار 24/5.

(٥) تبیین الحقائق 5/2.

(٦) المجموع شرح المهذب 312/8.

4- أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الطَّرِيقُ آمِنًا، أَمَا إِذَا كَانَ آمِنًا فَلَا يَدْخُلُ هُنَا (١).

5- مِنَ الْمُحَالِ الْمُتَمَتِّعِ أَنْ يُخَاطَبَ النَّبِيُّ (ﷺ) بِالْحَجِّ مَعَ زَوْجٍ أَوْ ذِي مَحْرَمٍ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا وَلَا ذَا مَحْرَمٍ، فَبَقِيَ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا وَلَا مَحْرَمَ عَلَى وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَيْهَا وَعَلَى خُرُوجِهَا عَنْ ذَلِكَ النَّهْيِ (٢).

6- أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) لَمْ يَعْصِ عَلَى الْمَرْأَةِ خُرُوجَهَا لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ دُونَ مَحْرَمٍ، وَلَا أَمْرَ بَرْدِهَا وَلَوْ كَانَ خُرُوجُهَا حَرَامًا لَعَابَهَا عَلَى ذَلِكَ (٣).

7- أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الذَّهَابُ مَعَ زَوْجَتِهِ وَحَمَلِ الْأَمْرِ عَلَى النَّذْبِ.

وأجيب: بأن الأمر لا يُحْمَلُ عَلَى النَّذْبِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ عَلَيْهِ.

ورد: بأن القريئة عليه ما علم من قواعد الدين أنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه لتخصيل غيره ما يجب عليه (٤).

أما المعقول فمن وجهين:

1- لِأَنَّ الْمَرْأَةَ يُخَافُ عَلَيْهَا الْفِتْنَةُ وَتَزْدَادُ بِأَنْضِمَامِ غَيْرِهَا إِلَيْهَا وَلِهَذَا تَحْرُمُ الْخُلُوءُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا مِنَ النِّسَاءِ (٥).

2- لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الرُّكُوبِ، وَالنُّزُولِ بِنَفْسِهَا فَتَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يُرْكَبُهَا، وَيُنْزَلُهَا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِ الزَّوْجِ (٦).

أدلة أصحاب المذهب الثاني:

استدل أصحاب المذهب الثاني على أنه لا يشترط وجود

المحرم أو الزوج ويجوز للمرأة أن تسافر للحج الواجب مع الرفقة المأمونة، من الكتاب والسنة والمعقول:

أما الكتاب:

(١) الأم 625/8، المجموع شرح المذهب 312/8.

(٢) المحلى بالآثار 24/5.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني 345/4.

(٤) سبل السلام 608/1.

(٥) تبيين الحقائق 5/2.

(٦) بدائع الصنائع 123/2، تبيين الحقائق 5/2.

فقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١).

وجه الدلالة :

أن هذا خطاب عام للناس جميعاً فيشمل الرجال والنساء، وفسر رسول الله (ﷺ) السبيل "بالزاد والراحلة" وهو يشمل الرجال والنساء ولم يزيد وجود الزوج أو محرم للمرأة، فإذا كان للمرأة زاد وراحلة فهي مستطاعة، والرفقة المأمونة إذا كانت معها فإنه يؤمن الفساد عليها فيلزمها الحج (٢).

ونوقش هذا الاستدلال: بأن الآية فيها عموم وكذا قوله (ﷺ) { لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ } فيه عموم لكل أنواع السفر فتعارض العمومان ويُجاب بأن أحاديث لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ لِلْحَجِّ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ الْآيَةِ (٣).

أما السنة فأحاديث منها:

1- حَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: { بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ (ﷺ) إِذْ أَتَى رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ ، ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَشَكَا قَطْعَ السَّبِيلِ ، فَقَالَ : يَا عَدِيُّ هَلْ رَأَيْتَ الْحَيْرَةَ ؟ قُلْتُ : لَمْ أَرَهَا وَقَدْ أُنبِئْتُ عَنْهَا ، قَالَ : فَإِنْ طَالَ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيَنَّ الطَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ ، قَالَ عَدِيُّ : فَرَأَيْتَ الطَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ } (٤).

وجه الدلالة :

هذا دليل على جواز سفر المرأة من غير زوجها أو محرم، إذا أمنت على نفسها.

(١) آل عمران / آية 97 .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني 346/4.

(٣) سبل السلام 608/1.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - باب علامات النبوة في الإسلام 1316 /3

- واعترض على هذا الاستدلال من عدة أوجه^(١):
- 1- لَا يَلْزَمُ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ جَوَازِ سَفَرِهَا بِغَيْرِ مَحْرَمٍ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) أَخْبَرَ بَأَنَّ هَذَا سَيَقَعُ وَوَقَعَ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُهُ .
 - 2- كَمَا أَخْبَرَ (ﷺ) بِأَنَّهُ سَيَكُونُ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُهُ .

وأجيب: أَنَّ حَدِيثَ عَدِيِّ خَرَجَ فِي سَبَاقِ الْمَذْحِ وَالْفَضِيلَةِ وَاسْتِعْلَاءِ الْإِسْلَامِ وَرَفَعِ مَنَارِهِ ، فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ .

- 3- هَذَا الْخَيْرُ مَثْرُوكُ الظَّاهِرِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ فِيهِ أَنَّهَا تَخْرُجُ بِغَيْرِ جَوَارٍ وَلَا خِلَافَ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ بِغَيْرِ جَوَارٍ ، وَلَوْ امْرَأَةً وَاحِدَةً .

وأجيب: أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا جَوَزَ خُرُوجَهَا وَحْدَهَا بِغَيْرِ امْرَأَةٍ .

- 2- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: {قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) ، فَقَالَ: مَنْ الْحَاجُّ ؟ قَالَ : الشَّعْبُ الثَّقَلُ ، فَقَامَ آخَرَ فَقَالَ : أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: الْعَجُّ وَالثَّجُّ ، فَقَامَ آخَرَ فَقَالَ : مَا السَّبِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ} ^(٢).

- 3- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: {السَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ} ^(٣).
- وجه الدلالة :

أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) فَسَّرَ السَّبِيلَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ فَحَسَبَ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمَحْرَمَ مِنَ السَّبِيلِ، فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَحْدُثُهَا وَكَانَتْ مَعَ ثِقَةٍ مِنَ النِّسَاءِ فِي طَرِيقِ مَا هُوَ لِأَمْنَةٍ فَهِيَ مِمَّنْ عَلَيْهِ الْحَجُّ ^(٤).

(١) المجموع شرح المهذب 312/8-313.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه- باب سورة آل عمران-225/5- قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي وقد تكلم بعض أهل الحديث في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه .

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه - كتاب الحج -218/2.

(٤) الأم127/2.

ونوقش هذا الاستدلال من عدة أوجه^(١):
الأول: هذا الحديث ضعيف، ولا يقوى على الاحتجاج به
الثاني: لو سلمنا الاحتجاج به فإنه لم يذكر له المحرم ، لأن السائل رجل.

الثالث: أنكم شرطتم شروطاً كثيرة غير الزاد والراحلة، كأمّن الطريق، وإمكان المسير، وقضاء الدين، وإمكان الثبوت على الراحلة والنساء الثقات، وهذه كلها لم تذكر في الحديث ، والمحرم أولى منها، لأنه ذكر في أحاديث أخرى.

أما المعقول فمن عدة أوجه:

الأول: لِأَنَّ الْأَطْمَاعَ تَنْقَطِعُ بِجَمَاعَتِهِنَّ^(٢).
الثاني: لِأَنَّهُ سَفَرٌ وَاجِبٌ فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ الْمَحْرَمُ كَالْهَجْرَةِ^(٣).
الثالث: فَيَأْسَأُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْمَسَافَةُ مَرَحَلَتَيْنِ^(٤).

أدلة أصحاب المذهب الثالث:

استدل أصحاب المذهب الثالث بنفس ما استدل به أصحاب المذهب الثاني إلا أن أولئك قيدوها بوجود الرفقة الآمنة، وهؤلاء استدلوا بها على اطلاقها بدون تقييد، إلا بأمن الطريق ، ولا شك أن استدلال هؤلاء بها أقرب من أولئك، لأنها جاءت مطلقة عن اشتراط أمن الطريق فهو عام في الرجل والمرأة ، فمن لم يأمن لا يجب عليه الحج.

وقد زاد أصحاب هذا القول: استدلالهم بما روى عن ابن عمر يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ : { إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ }^(٥).

وَقَوْلُهُ (ﷺ) { لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ }^(١).

(١) نصب الرأية 80/3.

(٢) المجموع شرح المذهب 313/8.

(٣) المجموع شرح المذهب 69/7.

(٤) المجموع شرح المذهب 69/7.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه - باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم -

295/1 رقم 827.

وجه الدلالة :

أَمَرَ (ﷺ) الْأَزْوَاجَ وَغَيْرَهُمْ أَنْ لَا يَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْمَسَاجِدِ ؛ وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ أَجَلُ الْمَسَاجِدِ قَدْرًا ، فَلَا يَمْنَعُنَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ، إِذَا أَمِنْتَ الْفِتْنَةَ وَغَلِبَ عَلَى الظَّنِّ عَدَمُ وُجُودِ السَّفَهَاءِ (٢).

ونوقش من وجهين:

الأول: أن المراد هو حضور الجماعة لا الحج.
الثاني: أنه بعيد لكونه عامًّا في الْمَسَاجِدِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ الْمَسْجِدُ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَى السَّفَرِ فِي الْخُرُوجِ إِلَيْهِ بِحَدِيثِ النَّهْيِ عَنِ السَّفَرِ إِلَّا بِمَحْرَمِ السَّابِقَةِ (١).

الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء، وأدلتهم، وما ورد من مناقشات، وأجوبة وردود على بعضها ، يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني القائل بأنه لا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَحْرَمِ أَوْ الزَّوْجِ وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ مَعَ الرُّفْقَةِ الْمَأْمُونَةِ

لقوة ما استدل به أصحاب هذا المذهب، وهذا هو ما يتحقق اليوم في وسائل النقل الحديثة من الطائرات والباصات والقطارات والسفن ، حيث أن هذه الوسائل تحمل أعداداً وفيرة من الناس وكلهم أناس يقصدون بيت الله الحرام، ويسافرون وينزلون فنادق مليئة بالناس سواء في الطريق أو في أماكن المناسك، والناس اليوم يذهبون للحج بأعداد كبيرة جداً تصل الملايين وفي كل ذلك أمن وأمان للمرأة من المكروه والشور، ولا أرى أن المرأة المسافرة للحج تكون وحدها، ولا تكون بعيدة عن جموع المسلمين ورجال الأمن والشرطة الذين يحافظون على الأمن، فكان لازماً أخذ ذلك بالاعتبار عند الترجيح والسماح لها بالخروج مع عصابة النساء أو مع الرفقة المأمونة، أما ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول فهو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل /1

305 رقم/858.

(٢) المحلى بالآثار 24 /5 .

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام 55 /2.

يتناسب مع ما كان عليه الناس في زمانهم من سفر الناس على الدواب وفي وسط الصحراء القاحلة المليئة بالوحوش البشرية والحيوانية. الفرع الثالث : عجز زوج المرأة أو محرمها من إتمام السفر للحج معها قد يحصل لزوج المرأة أو محرمها أي مانع يمنعه من إتمام الحج، من وفاة أو مرض أو اعتقال أو يطلقها طلاقاً بائناً أو غير ذلك أثناء الطريق وبعد الخروج . فماذا على المرأة أن تفعل في هذه الحالات؟ اختلف الفقهاء في ذلك على مذهبين: المذهب الأول:

يرى بأنها تنظر إلى المسافة المقطوعة والمتبقية للوصول إلى مكة فإذا مات محرمها وبينها وبين مكة مدة السفر وأكثر تعود إلى بلدها، وعدها الأحناف محصورة، وإن كانت أقل من مدة السفر تكمل حجها . وإليه ذهب الحنفية^(١)، والحنابلة^(٢)، وذكر المالكية : إذا مات محرمها ولم تجد محرماً ولا رفقةً مأمونةً لتعود معهم، ينظر: إن كان ما بقي من سفرها القليل ومضى الكثير تكمل سفرها، وإن كان ما بقي من سفرها أكثر مما مضى ففيه نظر، والرجوع أولى^(٣). وذكر الحنابلة : إذا خَرَجَتْ لِلْحَجِّ فَتَوَفَّى زَوْجُهَا وَهِيَ قَرِيبَةٌ رَجَعَتْ لِنَعْتَدَّ فِي مَنْزِلِهَا ، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ مَضَتْ فِي سَفَرِهَا^(٤). المذهب الثاني:

يرى بأن لها اتمام حجها إن أمنت على نفسها، بغض النظر عن المسافة المتبقية للوصول إلى مكة، وهو قول الشافعية^(٥).
الراجح:

بعد عرض مذاهب الفقهاء يبدو لي - والله تعالى أعلم - رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني وهو مذهب الشافعية القائل بأن المرأة لها اتمام حجها إن أمنت على نفسها، بغض النظر عن المسافة المتبقية

(١) المبسوط 4 / 179 .

(٢) المغني 3 / 241 .

(٣) مواهب الجليل 2 / 526 .

(٤) المغني 3 / 241 .

(٥) نهاية المحتاج 2 / 478 .

نوازل الاستطاعة في الحج الخاصة بالمرأة

للوصول إلى مكة، وذلك ؛ رفعا للخرج عن النساء، ووجوداً لما يسد مسد المحرم من الرفقة الأمنة في وسائل سفر الحجاج.
فمن المعروف اليوم أن حجيج البلد تخرج قوافلهم مع بعضها، ومن الصعب أن يتسنى للمرأة أن تعود إلى بلدها بفقد محرمها، سواء طالت المسافة عن مكة أم قصرت، ثم إنه يكاد يكون مستحيلاً الحصول على محرم أو رفقة مأمونة لتعود معهم. قبل اتمام حجها، ففي رجوعها مشقة كبيرة عليها، وإضاعة لتكاليف السفر الباهظة في تلك الآونة، والشريعة الإسلامية جاءت لرفع الحرج والمشقة.

الخاتمة

و تشتمل على أهم نتائج البحث وهي:

- 1- النوازل هي: ما استدعى حكماً شرعياً من الوقائع المستجدة.
- 2- أن الاستطاعة بالحج عند المرأة هي: القدرة التي تصبح المرأة عندها قادرةً على الوصول إلى مكة والقيام بأعمال الحج والعودة إلى دارها ، وتكون القدرة مالية وبدنية وأمنية.
- 3- الحج هو: قصدُ البيت الحرام مع القيام بأفعال مخصوصة، في زمن مخصوص، مع الإحرام بنية الحج.
- 4- الاستطاعة المالية للمرأة: هي أن تمتلك المرأة مالاً تتمكن به من أداء فريضة الحج ذهاباً وإياباً، وأن يكون هذا المال فاضلاً عن حاجاتها الأساسية، ونفقة من تجب نفقتهم عليها.
- 5- لا يجب على المرأة قبول المال بالبدل ولا تعد مستطاعة مالياً به، فأرى أن الاستطاعة المالية تتحقق بحر مالها ودون منة من أحد، ويجوز لها قبوله، على غير الإلزام.
- 6- تَجِبُ لِلزَّوْجَةِ النِّفْقَةُ إِذَا خَرَجَتْ لِحَجِّ الْفَرِيضَةِ دُونَ سَفَرِ الزَّوْجِ مَعَهَا.
- 7- لا نَفَقَةٌ لِلزَّوْجَةِ إِذَا امْتَنَعَتْ عَنِ السَّفَرِ مَعَ زَوْجِهَا ، لِأَنَّ الزَّوْجَةَ إِنَّمَا تَسْتَوْجِبُ النِّفْقَةَ بِتَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا إِلَى الزَّوْجِ فَتَسْقُطُ بِامْتِنَاعِهَا عَنِ السَّفَرِ مَعَهُ.
- 8- الاستطاعة البدنية للمرأة هي: صِحَّةُ الْجِسْمِ وَالطَّاقَةُ عَلَى الْمَشْيِ، والتي تجعل المرأة قادرةً على رُكُوبِ الْبَحْرِ أَوْ الْبَرِّ، للوصول إلى مكة – إن كانت من خارجها- لأداء مناسك الحج ، والرجوع بعد الانتهاء من المناسك إلى مَوْضِعِ عَيْشِهَا أَوْ أَهْلِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَاحِبَةَ الْجِسْمِ إِلَّا أَنَّهَا لَا مَسْقَةَ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ بَرًّا أَوْ بَحْرًا ، بحيث لا يلحقها ضرر أو أذى معتبر.
- 9- المرأة العاجزة بدنياً لا يجب عليها أن تنيب من يحج عنها، ولكنه يجوز منها.
- 10- للمرأة الخروج لحج الفريضة دون إذن زوجها، وليس لها ذلك في حج التطوع، ويستحب للمرأة أن تستأذن زوجها، وهو من باب حسن المعاملة، وليس للزوج منعها من أداء فرضها، وله ذلك في حج النفل.

- 12- جواز طواف الحائض إذا استحالت بقاؤها وامتنع رجوعها لمكة ببسر وسهولة.
- 13- توقف الدم بعد نزوله نتيجة أخذ دواء يرفعه لا بد من النظر فيه من حيث علامات الطهر، فإن ظهرت اعتبر طهراً مهما قل وقته، وإن لم تظهر فلا يعتبر طهراً ما دام في وقت إمكان نزول الحيض. وينبغي للمرأة التي تشك أو تخشى من نزول الحيض في أثناء فترة الحج أن تحتاط بأخذ ما يمنع الحيض قبل نزوله، ولا تؤجل ذلك حتى ينزل، فتدخل في اعتبارات دقيقة، وقد لا تعرفها فتطوف وهي حائض عامدة .
- 14- أن المرأة المعتدة من طلاق رجعي فهي زوجة لا تخرج إلا بإذن زوجها، وأما المعتدة من طلاق بائن تخرج لحاجاتها. مع جعل العرف هو مقياس الضرورة والحاجة إضافة إلى تقدير الحاجات الضرورية والحاجية التي لا بد منها . وجواز خروج المعتدة من وفاة للحج الواجب.
- 15- الْمَرْأَةُ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ فِي سَفَرِهَا إِلَى الْحَجِّ أَنَّهَا مخيرة، إن شاءت أكملت سفرها، وإن شاءت عادت إلى بيتها، والمضي في سفر الحج أولى.
- 16- أن الأمن من شروط الوجوب للحج، فالأمن من الاستطاعة ومن فقدته فقدت الاستطاعة، وعليه فلا يجب الحج عليها كما لا يجب أن ترسل من يحج عنها، لكنه يجوز منها.
- 17- أن إنشاء حاجز يسير في المطاف يفصل بين الرجال والنساء فيه درء لتلك المفسدة من الالتصاق بين الرجال والنساء، وهذا يتوافق مع أصل الشريعة الإسلامية من تحريم الاختلاط عند خوف الفتنة. وفيه تحقيق للمصلحة بأداء الطواف في حالة من الطمئينة والخشوع مع الله، ودرأ مفسدة الالتصاق.
- 18- لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَحْرَمِ أَوِ الزَّوْجِ وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ مَعَ الرَّفْقَةِ الْمَأْمُونَةِ .
- 19- أن المرأة لها اتمام حجها إن أمنت على نفسها، بغض النظر عن المسافة المتبقية للوصول إلى مكة، وذلك ؛ رفعاً للحرج عن النساء، ووجوداً لما يسد مسد المحرم من الرفقة الآمنة في وسائل سفر الحجاج.

❁ مجلة الشريعة والقانون ❁ العدد الثاني والثلاثون المجلد الأول (2017-1439) ❁

فهرس البحث:

أولاً / القرآن الكريم

ثانياً / كتب التفسير وأحكام القرآن وما يتعلق به:

1- أحكام القرآن :

لأبى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص الحنفى(المتوفى سنة

370هـ) ، طبعة دار الفكر 1414هـ - 1993م.

2- أحكام القرآن :

لأبى بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الأندلسى المالكى المعروف

بابن العربى (المتوفى سنة 543هـ) راجع أصوله وخرج أحاديث وعلق

عليه محمد عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية.

3- أحكام القرآن للشافعي :

لأحمد بن الحسين بن على بن موسى الخُسرَوِجِردى الخراسانى،

أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) كتب هوامشه: عبد الغنى عبد الخالققدم

له: محمد زاهد الكوثريالناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة الطبعة: الثانية،

1414 هـ - 1994 م.

4- الجامع لأحكام القرآن :

لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى(المتوفى سنة

671هـ - 1273م)، طبعة دار الحديث طبعة دار الحديث، الطبعة الأولى:

1414 - 1994م ، والطبعة الثانية: 1416 - 1996م .

5- جامع البيان فى تأويل أى القرآن :

لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى - طبعة دار الفكر.

- 6- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير:
لمحمد بن على الشوكانى المتوفى سنة (1250هـ) الناشر: دار ابن
كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى - 1414 هـ .
ثالثاً / كتب الحديث :
- 7- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام :
لابن دقيق العيد الناشر مطبعة السنة المحمدية.
8- سنن ابن ماجه :
للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى بن ماجه (207-
275هـ) طبعة دار الفكر للنشر والتوزيع .
9- سنن أبى داود :
للحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدي (202-
275هـ) الطبعة الجديدة 1421، 2000م- مكتبة المعارف الطبعة الثانية.
10- السنن الكبرى:
لأحمد بن الحسين بن على بن موسى الخُسرَوُجردى الخراسانى،
أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)المحقق: محمد عبد القادر
عطاالناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنانالطبعة: الثالثة، 1424 هـ -
2003 م
11- سنن الدارقطني :
لأبى الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن
النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)حقيقه وضبط نصه
وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز
الله، أحمد برهومالناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى،
1424 هـ - 2004
12- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام:
لمحمد بن إسماعيل الأمير اليمنى الصنعانى (المتوفى
سنة1182هـ) طبعة دار الحديث .
13- صحيح مسلم :
للإمام أبى الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى (206-
261هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابى الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى 1375 -1955م.
14- صحيح مسلم بشرح النووى:

لمحى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف بن مرى النوى (المتوفى سنة 678هـ) المطبعة المصرية - وطبعة دار الريان للتراث.

15- طرح التثريب فى شرح التثريب:

للحافظ زين الدين أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى (المتوفى سنة 806) طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

16- فتح البارى بشرح صحيح البخارى:

للحافظ أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد حجر العسقلانى الشافعى (المتوفى سنة 852هـ - 1449م) راجعه وقدم له وضبط أحاديثه وعلق عليه طه عبد الرؤف سعد، وراجعه لغويا السيد محمد عبد العاطى، مكتبة الكليات الأزهرية، طبعة شركة الطباعة المتحدة، 1398 - 1978م.

17- المصنف فى الأحاديث والآثار:

لأبى عبد الله بن محمد بن أبى شيبه إبراهيم بن عثمان بن أبى بكر بن أبى شيبه الكوفى العيسى (المتوفى سنة 235هـ) ضبطه وعلق عليه سعيد اللحام، طبعة دار الفكر سنة 1414 1994م.

19- المصنف:

للحافظ الكبير أبى بكر عبد الرزاق همام الصنعانى ولد سنة 126هـ وتوفى سنة 211هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، طبعة المكتب الإسلامى ببيروت - لبنان الطبعة الأولى 1391 - 1972م .

20- نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية:

لجمال الدين أبى عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى 625 - 702 طبعة دار الحديث القاهرة 1415 - 1995م.

21- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار:

لمحمد بن على بن محمد الشوكانى (المتوفى سنة 1250هـ) طبعة دار التراث .

رابعاً / كتب الفقه :

الفقه الحنفى :

22- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع :

لعلاء الدين أبى بكر بن مسعود بن أحمد الكاسانى الحنفى الملقب بملك العلماء المتوفى سنة 587هـ - طبعة دار الكتب العلمية.

23- البحر الرائق شرح كنز الدقائق:

لزين الدين بن ابراهيم بن محمد المشهور بابن نجيم الحنفى المتوفى سنة 970-1563م، وبهامشه حاشية الحواشى المسماة بمنحة الخالق على البحر الرائق: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، طبعة دار الكتاب الإسلامى.

24- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق:
لفخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى وبهامشه حاشية الشيخ الشلبى الطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة 1313هـ -الناشر دار الكتاب الإسلامى.

25- حاشية رد المحتار على الدر المختار فى شرح تنوير الأبصار:

لمحمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز المشهور بابن عابدين المتوفى سنة 1252هـ- طبعة بولاق

26- حاشية رد المحتار على الدر المختار فى شرح تنوير الأبصار:

لمحمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز المشهور بابن عابدين المتوفى سنة 1252هـ- طبعة بولاق

27- درر الحكام شرح مجلة الأحكام :
لعلى حيدر ، تعريب المحامى فهمى الحسينى، طبعة دار الجيل - بيروت ، طبعة 1411هـ - 1991م.

28- العناية شرح الهداية :
لمحمد بن محمد بن محمود البابرتى الحنفى المتوفى سنة 786 هـ - طبعة دار الفكر .

29- شرح فتح القدير :
للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن السيواسى ثم السكندرى المعروف بابن الهمام الحنفى (المتوفى سنة 861هـ) على الهداية شرح بداية المبتدى :لبرهان الدين على بن أبى بكر المرغيانى(المتوفى سنة 593هـ) ومعه شرح العناية على الهداية للإمام محمد بن محمود البابرتى، وحاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتى الشهير بسعد حلبى وبسعد أفندى ويلييه تكملة شرح فتح القدير المسماة نتائج الأفكار فى كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد المعروف بقاضى زاده (المتوفى سنة 988هـ) - طبعة دار الفكر.

30- المبسوط:

لشمس الأمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي
المحتوى على كتاب ظاهر الرواية: للإمام محمد الشيباني عن الإمام
الأعظم أبي حنيفة، طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة
سنة 1398هـ - 1978م.

الفقه المالكي:

31- التاج والإكليل لمختصر خليل :

لأبي عبد الله محمد بن يوسف أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق
المتوفى سنة 897هـ) مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب- طبعة دار
الكتب العلمية - بيروت- لبنان- سنة 1416هـ - 1995م.

32- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل في مذهب الإمام مالك :
للشيخ صالح عبد السميع الأبي الأزهرى- طبعة دار إحياء الكتب
العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه.

33- حاشية الدسوقي:

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي المالكي (المتوفى
سنة 1230هـ) على الشرح الكبير: لشيخ الدردير (المتوفى سنة 1201هـ)
طبعة دار إحياء الكتب العربية .

الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني : لأحمد بن
غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي
(المتوفى: 1126هـ) الناشر: دار الفكر الطبعة- تاريخ النشر: 1415هـ -
1995م

- 24- الخرشي على مختصر خليل:
لمحمد بن عبدالله الخرشي (المتوفى سنة 1101هـ) وبهامشة
حاشية الشيخ العدوى - طبعة دار الفكر.
- 35- حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني :
لعلى الصعیدی العدوى، طبعة دار الفكر.
- 36- الفواكه الدواني:
للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفرأوى المالكي الأزهرى (المتوفى سنة1125هـ) على رسالة أبي محمد بن أبي زيد عبد الرحمن
القيروانى المالكي (سنة 316هـ - 386هـ) دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع.
- 37- المدونة الكبرى:
للإمام مالك بن أنس الأصبحي 179هـ 795هـ رواية الإمام
سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم - طبعة دار
الكتب العلمية - بيروت 1415هـ-1940م.
- 38- المنتقى شرح الموطأ:
لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي 474 - 1081هـ
طبعة دار الكتاب الإسلامي .
- 39- منح الجليل شرح مختصر خليل:
لمحمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى:
1299هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون طبعة تاريخ
النشر: 1409هـ/1989م.

- 40- مواهب الجليل على شرح مختصر خليل:
لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف
بالخطاب (902هـ - 954هـ) وبهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي
عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق (المتوفى
سنة 768هـ)- طبعة دار الفكر - الطبعة الثالثة سنة 1412هـت - 1992م.
الفقه الشافعي:
- 41- أسنى المطالب شرح روض الطالب:
للقاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (سنة 826هـ
926هـ) وبهامشه حاشية الشيخ أبي العباس بن أحمد الرملي الكبير
الأنصاري - طبعة دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.
- 42- الأم :
للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي 0 المتوفى
سنة 204هـ) مع مختصر المزني - طبعة دار المعرفة.
- 43- تحفة المحتاج بشرح المنهاج:
لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي المتوفى سنة
974هـ 1567م وحاشيته المسماه التجريد لنفع العبيد - طبعة
دار الفكر العربي.
- 44- البيجرمي على الخطيب :
للشيخ سليمان بن محمد البيجرمي، وحاشيته المسماه بتحفة الحبيب
على شرح الخطيب المعروف بالإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشيخ
محمد الشربيني الخطيب، الطبعة الأخيرة دار الفكر سنة 1401هـ
1981م.

- 45- حاشية قليوبي وعميرة:
الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري
المتوفى سنة 639هـ) والثانية لشهاب الدين احمد البرلسي الملقب بعميرة (المتوفى سنة 956هـ) على شرح جلال الدين محمد بن احمد
المحلى(المتوفى سنة 846هـ) على منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى
بن شرف النووي - طبعة دار إحياء التراث العربي - فيصل عسى البابي
الحملي.
- 46- فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب :
لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل
(المتوفى: 1204هـ -) الناشر: دار الفكر.
- 47- المجموع شرح المهذب :
للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (المتوفى سنة 676هـ)
ومعه فى أجزاء منفردة التكملة الثانية للمجموع : للسبكي، والثالثة للمحقق
محمد نجيب المطيعي - الناشر مطبعة المنيرة .
- 48- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج:
شرح الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني على
متن المنهاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي تحقيق الشيخ على محمد
عوض ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وقدم له وقرظه - الأستاذ /
محمد بكر إسماعيل - طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة
1415هـ-1994م.
- 49- نهاية المحتاج إلى شرح ألفاظ المنهاج :
لشمس الدين محمد بن أحمد الرملى المصرى الشهير الشافعى
الصغير 1004هـ-1596م، طبعة دار الفكر.

الفقه الحنبلي:

- 50- إعلام الموقعين عن رب العالمين :
لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف
بابن القيم الجوزية (المتوفى سنة 751هـ) رتبة وضبطه وخرج آياته محمد
بن عبد السلام طبعة دار الكتاب العلمية - بيروت - لبنان.
51- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام
أحمد بن حنبل:
لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (سنة 817 هـ -
885هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي.
52- شرح زاد المستنقع للشنقيطي :
لمحمد بن محمد المختار الشنقيطي مصدر الكتاب: دروس صوتية
قام بتفريغها موقع الشبكة
الإسلامية <http://www.islamweb.net> [الكتاب مرقم آليا، ورقم
الجزء هو رقم الدرس - 417 درسا.
53- الكافي في فقه الإمام أحمد:
لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي
(المتوفى: 620هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1414 هـ -
1994 .
54- كشف القناع عن متن الإقناع :
للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (المتوفى 1051هـ)
طبعة دار الكتب العلمية.
55- الفروع :
لشمس الدين المقدس أبي عبد الله محمد بن مفلح (المتوفى سنة
763هـ) ويليه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المداوي ثم
الصالحى الحنبلي راجعه عبد الستار أحمد فرج - طبعة عالم الكتب
الطبعة الرابعة سنة 1405هـ - 1985م.
56- مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنتهى:

للشيخ مصطفى السيوطي الرحبياني، وتجريد زوائد الغاية والشرح
للشيخ حسن الشطي الناشر المكتب الإسلامي.

57- المغنى:

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقدسي إسماعيل الدمشقي الصالحى الحنبلى (المتوفى سنة 620هـ)،
تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو - طبعة
دار إحياء التراث العربى.

58- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولى النهى لشرح

المنتهى:

لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتى (المتوفى سنة 1051هـ)
الناشر عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة 1414هـ -1993م.

الفقه الظاهرى:

59- المحلى بالآثار:

لأبى محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى (المتوفى سنة
456هـ) طبعة دار الفكر.
فقه الشيعة الزيدية:

60- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار :

للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (المتوفى سنة
840هـ)، طبعة دار الكتاب الإسلامى -القاهرة.

- 61- التاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار:
لأحمد ابن قاسم المنسى اليماني الصنعاني - طبع في مكتبة اليمن الكبرى.
فقه الشيعة الإمامية:
- 62- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام :
لجعفر بن الحسين بن يحيى الهذلي - طبعة مطبعة الآداب - الطبعة الأولى سنة 389هـ - 1969م ، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، الطبعة الثانية سنة 1408هـ.
- 63- كتاب النيل وشفاء العليل :
للشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني (المتوفى سنة 1223هـ)
وشرحه : العلامة محمد بن يوسف أطفيش . طبعة مكتبة الإرشاد جدة المملكة العربية السعودية - الطبعة الثالثة 1405 - 1985م.
خامساً/ أصول الفقه :
- 64- التقرير والتحبير في شرح التحرير:
لمحمد بن محمد بن (أمير حاج) دار الكتب العلمية.
- 65- حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع:
لحسن بن محمد بن محمود العطار ، طبعة دار الكتب العلمية.
- 66- فواتح الرحموت :
للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي
الأنصاري اللكنوي المتوفى سنة 1225هـ
بهامش المستصفي- شرح مسلم الثبوت - للإمام القاضي محب الله بن عبد الشكور البهاري المتوفى سنة 119هـ طبعة الأميريه بولاق.
- 67- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي:
لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي
(المتوفى: 730) الناشر: دار الكتاب الإسلامي .
- 68- الرسالة:
لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبى القرشي المكي (المتوفى:

204هـ)المحقق: أحمد شاكر الناشر: مكتبه الحلبي، مصر الطبعة: الأولى،
1358هـ/1940م
69- الموافقات :

لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي
(المتوفى: 790هـ)المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر
: دار ابن عفان : الطبعة الأولى 1417هـ/1997م
70- المستصفي:

لحجة الاسلام أبو حامد الغزالي الشافعي (505هـ - 1111م) طبعة
دار الكتب العلمية.
سادسا/ كتب الفتاوى:
71- الفتاوى الكبرى :

لتقى الدين بن تيمية (المتوفى سنة 728هـ)، تحقيق وتعليق محمد
عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية بيروت -
الطبعة الأولى سنة 1408هـ - 1978م.
72- فتاوى السبكي:

لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى:
756هـ) الناشر : دار المعارف.

73- الفتاوى الهندية:

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان للعلامة الهمام الشيخ
نظام وجماعة من علماء الهند ، وبهامشه فتاوى قاضيخان، والفتاوى
البرزازية - طبعة دار الفكر سنة 1411هـ - 1991م.

74- مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله :

لعبد العزيز بن عبد الله بن باز المحقق: محمد بن سعد الشويعر
حالة الفهرسة غير مفهرس لناشر: دار
القاسم للنشر سنة النشر: 1420

75- مجموع فتاوى محمد بن صالح العثيمين :

المحقق فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان حالة الفهرسة: غير
مفهرس الناشر: دار الوطن سنة النشر: 1413
سابعاً / كتب المعاجم اللغوية والمصطلحات الفقهية:

76- تاج العروس من جواهر القاموس:

لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب
بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: 1205هـ) المحقق: مجموعة من
المحققين الناشر: دار الهداية

77- لسان العرب:

لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفریقی
المصرى - طبعة دار التراث العربی، ومطبعة دار المعارف.

78- مختار الصحاح :

لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - رحمه الله - عنى
بترتيبه السيد محمود خاطر - راجعه نخبة من علماء اللغة - طبعة دار
النهضة مصرى ودار المعارف، ودار الفكر سنة 1401هـ - 1981م.

- 79- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي:
لأحمد بن محمد بن علي القرى الفيومي سنة 770هـ - دار الفكر.
- 80- معجم لغة الفقهاء :
لمحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبيبي الناشر: دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.
- 81- طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية:
لنجم الدين أبو حفص النسفي (المتوفى سنة 537هـ) مكتبة المثنى
بغداد سنة 1311هـ.
- 82- المغرب في ترتيب المعرب :
لأبي الفتح ناصر بن السيد بن علي المطرزي الفقيه الحنفي
الخوارزمي (المتوفى سنة 616هـ) دار الكتاب العربي بيروت.
ثامناً / كتب متنوعة
- 83- المدخل إلى فقه النوازل :
د. عبد الناصر أبو البصل ، بحث منشور ضمن كتاب بحوث في
دراسات فقهية في قضايا فقهية معاصرة.
- 84- فقه النوازل درسه تأصيلية تطبيقية :
للدكتور/ محمد بن حسين الجيزاني- دار ابن الجوزي المملكة
العربية السعودية - طبعة 1427هـ - 2006م.
- 85- مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الحادي عشر.